ابن حزم وآراؤه
في علوم القرآن والتفسير



تأليف
محمد عبدالله أبو صعيليك



دار البشير



تأليف
محمد عبد الله أبو صعيليك





اسم الكتاب : ابن حزم وآراؤه في علوم القرآن وتفسيره
اسم المؤلف : محمد عبدالله أبو صعيليك
عدد الصفحات : (٢٥٥) صفحة
الطبعة الأولى : عمّان ٢٠٠٢
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : (٦١٨/٦/١٩٩٨)
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٨٤٨/٦/١٩٩٨)



عمارة جوهرة القدس – العبدلي
هاتف : ٤٦٥٩٨٩١ – ٠٠٩٦٢٦
فاكس : ٤٦٥٩٨٩٣ – ٠٠٩٦٢٦
ص. ب ٩٢٧٤٨٧
عمّان ١١١٩٠ الأردن
e-mail:info@daralbashir.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ، ورضي الله عن صحابته أجمعين، وعن تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أجلِّ القربات، وأكثر الطاعات المقربة إلى رب البريَّات، ولعل على رأس تلكم العلوم، علم الكتاب الكريم، الذي مَنَّ الله به على الناس ليكون لهم دستوراً في الحياة، وقائداً في الظلمة، ودليلاً عند الحيرة.

ولقد قيض الله لخدمة كتابه علماء كُثر أوعبوا في خدمة هذا الكتاب حتى أن المكتبة القرآنية أضحت مكتبة عامرة ضخمة، متعددة الجوانب، دانية الجنى، قريبة المآخذ، ولكأنها تدلل على هذا الاهتمام الذي ما حظي به كتاب قط وهو من أدلة ربانية هذا الكتاب الكريم.

وإذا نظرت في خدمة هذا الكتاب وجدت في ذروتها علم التفسير وعلوم القرآن، ولقد كان مفسرو كتاب الله من الكثرة بمكان، حتى اشتغل بعض أهل العلم بجمع كتب في طبقات المفسرين، وهذا أمثال صنيع السيوطي والداوودي وغيرهما، وكثر التأريخ للتفسير وأهله، فمن دارس لمدارس التفسير كافة، ككتاب الدكتور المرحوم الذهبي المسمى: التفسير والمفسرون، ومن دارس للتفسير في العصر الحديث، ومن دارس له في منطقة محددة كمدرسة التفسير في الأندلس مثلاً، ومن دارس له عند مدرسة محددة كتفسير المعتزلة، وجهود الحنابلة في التفسير وعلوم القرآن، وهكذا حتى تنامت المكتبة التفسيرية التي تؤرخ للتفسير وأهله، ثم كان التفتيق في علم التفسير ودراساته، وذلك عبر دراسة أعلام المفسرين، أمثال الطبري والرازي والألوسي والزمخشري

وغيرهم، وهذا حافز لدرس غيرهم ممن لهم أثر في الثقافة الإسلامية عامة، وعلـوم القرآن والتفسير خاصة.

ولذا ومن هذا المنطلق في النسج على منوال هؤلاء، فقد أحببت التعرف على إمام كبير من أئمة المسلمين في التفسير وعلوم القرآن، وذلكم هو الإمام الحجة الثبت أبـو محمد بن حزم الظاهري رحمه الله، وكان أن قمت بالبحث في كتب مترجميه لمعرفة صلته بالتفسير، فكان أن وجدت إشارة إلى مشاركته في التفسير وعلوم القرآن، وكان من إشارات مترجميه ما يلي:

١ـ قال الشيخ محمـد المنتصر الكتاني: أين كتبه في التفسير: كتاب في قوله تعـالى: **﴿حتى إذا استيـأس الـرسـل وظنـوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا﴾**، وكتاب مستقصى كما يصفه هو كتبه إلى أبي عامر أحمد بن عبد الملك بن شهيد في بلاغة القرآن، وأنه تعالى أخرجها عن نوع بلاغة المخلوقين، وكتاب وصفه هو بالشهرة في تفسير قوله تعالى **﴿فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك لقد جاءك الحق من ربك﴾**، وكتاب القراءات[1].

٢ـ ويقول الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله: آثار أبي محمد في تفسير القرآن مفقودة[2].

هذا مع ملاحظة أن الكتب المتخصصة في دراسات التفسير وطبقات المفسرين ساكتة، وليس فيها ذكر لابن حزم رحمه الله، ولذا فقد يممت وجهي شطر كتب أبي محمد ابن حزم رحمه الله علّي أجد فيها لفتات في التفسير وعلوم القرآن، وكان أن وجدت في ثنايا كلام ابن حزم في كتبه المتعددة في مباحث في علوم القرآن كانت مادة هذه الدراسة، فقد وجدت له كلاماً في مصاحف بعض الصحابة.

١ـ المتشابه.

---

(١) ابن حزم خلال ألف عام ج٤ ص ٢٤٩نقلًا عن كتاب فاس عاصمة الأدارسة للكتاني.
(٢) نوادر ابن حزم ٢/ ٣٠٠

٢ـ التأويل.

٣ـالمجاز.

٤ـالنسخ، ترتيب الآيات والسور.

٥ـ الإعجاز.

٦ـ القراءات، الحروف السبعة، ولقد كان منهجي في دراسة هذه المباحث كما يلي:

١ـ التعريف بالمصطلح المراد دراسته لغة واصطلاحاً.

٢ـ ذكرآراء العلماء في المسألة مع أدلتهم.

٣ـ ذكر رأي أبي محمد في المسألة مع دليله.

٤ـ المناقشة إما لأبي محمد أو لغيره.

وهذا يكون القسم الأول من دراستنا لابن حزم وآرائه في التفسير، وهو في مباحث من علوم القرآن.

والقسم الآخر، وهو تفسيرات ابن حزم: فقد تجمعت لنا مادة طيبة بفضل الله عز وجَلَّ، وقد استخرجناها من كتبه، وقد كانت خطة هذا الجمع كما يلي:

١ـ جمع ما تيسر الوقوف عليه من تفسير لابن حزم من خلال كتبه المطبوعة، أو الكتب التي نقلت عنه.

٢ـ ترتيب هذا المجموع حسب ترتيب سور المصحف الشريف.

٣ـ توثيق هذا التفسير المجموع من المصادر التي نقل منها.

٤ـ مقارنة هذا التفسير بأمهات كتب التفسير الأصلية التي سبقت ابن حزم، وهذه أمثال: جامع البيان للطبري، وتأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتوريدي، والمفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومجاز القرآن لأبي عبيدة

معمر بن المثنى، وبحر العلوم للسمرقندي، وسواها من كتب ما قبل القرن الخامس الهجري مما قبل ابن حزم.

وقد أنزل في المقارنة أحياناً إلى ما بعدها لكن هذا قليل، وإنما كان اقتصارنا في المقارنة على هذه المصادر لأنها في نظرنا المصادر الأصلية التي يستمد منها التفسير المأثور للقرآن، والتفسير بالرأي المحمود، وهي المصادر الأولى التي عَوَّلَ عليها المفسرون السابقون، وأغمض عنها المعاصرون أعينهم، وهي وإن قَلَّ كلام أصحابها إلا أنها حوَت أصول العلم، وبركة البحث. فلذا قارنا تفسير ابن حزمٍ بها. فليعلم ذلك.

٥ـ التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من تفسير ابن حزم رحمه الله تعالى.

٦ـ التقديم لهذا المجموع بقواعد وفوائد تفسيرية مهمة صاغها يراع ابن حزم، مع مقارنتها بآراء غيره إن تيسر، وهي بلا شك مما يجمل أن يطلع عليه، ويحرص على الاستفادة منه.

٧ـ التأدب مع سلفنا في الحوار والنقاش، وقد أخذنا من ابن حزم علمه وفضله، وتركنا لسانه لاعتذاره عنه، وإيضاحه السبب الذي لأجله كان يقسو على غيره، عفا الله عنا وعنه.

وبعد:

فهذا ما تيسر لي جمعه من كتب ابن حزم، فإن أصبت فالحمد لله على توفيقه، وجزى الله أبا محمد بن حزم عنا وعن الدارسين خير الجزاء. وجزى أبا عبدالرحمن ابن عقيل كذلك، وكذا كل من نهد لخدمة تراث هذا الرجل. وإن كانت الأخرى، فأستغفر الله من ذنبي، وقصور فهمي، وقلة حيلتي، وابن حزم وأهل الظاهر والحقيقة العلمية برآء عند الله، ثم عند الناس من خطئي وزلتي وسوء فهمي.

وأُقدم قبل البدء بما أُريد بترجمة مختصرة لابن حزم تناسب المقام هنا ولا يفوتني أن أذكر أنَّ أَجْمَعَ ترجمة كتبت لابن حزم رحمه الله تعالى هي لفضيلة العالم الفاضل

الموسوعي المبدع أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله.

وفي الختـام أسـأل الله القبـول لهـذا العمل، وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب مثل أجره لوالدتي رحمها الله، وأن يجزي أهلي عني خير الجزاء لمن صاحب فأحسن، وصابر فاحتمل، وقبل أن أضع القلم أهمس في أذن أخي القارىء:

أن لا ينسـاني من دعـوة صالحةٍ، وأن يغض الطرف عن الزلل، وأن يرفق في النصيحة فهي حيازة الحظ للمنصوح له.

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

محمد أبو صعيليك

١٤/١١/١٩٩٤



ترجمة ابن حزم

ابن حزم شخصية موسوعية مبدعة، ولكوننا بصدد دراسة آثاره وآرائه في علوم القرآن والتفسير، فلا بد من ترجمة مختصرة له تناسب المقام فنقول:

اسمه:

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب[1].

كنيته: يكنى بأبي محمد[2]

نسبه: قال الحميدي في الجذوة: أصله من الفرس[3]

مولده: وكان مولده سنة ٣٨٣هجرية،[4]وقيل أنه ولد سنة ٣٨٤[5]

نشأته: نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطاً، وذهناً سيالاً، وكتباً نفيسة كثيرة، كان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وزر أبو محمد في شبيبته، وقد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق، وأجزاء الفلسفة، فأثرت به تأثيراً ليته سلم من ذلك، قيل أنه تفقه أولاً للشافعي،ثم أداه اجتهاده إلى إنكار القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث،

---

(١) جذوة المقتبس ص ٣٠٨ - ٣١١. والصلة ٢، ٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) الصلة ٢/ ٦٠٥.

(٣) الجذوة ٢/ ٤٨٩.

(٤) معجم الأدباء ١٢ ص ٢٣٧.

(٥) المعجب ص ٤٦/ ٤٩

والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال[1].

ويقـول العلامة المرحوم محمد أبو زهرة: نشأ ابن حزم في بيت عز ومال وجاه عريض، وكان يعتز ببيته، ويعتز بأنه طلب العلم لا يبغي منه مالاً ولا جاهاً، بل يبغي به النور[2].

ما سمعت يخبر عن همة ابن حزم في العلم، وكثرة درسه، بما يكشف عن رصيد هذا العالم الكبير من العلم منذ صغره.

شيوخه: من كان هذا شأنه في نعومة العيش، وسعة الجاه، وكثرة المال لا بد أن يسمع من شيوخ كثر، ولقد سمع أبو محمد من مشايخ نذكر منهم ما يلي:

١- يحيى بن مسعود بن وجه الجنة، صاحب قاسم بن أصبغ فهو أعلى شيخ عنده.

٢- أبو عمر أحمد بن محمد بن الجسور.

٣- يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي.

٤- حمام بن أحمد القاضي.

٥- محمد بن سعيد بن نبات.

٦- عبد الله بن ربيع التميمي.

٧- أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي.

٨- أحمد بن قاسم بن أصبغ[3].

---

(١) السير ج ١٨ ص ١٨٦.
(٢) ابن حزم ص ٢٧
(٣) السير ج ١٨ ص ١٨٥، والصلة ٢/٣٩٥/٩٣٦

المناصب التي وليها:

ما كان للعالم أن يكون بعيداً عن حياة الناس، ولقد كان ابن حزم قريباً من حياة الناس فهو ابن وزير، وقد ذكر مترجموه أنه قد وزر للمستظهر عبد الرحمن بن هشام، ثم نبذ هذه الطريقة[1]، ويضيف ياقوت بأنه قد وزر لهشام المعتد بالله بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر، ثم نبذ هذه الطريقة.[2]

ثناء العلماء عليه:

ما أن يظهر عالم فيعرف، حتى يثني عليه أهل العلم بما هو أهله، ولقد أثنى الناس على أبي محمد بن حزم، وكان من ثنائهم عليه ما يلي:

١ـ قال ابن ماكولا: كان فاضلاً في الفقه، حافظاً للحديث، مصنفاً فيه، وله اختيار في الفقه على طريقة الحديث[3].

وقال الحميدي : كان حافظاعالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناًفي علوم جمة، عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له، ولأبيه من قبله من الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً ذا فضائل جمة، وتواليف كثيرة في كل ما تحقق به في العلوم[4].

٣ـ وقال ابن صاعد: «كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة والشعر، والمعرفة بالسير والأخبار[5]

ما سمعته ينبيء عن فضل الرجل ويخبر عن قدره، ويوميء إلى ماله عند أهل العلم من سابقة حسنة، ويد طولى في العلم، وقدم سبق في التصنيف والتأليف، وهذا

---

(١) السير ج ١٨ ص ١٨٦.

(٢) ج ١٢ ص ٢٣٥.

(٣) الإكمال ٢/٤٥١.

(٤) الجذوة ص ٣٠٨/٣١١.

(٥) طبقات الأمم ض ١١٨.

يحفز لكثير وقوف عند آثاره، وكبير اعتناء بمصنفاته، ومزيد صفاء عند سماع آرائه، وهكذا يكون العلم.

تلامذته:

من كان هذا حاله في حياته العلمية، من سيلان ذهن، إلى ذكاء خارق، إلى ثناء عليه من العلماء عاطر، فلا بد أن يقبل طلبة العلم عليه، للنهول من علمه، والإستفادة من فضله، ولقد أقبل طلبة العلم على أبي محمد، وقد كان من هؤلاء ما يلي:

١ـ ابنه أبو رافع.

٢ـ أبو عبد الله الحميدي.

٣ـ والد القاضي أبي بكر بن العربي.

٤ـ شريح بن محمد. وطائفته[1].

مصنفاته:

عرف أبو محمد بالتصنيف، بل كان من المكثرين فيه، ولقد كان من مؤلفات ابن حزم ما يلي:

١ـ المحلى شرح المجلى: في الفقه وهو من كتب الإسلام المعدودة .

٢ـالفصل في الملل والنحل.

٣ـ الإيصال إلى فهم كتاب الخصال.

٤ـ حجة الوداع.

٥ـ الأحكام في أصول الأحكام.

---

(١) السير ج ١٨ ص ١٨٥، ١٨٦.

٦- الآثار التي ظاهرها التعارض، ونفي التناقض عنها.

٧- الإملاء في شرح الموطأ.

٨- مراتب الإجماع.

٩- التقريب لحد المنطق.

١٠- نقط العروس.

١١- جمهرة أنساب العرب.

١٢-الأخلاق والسير.

١٣- جوامع السيرة.

١٤- النبذة الكافية في أصول الدين.

١٥- عدد ما لكل صاحب في مسند بقي.

١٦- الرد على ابن التغريلة.

١٧- الرد على من كفَّر المتأولين من المسلمين[1]

وفاته.

وبعد هذه الحياة المديدة الحافلة بكل عطاء، نهم في العلم، وأخذ عن الشيوخ، وثناء عاطر، وتلامذة كثر، ومصنفات وفيرة كان من قدر الله أن يموت أبو محمد، وكان ذلك عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة[2] وكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهراً[3].

---

(١) انظر عن مصنفاته السير ج ١٨ ص ١٩٣، ١٩٧، وابن حزم خلال ألف عام ١/٩٥ - ١٠٤، ٢/٩٥/١٠٠، ٢٠/٢٤٢/٢٥٦، ٣/٥/٢٤.

(٢) السير ج ١٨ ص ٢١١. (٣) السير ج ١٨ ص ٢١١.

ولكن تموت الرجال وتبقى مآثرها، فلئن كان ابن حزم مات إلا أن ذكره في الناس باق فلا ذكـر الفقه والخلاف إلا واستنجد الناس بحجج ابن حزم وردوده، وما ذكر الحديث إلا وكان أبو محمد من فرسانه، وما ذكرت الفرق ومقارنة الأديان إلا وكان لابن حزم رأيه المبرز في هذا الميدان، وما ذكرت السيرة والمغازي إلا وتذكر الناس تصنيف أبي محمـد فيه وما ذكرت الأنساب إلا وتدارس النامن جهد أبي محمد في أنساب العـرب، وما ذكر العشق وعلومه إلا وأشار الناس إلى طوق أبي محمد، وما ذكرت الصحبة وآدابها إلا وتنسم الناس عبير كلام أبي محمد في كتابه مداواة النفوس، وهكذا.

وبعد:

فهذه ترجمة مختصرة أردنا بهذا إلقاء الضوء على شخصية هذا العالم الرباني بين يدي دراستنا لآرائه في علوم القرآن والتفسير.

القسم الأول

ابن حزم وآراؤه في التفسير



آرَاءُ أبي مُحَمَّدٍ فِي عُلُومِ القُرْآن

نعـرض في هذا المقـام آراء أبي محمد رحمه الله تعالى في مباحث من علوم القرآن، وذلك على خطتنا التي ذكرناها في المقدمة، ويكون عرضنا لهذه المباحث كما يلي:

١ـ رأيه في متشابه القرآن:

١ـ تعريف المتشابه في اللغة والإصطلاح:

المتشابه في اللغة مأخوذ من المشابهة، وهي المشاركة في معنى من المعاني[١].

ويقول صاحب مختار الصحاح: والمتشابهات: المتماثلات[٢].

ويقول ابن قتيبة: وأصل التشابه أن يشبه اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان[٣].

ويقول الراغب: والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، أما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى[٤].

٢ـ تعريف المتشابه في الإصطلاح:

اختلفت عبارات العلماء في تعريف المتشابه ، وقد كان لهم التعريفات التالية:

١ـ ما استأثر الله بعلمه.

---

(١) المصباح المنير ص ٣٠٤.
(٢) مختار الصحاح ص ٣٢٨.
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٠١.
(٤) المفردات ص ٢٥٤.

٢ـ ما احتمل أوجهاً.

٣ـ ما لا يستقل بنفسه، واحتاج إلى بيان يرده إلى غيره[١].

الأمور التي تعد من قبيل المتشابه:

ذكر علماء التفسير أموراً تعد من قبيل المتشابه، وهذا كما يلي:

قال ابن عباس: المحكمات: ناسخه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يؤمن به، ويعمل به، والمتشابهات: منسوخه، ومقدمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به، ولا يعمل به[٢].

٢ـ قال مجاهد: المحكمات، ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضاً[٣].

٣ـ قال أبو فاخته: والمتشابهات: فواتح السور[٤].

٤ـ وقال الضحاك: والمتشابهات ما قد نسخ[٥].

٥ـ وقال مقاتل بن حيان: والمتشابهات فيما بلغنا: آلم، آلمص، آلمر، وآلر[٦].

وبعد هذا الذي ذكرناه نعرض لرأي أبي محمد رحمه الله تعالى في المتشابه:

رأي أبي محمد في المتشابه:

يحدد أبو محمد رأيه في المتشابه، ويقول: فلما علمنا أن كل ما ذكرنا[٧]. ليس

---

(١) الإتقان ٢/٢/٣ بتصرف، ومباحث في علوم القرآن ص ٢١٦.

(٢) الإتقان ٢/٢.

(٣) الإتقان ٢/٣.

(٤) الإتقان ٢/٣.

(٥) الإتقان ٢/٣.

(٦) الإتقان ٢/٣.

(٧) هذه الأمور هي ١ـ التوحيد ٢ـ صحة النبوة ٣ـ الشرائع المفترضة، التنبيه على قدرة الله، الأخبار السالفة، الوعد /الوعيد، انتهى من الأحكام ٤/١٢٣ بتصرف.

متشابهاً، وعلمنا يقيناً أنه ليس في القرآن إلا محكم، ومتشابه، أيقنا أن كل ما ذكرنا محكم، فلما أيقنا ذلك ضرورة، علمنا يقيناً أن ما عدا ما ذكرنا هو المتشابه، فنظرنا لنعلم أي شيء هو، فنجتنبه، ولا نتبعه، وإنما طلبناه لنعلم ماهيته لا كيفيته، ولا معناه، فلم تجد فى القرآن شيئاً غير ما ذكرنا حاشا الحروف المقطعة التى فى أوائل بعض السور، وحاشا الأقسام التى فى أوائل بعض السور أيضاً، فعلمنا يقيناً أن هذين النوعين هما المتشابه الذي نهينا عن اتباعه[1].

فهذا رأيه وقد بناه على الإستقراء، وحول استقرائه هذا يحدثنا العلامة المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة فيقول: ونراه قد سلك مسلك الإستقراء، فتتبع أوامر الله تعالى وآياته، واختبر كل نوع من أنواع الآيات الكريمة، فما وجده في موضوع مطلوب اعتبره محكماً حتى يمكن الخطاب بمضمونه من تكليف بأمر أو نهي، وعظة واعتبار، وما لم يجد في موضوعه أمراً أو نهياً، وكان غير واضح المعنى هو الذي اعتبره متشابهاً، وانتهى به الإستقراء إلى أن المشكل محصور في فواتح السور، وما ورد من عبارات القسم[2].

مقارنة رأيه برأي غيره:

وعند مقارنة ما ذكرناه سابقاً عن مفسري السلف فيما يعد متشابهاً بما ذكره ابن حزم هنا نرى أن ابن حزم قد جمع بين آراء ابن عباس ومقاتل وأبي فاختة، ورغم هذا، فإن بعض علماء التفسير قد رد على هذا الرأي الذي يعتبر فواتح السور من المتشابه، فقال: وهذا لا يصح، لأن الغرض من الخطاب الإفهام، ولأن الصحابة والتابعين والعلماء بعدهم تكلموا في معنى هذه الحروف، فقوله يخالف إجماعهم[3].

أقول: ويمكن أن يجاب على ما قال الجشمي بما يلي:

١ـ أما أنهم قد تكلموا في معانيها، فيحتاج إلى نقل صحيح في ذلك.

---

(١) الأحكام ١٢٣/٤، وانظر كلامه المختصر في النبذة ص٥٤، ورسالة الجامع له ٦٨/٦٩.

(٢) ابن حزم ص ٢٥١.

(٣) الحاكم الجشمي ص ٢٤٢.

٢ـ وأما أنهم قد أجمعوا، فلا إجماع لأن أبا فاختة ومقاتلاً قد نقل عنهما هذا الرأي، فكيف يكون هناك إجماع.

مناقشات ابن حزم للآراء الأخرى في المتشابه:

ناقش ابن حزم أصحاب الآراء الأخرى في المتشابه، وكان نقاشه لهم كما يلي:

١ـ قال أبو محمد: وقد قال قوم: إن المتشابه هو ما اختلف فيه من أحكام القرآن.

قال أبو محمد: وهذا خطأ فاحش، لأن هذا القول دعوى ورأي من قائله، لا برهان على صحته، وأيضاً فإن ما اختلف فيه، فلا بد من أن الحق في بعض ما قيل فيه موجود، واضح لمن طلبه، برهان ذلك قوله تعالى ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**﴾[1]، وقوله تعالى ﴿**لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾[2]، فالبيان مضمون موجود، فمن طلبه طلباً صحيحاً وفقه الله تعالى، وأيضاً فإن الأحكام المختلف فيها فرض علينا تتبعها، وابتغاء تأويلها، وطلب حكمها الحق فيها، والعناية بها، والعمل بها، وأما المتشابه فحرام علينا بالنص تتبعه، وطلب معناه، فبطل بذلك أن يكون المختلف فيه متشابهاً، وإذا بطل ذلك صحَّ أنه محكم، ولا يضر الحق جهل من جهل، ولا اختلاف من اختلف فيه[3].

٢ـ وقال آخرون: المتشابه هو ما تقابلت فيه الأدلة، قال أبو محمد: وهذا خطأ فاحش لأنه دعوى من قائله بلا برهان، ورأي فاسد، ولأن تقابل الأدلة فاسد، وشيء معدوم لا يمكن وجوده أبداً في الشريعة، ولا في شيء من الأشياء، والحق لا يتعارض أبداً، وإنما أتي من أتي في ذلك لجهله بيان الحق، ولاشكال تمييز البرهان عليه مما ليس ببرهان، وليس جهل من جهل حجة في إبطال الحق، ودليل الحق ثابت لا

---

(١) سورة النساء الآية رقم ٨٢.
(٢)سورة النحل الآية رقم ٤٤.
(٣) الأحكام ١٢٤/٤.

معارض له أصلاً، وقد بينا وجوه البراهين في كتابنا التقريب[1]، وكتابنا الموسوم بالفصل[2]، وفي كتابنا هذا[3]، ولا سبيل الى أن يأمرنا تعالى بطلب أدلة قد ساوى فيها بين الحق والباطل، ومن نسب هذا إلى الله تعالى يعلمها، فقد ألحد، وأكذبه ربه تعالى إذ يقول: ﴿تبياناً لكل شيء﴾[4]، وإذ يقول تعالى: ﴿ قد تبيَّن الرشد من الغي﴾[5]، وبقوله تعالى: ﴿قد فصَّل لكم ما حرم عليكم﴾[6]، فصح أن متشابه **الأحكام التي ذكر عليه السلام أنها لا يعلمها كثير من الناس مبينة بالقرآن والسنة، يعلمها من وفقه الله تعالى لفهمه من الفقهاء الذين أمر عز وجلَّ بسؤالهم إذ يقول تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾[7].**

بهذا نصل إلى نهاية بحثنا في رأي ابن حزم في المتشابه، مقارنة مع آراء غيره من أهل العلم في هذه المسألة، متوخين في ذلك كله الدقة العلمية، والمنهجية والإنصاف بما يقرب الحقيقة من طالبها. والله أعلم.

---

(١) اسمه كتاب التقريب لحد المنطق، وهو مطبوع متداول.

(٢) اسمه كتاب الفصل في الملل والنحل، وهو مطبوع متداول أيضاً.

(٣) أي: كتاب الإحكام في اصول الأحكام.

(٤) سورة النحل الآية رقم ٨٩.

(٥) سورة البقرة الآية رقم ٢٥٦.

(٦) سورة الأنعام الآية رقم ١١٩.

(٧) سورة النحل الآية رقم ٤٣.

٢ ـ رأيه في الحروف السبعة في القرآن الكريم

مسألة الأحرف السبعة مسألة مهمة في علوم القرآن، وقد كانت مسألة شائكة، تكلم فيها الكثير من أهل العلم، وخاضوا خوضاً شديداً، ولقد كان ممن تكلم فيها ابن حزم، ولذا سنعرض رأيه هنا كما يلي:

١ـ آراء العلماء في المراد بالأحرف السبعة:

لأهل العلم أقوال كثيرة في المراد بالأحرف السبعة، وهذا ما نوجزه كما يلي:

قال أبو عبيد: قوله سبعة أحرف: يعني سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم نسمع به قط، ولكن نقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه نزل بلغة هوازن، وبعضه نزل بلغة هذيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها في هذا كله واحدة، قال: ومما بين ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: إني سمعت القرآة فوجدتهم متقاربين، فاقرؤا كما علمتم، إنما هو كقول أحدهم: هلم وتعال[١].

وكذلك قال ابن سيرين: إنما هو كقولك: هلم وتعال وأقبل، ثم فسّره ابن سيرين فقال: في قرآءة ابن مسعود (إن كانت إلا زقية واحدة)، وفي قراءتنا (صيحة واحدة)،[٢] فالمعنى فيها واحد، وعلى هذا سائر اللغات[٣]

---

(١) شعب الإيمان ج ٢ ص ٤٢١، وانظر فضائل القرآن لأبي عبيد ص ٢٠٣ وفيه اختلاف يسير عما ورد هنا.

(٢) سورة يس الآية رقم ٢٩.

(٣) غريب الحديث ٣/١٢٩/١٦٠.

أقول: وقد روي هذا القول عن ابن عباس، وأبي حاتم السجستاني(١).

٢ـ إنه من المشكل الذي لا يدرى معناه، لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النحوي(٢).

٣ـ أنه ليس المراد بالأحرف السبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ السبعة يطلق على إرادة التكثير في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات والسبعمائة في المئتين، ولا يراد العدد المعين(٣).

٤ـ المراد سبع قراءات، وهو مروي من الخليل بن أحمد، قال الزركشي: وهو أضعفها(٤).

٥ـ سبعة أنواع، كل نوع فيها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحائه، فبعضها أمر ونهي، ووعد ووعيد، وقصص، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال وغيرها(٥).

٦ـ المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة نحو: أقبل، هلم، وتعال، وعجل، وأسرع، وانظر، وأخر، وأمهل ونحوه كاللغات التي في أفٍ، ونحو ذلك(٦).

وهذا مذهب سفيان بن عيينة، والطبري، وابن وهب، وخلائق(٧).

٧ـ قال ابن قتيبة: على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن(٨).

ثم إنه قد حدد هذه الأوجه السبعة بما يلي:

---

(١) المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٩٥ بتصرف.

(٢) المرشد الوجيز ص ٩٣/والإتقان ١/ ٤٥.

(٣) الإتقان ١/ ٤٥.

(٤) البرهان ١/ ٢٧٣.

(٥) البرهان ١/ ٢٧٤.

(٦) البرهان ١/ ٢٢٠.

(٧) الإتقان ١/ ٤٦.

(٨) تأويل مشكل القرآن ص ٣٤.

١ـ الاختلاف في إعراب الكلمة: أو في حركة بنائها، بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها مثل: **أَطهَرُ لكم، وأطهَرَ لكم.**

٢ـ أن يكون الإختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها، بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿**ربنا باعِدْ بين أسفارنا**﴾[1]، ورَبّنا باعَدَ بين أسفارنا.

٣ـ أن يكون الإختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما بيغير معناها، ولا يزيل صورتها نحو نَنْشُزُها، وننشِزُها.

٤ـ أن يكون الإختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها نحو (كانت إلا رقية) أو صيحة، والصوف المنفوش، والعهن المنفوش.

٥ـ أن يكون الإختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها مثل، طلح منضود، وطلع منضود.

٦ـ أن يكون الإختلاف بالتقديم والتأخير مثل ﴿**وجاءت سكرة الموت بالحق**﴾[2]، وجاءت سكرة الحق بالموت.

٧ـ أن يكون الإختلاف بالزيادة والنقصان نحو﴿**وما عملت أيديهم**﴾﴿**وما عملته أيديهم**﴾[3،4]أقول: وبمثل هذا القول قال الإمام مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الإبانه[5]. وبعد: فهذه في تصوري واطلاعي أهم الأقوال في تحديد المراد بالأحرف السبعة، ولم أشأ تعداد غيرها فهو كثير، فقد أوصل ابن حبان الأقوال فيها إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولكنها تتداخل، ويمكن أن تدمج.

---

(١) سورة سبأ الآية رقم ١٩.

(٢) سورة ق الآية رقم ١٩.

(٣) سورة يــس الآية رقم ٣٥

(٤) تأويل المشكل ص ٣٦/٣٨ بتصرف يسير.

(٥) الإبانة ص ٨٠ ـ ٩٠.

رأي ابن حزم في الأحرف السبعة:

يرى ابن حزم أن المراد بالأحرف السبعة اختلاف ألفاظ القراءات، وفي هذا يقول، لأن خبر أبيّ الذي ذكرنا، وخبر عمر الذي أوردنا، شاهدان بكذبه، مخبران بأن الأحرف إنما هي اختلاف ألفاظ القراءات، لا تغاير معاني القرآن[1].

موقع رأي ابن حزم:

وبعد هذه الجولة في رحاب كتب أهل العلم من أجل البحث في المراد بالأحرف السبعة، نجد أن رأي الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى، يقارب رأي ابن قتيبة ومكي، ولكنه مجمل، أما هما فقد فصلا في رأيهما.

مناقشات ابن حزم لآراء غيره في هذه المسألة:

هذا وقد ناقش أبو محمد بن حزم آراء غيره من أهل العلم في المراد بالأحرف السبعة، ولقد كان نقاشه لهم كما يلي:

١ـ قال أبو محمد: وقد قال بعض من خالفنا في هذا: إن الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا عرباً يصعب على كل طائفة منهم القراءة بلغة غيرهم، فلذلك فسح لهم في القراءة على أحرف شتى، وليس من بعدهم كذلك، فقلنا: كذب هؤلاء مرتين، إحداهما على الله تعالى، والثانية على جميع الناس كذباً مفضوحاً لا يخفى على أحد، أما كذبهم على الله عز وجل، فإخبارهم بأن الله تعالى إنما جعله يُقرأ على أحرفٍ شتى لأجل صعوبة انتقال القبيلة إلى لغة غيرها، فمن أخبرهم بها عن الله تعالى أنه من أجل ذلك حكم بما صح أنه تعالى حكم به، وهل يستجيز هذا ذو دين، أو مسكة من عقل، وهل يعلم مراد الله تعالى في ذلك إلا بخبر وارد من عنده عز وجل.

اللهم عياذك من هذا الترامي من حالق إلى التهالك. ومن أخبر عن مراد غيره بغير أن يطلعه ذلك المخبر عنه على ما في نفسه، فهو كاذب بلا شك، والكذب على الله

---

(١) الأحكام ١٦٩/٤.

تعالى أشد من الكذب على خلقه.

٢- وأما كذبهم على الناس فبالمشاهدة يدري كل أحدٍ أن صعوبة القراءة على الأعجمي المسلم من الترك والفرس والروم، والنبط والقبط والبربر، والديلم والأكراد وسائر قبائل العجم بلغة العرب التي بها نزل القرآن، أشد مراراً من صعوبة قراءة اليماني على لغة المضري، والربعي على لغة قريش بلا شك، وأن تعلُّم العربي للغة قبيلة من العرب غير قبيلته أمكن وأسهل من تعلم الأعجمي للعربية بلا شك. والأمر الآن أشد مما كان حينئذ أضعافاً مضاعفة، فالحاجة إلى بقاء الحروف الآن أشد منها حينئذ على قول هؤلاء المستهلين للكذب في عللهم التي يستخرجونها نصراً لضلالتهم، ولتقليدهم من غلط غير قاصد إلى خلاف الحق، ولاتباعهم، وله عالم قد حد رواقها(١). ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق.

٢- وبرهان كذبهم في دعواهم المذكورة أنه لو كان ما قالوه حقاً لم يكن لاقتصار نزوله على سبعة أحرف معنى، بل كان الحكم أن تطلق كل قبيلة على لغتها.

٣- وبرهان آخر على كذبهم في ذلك أيضاً أن المختلفين في الخبر المذكور الذي أوردناه أنفاً إنما قرأ سورة الفرقان بحرفين مختلفين، كانا جميعاً ابني عم قرشيين من قريش البطاح من قبيلة واحدة، جاران ساكنان في مدينة واحدة، وهي مكة، لغتهما واحدة، وهما عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط ابن رزاح بن عدي بن كعب، وهشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب، ويجتمعان جميعاً في كعب بن لؤي، وبين كل واحد منهما وبين كعب بن لؤي ثمانية آباء فقط، فظهر كذب من ادعى أن اختلاف الأحرف إنما كان لاختلاف لغات قبائل العرب، وأبى ربك إلا أن يحق الحق، ويبطل الباطل، ويظهر كذب الكاذب، ونعوذ بالله العظيم من الضلال، والعصبية للخطأ(٢).

---

(١) قال محققه: كذا بالأصل ، وهو غير ظاهر.

(٢) الأحكام ٤/١٦٨/١٦٩.

٤ـ وقال آخرون منهم: الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها إنما هي، وعد ووعيد، وحكم وخبر، وزادوا من التقسيم حتى بلغوا سبعة معانٍ.

قال أبو محمد: المقلدة كالغرقى، فأي شيء وجدوه تعلقوا به.

قال أبو محمد: وكذب هذا القول أظهر من الشمس، لأن خبر أبي الذي ذكرنا، وخبر عمر الذي أوردناه شاهدان بكذبه، مخبران بأن الأحرف السبعة إنما هي اختلاف ألفاظ القراءات، لا تغاير معاني القرآن، ولا يجوز أن يقال في هذه الأقسام التي ذكرنا: أيما حرف قرؤا عليه فقد أصابوا، وأيضاً فإنهم ليسوا في تقسيمهم هذا بأولى من آخر اقتصر على مباديء الكلام الأول، فجعل القرآن ثلاثة أقسام فقط، خبراً، وتقريراً، وأمراً يشرع، وجعل الوعد والوعيد تحت قسم الخبر، ولا هم أولى من أخر قسم بالأنواع التي تلي أشخاص المعاني، فجعل القرآن أقساماً كثيرة أكثر من عشرة، فقال فرض وندب، ومباح، ومكروه، وحرام، ووعد، ووعيد، والخبر عن الأمم السابقة، وخبر عما يأتي في القيامة والحساب، وذكر الله تعالى وأسمائه، وذكر النبوة، ونحو هذا، فظهر فساد هذا، وأيضاً فإن هذه الأقسام التي ذكروا هي في قراءة عمر، كما هي في قراءة هشام بن حكيم، ولا فرق، فهذا بيان زائد في كذب هذا التقسيم[1].

٥ـ قال أبو محمد: فإن ذكر ذاكر الرواية الثابتة بقراءة منكرة، صحت عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم، مثل ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ﴿وجاءت مكرة الموت بالحق﴾ ومثل ما صح عن عمر رضي الله عنه من قراءته ﴿صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم، وغير الضالين﴾. ومن أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يعد المعوذتين من القرآن، وأن أبياً رضي الله عنه كان يعد القنوت من القرآن، ونحو هذا، قلنا، كل ذلك موقوف على من روي عنه شيء ليس منه شيء عن النبي ﷺ البتة، ونحن لا ننكر على من دون رسول الله ﷺ الخطأ، فقد هتفنا به هتفاً، ولا حجة فيما روي عن أحدٍ دونه عليه السلام، ولم يكلفنا الله تعالى الطاعة له، ولا أمرنا بالعمل به، ولا تكفل بحفظه، فالخطأ فيه واقع فيما يكون من الصاحب فمن دونه، فمن روى عن الصاحب والتابع، ولا

---

(١) الأحكام ٤/١٦٩/١٧٨.

معارضة لنا بشيء من ذلك وبالله التوفيق[1].

٦ـ وأما نحن فلا والحمد لله رب العالمين إلا خبراً واحداً، وهو الذي روينا من طريق النخعي والشعبي كلاهما عن علقمة عن ابن مسعود وأبي الدرداء كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه أقرأهما ﴿والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، والذكر والأنثى﴾[2].

قال أبو محمد: وهذا خبر صحيح مسند عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: إلا أنها قراءة منسوخة، لأن قراءة عاصم المشهورة المأثورة عن رزبن حبيش عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، وقراءة ابن عامر مسندة إلى أبي الدرداء فيهما جميعاً ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ فهي زيادة لا يجوز تركها[3].

أقول: هذه ردود الإمام أبي محمد بن حزم الظاهري على الآراء الأخرى في معنى الحروف السبعة، وهي ردود لا تخلوا كما ترى من قوة في الإستدلال والمناقشة لولا عبارات شديدة تصدر من أبي محمد في حق غيره من العلماء، ولقد اعتذر الرجل عن ذلك وأمثاله بقوله: ولقد أصابتني علة شديدة، ولُدت على ربواء في الطحال شديداً، فولد ذلك علي من الضجر وضيق الخلق، وقلة الصبر، والنَزَقِ أمراً حاسبت نفسي فيه، إذ أنكرت تبدل خلقي، واشتد عجبي من مفارقتي لطبعي، وصح عندي أن الطحال موضع الفرح، إذا فسد تولَّد ضده[4].

---

(١) الأحكام ٤/١٧٨.

(٢) الأحكام ٤/١٧٠

(٣) الأحكام ٤/١٧١.

(٤) الأخلاق والسير ص ٧.

٣ - رأيه في بقاء الحروف السبعة في المصحف

مذاهب العلماء في هذه المسألة:

اختلف العلماء في مسألة بقاء الأحرف السبعة في المصحف على قولين نذكرهما كما يلي.

١- قال أبو شامة: المجموع في المصحف هل هو جميع الأحرف السبعة التي أبيحت القراءة عليها، أو حرف واحد منها، ميل القاضي إلى أنه جميعها، وصرح أبو جعفر الطبري والأكثرون من بعده إلى أنه حرف منها[١].

هذا كلام أهل العلم في هذه المسألة بشكل مجمل، ولكن لا بد من تفصيل ذلك كما يلي:

١- قال الطبري: فحملهم يعني عثمان رضي الله عنه على حرف واحد، وجمعهم على مصحف واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، فاستوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له، ونظراً منها لأنفسها، ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل اليوم لأحد إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمون على رفض القراءة بها، من غير جحود منهم لصحتها، فلا القراءة اليوم لأحدٍ من المسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشقيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية[٢].

---

(١) المرشد ص ١٣٨.

(٢) تفسير الطبري ٦٣/١-٦٤.

هذه وجهة نظر القائلين بأن الباقي هو حرف واحد، وقد عبر عنها الطبري كما ترى هنا.

١ـ قال الباقلاني: ليس الأمر على ما توهمتم من أن عثمان رضي الله عنه جمعهم على حرف واحد، وقراءة واحدة، ~~بل إنما جمعهم على حرف واحد، وقراءة واحدة،~~ بل إنما جمعهم على القراءة بسبعة أحرف، وسبع قراءات كلها عنده وعند الأمة ثابتة عن الرسول ﷺ[1].

هذه وجهة القائلين بأن الأحرف السبعة باقية.

رأي ابن حزم في مسألة بقاء الأحرف السبعة

يرى ابن حزم أن الأحرف السبعة باقية، ولذا فهو يقول: وأما الأحرف السبعة فباقية كما كانت إلى يوم القيامة، مثبوتة في القراءات المشهورة من المشرق إلى المغرب، ومن الجنوب إلى الشمال، فيما بين ذلك، لأنها من الذكر المنزل الذي تكفل الله بحفظه، وضمان الله لا يخيس أصلاً، وكفالته تعالى لا يكن أن تضيع[2].

ردود بن حزم على القائلين ببقاء حرف واحد:

هذا وقد رد ابن حزم على القائلين بأن الباقي حرف واحد، ولقد كان رده عليهم كما يلي:

١ـ وأما دعواهم أن عثمان رضي الله عنه أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزل فيها القرآن من عند الله عز وجل، فعظيمة من عظائم الإفك والكذب، ويعيذ الله تعالى عثمان رضي الله عنه من الردة بعد الإسلام، ولقد أنكر أنكر التعسف على عثمان رضي الله عنه أقل من هذا،مما لا نكرة فيه أصلاً، فكيف لو ظفر له بمثل هذه العظيمة، ومعاذ الله من ذلك.

---

(١) الانتصار.

(٢) الأحكام ٤/١٦٥.

٢ـ وسواء عند ذي عقل إسقاط قراءة أنزلها الله تعالى، أو إسقاط آية أنزلها الله تعالى، ولا فرق.

٣ـ وتالله إن من أجاز هذا غافلاً، ثم وقف عليه، وعلى برهان المنع من ذلك، وأصر فإنه خروج عن الإسلام لا شك فيه، لأنه تكذيب لله تعالى في قوله الصادق لنا﴿إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، ثم إن علينا بيانه﴾[1]، فالكل مأمورون باتباع قرآنه الذي أنزله الله تعالى عليه، وجمعه به، فمن أجاز خلاف ذلك، أجاز خلاف الله تعالى، وهذه ردة صحيحة لا مرية فيها.

٤ـ وما رامت غلاة الروافض وأهل الإلحاد والكائدون للإسلام إلا بعض هذا.

٥ـ وهذه الآية تبين ضرورة أن جميع القرآن كما هو من ترتيب حروفه وكلماته وآياته وسوره حتى جمع كما هو، فإنه من فعل الله عز وجل وتوليه وجمعه، أوحى به إلى نبيه عليه السلام، وبينه عليه السلام للناس، فلا يسع أحد تقديم مؤخر من ذلك، ولا تأخير مقدم أصلاً.[2]

٦ـ ونحن نبين فعل عثمان رضي الله عنه ذلك بياناً لا يخفى على مؤمن، ولا على كافر، وهو أنه رضي الله عنه علم أن الوهم لا يعرى عنه بشر، وأن في الناس منافقين يظهرون الإسلام، ويكنون الكفر، هذا أمر يعلم وجوده في العالم ضرورة، فجمع من حضرة من الصحابة رضي الله عنهم على نسخ مصاحف مصححة كسائر مصاحف المسلمين، ولا فرق إلا أنها نسخت بحضرة الجماعة فقط، ثم بعث إلى أمصار المسلمين إلى كل مصرٍ مصحفاً يكون عندهم فإن وهم واهم في نسخ مصحف، أو نعمد ملحد بتبديل كلمة في المصحف أو في القراءة رجع إلى المصحف المشهور

---

(١) سورة القيامة الآية رقم ١٧/١٨/١٩.

(٢) الأحكام ٦٤/١٦٢.

المتفق على نقله، ونسخه، فعلم أن الذي فيه هو الحق[1].

٧- وكيف كان يقدر عثمان على ما ظنه أهل الجهل، والإسلام قد انتشر من خراسان إلى برقة، ومن اليمن إلى أذربيجان، وعند المسلمين أزيد من مائة ألف مصحف، وليست قرية ولا حلة ولا مدينة إلا والمعلمون للقرآن موجودون فيها، يعلمون من تعلمه من صبي أو رجل أو امرأة، ويؤمهم به في الصلوات في المساجد[2].

قلت: هذه ردود أبي محمد على غيره في هذه المسألة ، وأنت تلاحظ معي أن هذه الردود قوية ومقنعة، لولا عبارات وألفاظ شديدة صدرت من الرجل، وقد نقلنا قبل صفحات اعتذاراً من الرجل عن ذلك وأمثاله، والله، المستعان.

٨- ويرد على القائل: بأن ما كان موافقاً لخط المصحف بقي، وما كان مخالفاً له فقد رفع.

وهذا رأي معاصره مكي بن أبي طالب حيث يقول: فصح من ذلك أنَّ الذي يقرأ به الأئمة، وكل ما صحت روايته مما يوافق خط المصحف، إنما هو كله حرف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وافق لفظها على اختلافه خط المصحف، وجازت القراءة بذلك، إذ هو غير خارجٍ من خط المصاحف التي وجه بها عثمان إلى الأمصار، وجمعهم على ذلك، وسقط العمل بما يخالف خط المصاحف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن بالإجماع على خط المصحف[3].

أقول: يرد ابن حزم على هذا القائل فيقول: إن البلية التي فررت منها في رفع الأحرف السبعة باقية بحسبها في إجازتك رفع حركة واحدة من حركات جميع الأحرف السبعة، فكيف أكثر من ذلك، فمن أين وجب أن يراعى خط المصحف، وليس هو من تعليم رسول الله ﷺ لأنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، وأتباع عمل من دونه من غير

---

(١) الأحكام ١٦٣/٤.

(٢) الأحكام ٧١٦٣/٤، وقريب منه كلامه في الفصل ٦٥/٢.

(٣) الإبانة ص ٣٦.

توقيف منه عليه السلام لا حجة فيه، ولا يجب قبوله، وقد صحت القراءة من طريق أبي عمرو بن العلاء التميمي مسنده إلى رسول الله ﷺ: ﴿إن هذين لساحران﴾،[1]، وهو خلاف خط المصحف، وما أنكرها مسلم قط[2].

٤- رأيه في إنكار ابن مسعود للمعوذتين والفاتحة. وما شابهه من صنيع بعض الصحابة

من الأمور المشكلة التي ترد على قضية تواتر المصحف ما نقل عن ابن مسعود أنه كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من المصحف[3].

ولقد كان لابن حزم في هذه رأي كما لغيره من أهل العلم، وقبل تجلية رأيه لا بد من توثيق هذه الشبهة في المصادر، ثم مناقشتها، وهذا ما نذكره كما يلي:

١- روى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند بسنده عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يحك المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله تبارك وتعالى[4]. ورواه الطبراني في المعجم الكبير كما في المجمع[5]، ولم أجده في المعجم بعد البحث فيه.

٢- وعن عبد الله أنه كان يحك المعوذتين من المصحف، ويقول: إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما، وكان عبد الله لا يقرأ بهن[6].

٣- وعن زر قال: قلت لأبي بن كعب إن ابن مسعود لا يكتب في مصحفه المعوذتين[7].

---

(١) سورة طه الآية رقم ٦٣.
(٢) الأحكام ١٦٧/٤.
(٣) التبيان للجزائري ص ١٢٩، ومناهل العرفان ٢٧٥/١، والمدخل لأبي شهبة ص ٢٥٨.
(٤) المسند ١٣٠/١٢٩/٥.
(٥) المجمع ٩٤١/٧. قال الهيثمي: ورجال عبد الله رجال الصحيح، ورجال الطبراني ثقات.
(٦) المجمع ١٤٩/٧ وقال الهيثمي: رواه البزار والطبراني ورجالهما ثقات.
(٧) الإحسان برقم ٧٩٤، ومسند الحميدي برقم ٣٧٤.

قلت: وهذه أحاديث صحيحة، وقد مال إلى صحتها الحافظ في الفتح[1].

الجواب عن هذه الأحاديث:

كان لأهل العلم أكثر من منحى في الجواب عن هذه الأحاديث، وكانت مناحيهم في الرد كما يلي:

١ـ تضعيف هذه لأحـاديث، وإنكار هذا الأمر، وهذا صنيع غير واحد من أهل العلم منهم:

١ـ أبو محمد بن حزم الظاهري حيث يقول في المحلى: كل ما روي عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح، وإنما صحت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، وفيها أم القرآن، والمعوذتان[2].

ويقول في الفصل: وأما قولهم إن مصحف عبد الله بن مسعود بخلاف مصحفنا فباطل وكذبٌ وإفك، مصحف عبد الله بن مسعود إنما فيه قراءته بلا شك، وقراءته هي قراءة عاصم المشهورة عند جميع أهل الإسلام في شرق الدنيا وغربها[3].

٢ـ الإمام الرازي الذي يقول: الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب، باطل[4].

٣ـ والإمـام النووي الذي يقول: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد شيئاً منها كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح[5].

---

(١) فتح الباري ٨/٧٢٣.

(٢) المحلى ١/١٣.

(٣) الفصل ٢/٦٥.

(٤) تفسير الرازي.

(٥) المجموع .

٢ـ تأويل هذه الأحاديث، والإعتذار عن ابن مسعود، وإليك النقول عن أهل العلم في ذلك كما يلي:

١ـ قال القاضي الباقلاني والقاضي عياض: لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف، فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته، وكأنه لم يبلغه الأذن في ذلك، فهذا تأويل منه، وليس جحداً لكونهما قرآناً(١).

٢ـ وقال غير القاضي: لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قراءتهما، وإنما كان في صفة من صفاتها(٢).

٣ـ ويقول ابن قتيبة: فإنا لا نقول إن عبدالله وأبيًّا أصابا، وأخطأ المهاجرون والأنصار، ولكن عبدالله ذهب فيما يرى أهل النظر إلى أن المعوذتين كانتا كالعوذة، والرقية وغيرها، وكان يرى رسول الله ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين وغيرهما كما كان يعوذ بأعوذ بكلمات الله التامة، وغير ذلك، فظن أنهما ليستا من القرآن، وأقام على ظنه، ومخالفة الصحابة جميعاً كما أقام على التطبيق(٣).

٤ـ وحول الفاتحة يقول: ولكنه ذهب فيما يظن أهل النظر إلى القرآن إنما كتب وجمع في اللوحين مخافة الشك والنسيان، والزيادة، والنقصان، ورأى ذلك لا يجوز على سورة الحمد لقصرها، ولأنها تثنى في كل صلاة وكل ركعة، ولأنه لا يجوز لأحد من المسلمين ترك تعلمها وحفظها، كما يجوز ترك تعلم غيرها، حفظه، إذ كانت لا صلاة إلا بها، فلما أمن عليها العلة التي من أجلها كتب المصحف ترك كتابتها، وهو يعلم أنها من القرآن(٤).

٥ـ وقال ابن الصباغ: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الإتفاق بعد ذلك (٥).

---

(١) فتح الباري ٧٤٣/٨.

(٢) الفتح ٧٤٣/٨.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٤٣/٤٤.

(٤) تأويل المشكل ص ٤٩.

(٥) الفتح ٧٤٣/٨.

٦ـ ويقول الحافظ ابن حجر : إلا أن في الإجماع على كونهما من القرآن غنية عن تكلف الأسانيد بأخبار الآحاد[1].

هذا وقد رد الحافظ بن حجر على بعض الأجوبة المذكورة، وكان رده كما يلي :

١ـ قال عن تأويل الباقلاني : وهذا تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها « ويقول إنهما ليستا من كتاب الله، نعم يمكن حمل كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور[2].

٢ـ وقال عن تأويل غير القاضي : وغاية ما في هذا أنه أبهم ما بينه القاضي، ومن تأمل سياق الطرق التي أوردتها للحديث استبعد هذا الجمع[3].

٣ـ وقال في الرد على من ضعف الرواية: الطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل ، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل[4].

قلت: هذه أهم تأويلات أهل العلم في هذه

نعود إلى أبي محمد رحمه الله، فقد وجدنا أنه ينكر صحة هذه الرواية عن أبن مسعود كما تقدم النقل عنه، لكن لا يسلم له بهذا كما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله.

---

(١) الفتح ٨/٧٤٣.
(٢) الفتح ٨/٧٤٣.
(٣) الفتح ٨/٧٤٣.
(٤) الفتح ٨/٧٤٣.

٤ - رأيه في مصاحف بعض الصحابة

الرد على من تعلق باختلاف مصاحف الصحابة:

أثيرت شبهة اختلاف مصاحف الصحابة زمان ابن حزم، فرد عليها رحمه الله، وكان رده عليها كما يلي:

١ـ أما قولهم أننا مختلفون في قراءة كتابنا، فبعضنا يزيد حروفاً، وبعضنا يسقطها، فليس هذا اختلافاً. بل هو اتفاق منا صحيح، لأن تلك الحروف وتلك القرآت كلها مبلغ بنقل الكواف إلى رسول الله ﷺ انها نزلت كلها عليه، فأي تلك القرات قرأناً فهي صحيحة، وهي محصورة كلها مضبوطة لا زيادة فيها ولا نقص، فبطل التعلق بهذا الفصل، ولله تعالى الحمد[١].

٢ـ وأما قولهم أنه قد روي بأسانيد صحاح عن طائفة من أصحاب رسول الله ﷺ ومن التابعين الذين نعظم، ونأخذ ديننا عنهم قرأوا في القرآن قراءات لا نستحل نحن القراءة بها، ، فهذا حق، ونحن وإن بلغنا الغاية في تعظيم أصحاب رسول الله ﷺ ، ورضوان الله عليهم، وتقربنا إلى الله عز وجل بمحبتهم، فلسنا نبعد عنهم الوهم والخطأ، ولا نقلدهم في شيء مما قالوه لما ثبت من عدالتهم وثقتهم وصدقهم، وأما عصمتهم من الخطأ فيما قالوه برأي وبظن، فلا نقول بذلك[٢].

٣ـ وتلك القرآت التي ذكرتهم إنما هي موقوفة على الصاحب أو التابع، فهي وهم من الصاحب، والوهم لا يعرى منه أحد بعد الأنبياء عليهم السلام، أو وهمٌ ممن دونه في ذلك[٣].

قلت: بهذا ننتهي من عرض رأي ابن حزم في مصاحف الصحابة ورد الشبه عنها، والله المستعان.

---

(١) الفصل ٦٤/٢.

(٢) الفصل ٦٤١/٢.

(٣) الفصل ٦٥/٦٤/٢.

٥ - رأيه في المجاز

لابن حزم رأي في وقوع المجاز في اللغة والقرآن، وقبل أن نعرض لرأيه لا بد من تعريف بالمجاز لغة واصطلاحاً، وآراء العلماء في وقوعه، فنقول:

المجاز في اللغة:

هو ما سلك عليه من مكان إلى مكان، وهو الطريق الموصل بين الأماكن[1].

المجاز في الإصطلاح:

هو اللفظ المستعمل في غير موضعه الأصلي لاشتراكهما في وصف مشهور[2].

المجاز بين النفي والإثبات:

اختلف العلماء في وقوع المجاز في القرآن واللغة على رأيين هما:

١ إثبات وقوع المجاز: وهذا رأي: الجمهور من أهل العلم كما نص عليه صاحب الإتقان[3]. وإن شئت التفصيل في ذلك قلت: ١- روي عن أحمد أنه قال في قوله تعالى ﴿وهو معكم﴾[4] فهذا من مجاز اللغة، يقول الرجل للرجل: سيجري عليك رزقك أنا مشتغل بك[5].

ولكن ابن القيم حمله محملاً آخر فقال: مراد أحمد أن هذا الإستعمال مما يجوز

---

(١) الأحكام ١/٤٨.

(٢) الإكسير ص ٦.

(٣) الإتقان ٢/٣٦.

(٤) سورة الحديد الآية رقم ٤.

(٥) مختصر الصواعق ص ٢٣٢، والرد على الجهمية للإمام أحمد ص ٣٣ - طبعة عميرة.

في اللغة أي: هو من جائز اللغة لا من ممتنعاتها، ولم يرد بالمجاز أنه ليس بحقيقة، وأنه يصح نفيه[1]، قلت: ولكن كلام ابن القيم فيه تكلف، فكيف نقبل التأويل مرة، وننفيه أخرى، وهو هنا قد أخرج كلام الإمام أحمد عن ظاهره الذي يعرف.

هذا وقد تمسك بكلام أحمد هذا من ينسب إليه كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل، وابن الخطاب وغيرهم[2].

وهو قول المتأخرين من أصحاب مالك[3].

٢ـ النفي: وقد نفى آخرون وقوع المجاز في اللغة والقرآن، وهو رأي:

١ـ بعض أصحاب أحمد كأبي عبدالله بن حامد، وأبي الحسن الجزري، وأبي الفضل التميمي[4].

٢ـ وهو مذهب محمد بن خويز منداد البصري من المالكية، وغيره من المالكية، وداود بن علي الأصبهاني، وابنه أبي بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي[5]. وتبعهم على هذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وتبعهم من المعاصرين الشيخ الأمين الشنقيطي، وله في هذا كتاب متداول.

أدلة المثبتين:

هذا وقد استدل المثبتون للمجاز بما يلي:

١ـ قال تعالى ﴿جداراً يريد أن ينقض فأقامه﴾[6]. وقوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾[7].

---

(١) مختصر الصواعق ص ٢٣٢.
(٢) مختصر الصواعق ص ٢٣٢.
(٣) مختصر الصواعق ص ٢٣٢.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.
(٦) سورة الكهف الآية رقم ٧٧.
(٧) سورة الفجر الآية رقم ٢٢.

قال الرازي: وقد ثبت بالدليل أنه لا يجوز أن يكون المراد منها ظواهرها، فوجب صرفها إلى غير ظواهرها، وهو المجاز[1].

٢- أنه تعالى خاطب بلغة العرب، فجاز أن يخاطب بضروب كلامهم، يبين ذلك أنه خاطب بالعموم والخصوص، والمجمل والمبين، ثم من كلامهم الحقيقة والمجاز، فجاز أن يخاطبهم بكل واحد منهما[2].

٣- لأن المجاز باب من أبواب البلاغة والتصرف في الكلام، وكل ما كان للإتساع أكثر كان أفصح وأحسن، وربما يكون أبلغ في المعنى، ولأن اللبس المزعوم يزول بالقرائن المتصلة به الدالة على المراد[3].

٤- ولأن استعمال المجاز حق وصدق، فإن كان استعمالاً للكلام في غير ما وضع له في الأصل، وقد استعمله على ذلك أهل اللغة، ولا يمنع أن يكون حقاً ودلالة مع كونه مجازاً، يدل عليه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: يا أنجشة رفقاً بالقوارير[4]، فهذا من أفصح الكلام وأدله على المراد، وهو حق، وإن لم يكن حقيقة[5].

٥- كما أن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يحسن إذا كان فيه غرض صحيح من اختصار، أو رشاقة لفظ وعذوبة، أو مبالغة في الوصف ونحوها[6].

٦- ولو سقط المجاز من القرآن شطر عنه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة.

٧- ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد، وتثنية القصص وغيرها[7].

هذه أدلة مثبتي المجاز كما ذكرها أصحابها، ومن الله نرجوا العون والسداد.

---

(١) المحصول ١/٣٣٣.

(٢) الحاكم الحشمي ص ٢٧٣.

(٣) الحاكم الجشمي ص ٢٧٤.

(٤) رواه البخاري برقم ٦٢١١.

(٥) الحاكم الجشمي ص ٢٧٤.

(٦) الحاكم الجشمي ص ٢٧٤

(٧) الإتقان ٢/٣٦.

أدلة نفاة المجاز:

استدل النافون للمجاز بالأدلة التالية:

١ـ أن المجاز اخو الكذب، والقرآن منزه عنه.

٢ـ ولأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى[١].

٣ـ إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر، فنقول لمن قال: رأيت أسداً يمشي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازاً، أن في القرآن ما يجوز نفيه، ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن.[٢].

هذه أدلة نفاة المجاز، هذا وقد ناقش كل من الفريقين أدله مخالفه، ولا مجال لذكر المناقشات هنا لعدم الإطالة، وإن كان الراجح فيما يبدوا لنا هو قول من أثبت المجاز لقوة أدلته، والله أعلم.

رأي ابن حزم في المجاز:

يقول ابن حزم في تعريف المجاز: وهو في الدين كل ما نقله الله أو رسولهﷺ عن موضعه في اللغة إلى مسمى آخر، ومعنى ثانٍ، ولا يقبل من أحد في شيء من النصوص أنه مجاز إلا ببرهان يأتي به من نص آخر، أو إجماع متيقن، أو ضرورة حس، وهو حينئذٍ حقيقة، لأن التسمية لله عز وجل، فإذا سمى الله تعالى شيئاً ما باسم ما فهو اسم ذلك الشيء على الحقيقة في ذلك المكان، وليس ذلك في الدين لغير الله تعالى[٣].

---

(١) الإتقان ٣٦/٢.
(٢) منع جواز المجاز ص ٨.
(٣) الأحكام ٤٨/١.

ويقول أيضاً: وإذا جاء في القرآن لفظ عربي منقول عن موضعه في اللغة العربية إلى معنى آخر كالصلاة والزكاة والصوم والحج، فإن هذه الألفاظ لغوية نقلت إلى معانٍ شرعية لم تكن العرب تعرفها قبل ذلك، فهذا ليس مجازاً. بل هي تسمية صحيحة، لأن الله تعلى خالق اللغات تعبدنا أن نسمي هذه المعاني بهذه الأسماء، وأما إذا جاء لفظ لغوي منقول عن موضعه في اللغة، ولم يتعبدنا الله تعالى بتسمية ذلك، فهذا هو المجازمثل قول الله تعالى﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ [1]وما أشبه ذلك[2]

أقول: المفهوم من كلامه رحمه الله تعالى أنه يقسم الألفاظ إلى نوعين: نوع متعبد به، وقد نقل عن موضعه الذي وضع له في اللغة، فهذا يسمى حقيقة لا مجازاً، والنوع الثاني، ما لم يتعبد به، وقد نقل عن موضعه، فهذا يسمى مجازاً، ولكن ابن حزم لا يقبل المجاز إلا ببرهان من نص أو إجماع متيقنٍ أو ضرورة حس، أو ضرورة لغة، وهذا الذي فهمناه من كلامه في إثبات المجاز هو الذي ذكره عنه العلامة المرحوم محمد أبو زهرة حيث قال: إن ابن حزم الظاهري يأخذ بظاهر القرآن، ولا يصح أن يفهم من ذلك أنه لا يأخذ بالمجاز، لأن المجاز من الظاهر إذا كان المجاز مشهوراً، أو كانت القرينة واضحة معلنةً عن المجاز كاشفة له[3].

وبعد: فهذا رأي ابن حزم في المجاز، وهو كما ترى من مثبتي المجاز، لكنه يتوسط بين المثبتين والنفاة ، فلا يقبل المجاز على إطلاقه، فالمجاز عنده في الألفاظ التي لا يتعبد بها، بالإضافة إلى أنه يشترط لاعتبار اللفظ مجازياً وجود البرهان على ذلك من نص آخر، أو إجماع متيقن، أو ضرورة حس، أو ضرورة لغة، فالمجاز عنده مقيد مشروط، ولا يمكن أن يكون ملقى هكذا على العاهن من غير ضابط يضبطه.

---

(١) سورة الإسراء الآية رقم ٦٠.

(٢) النبذة الكافية ص ٣٧/٣٨.

(٣) ابن حزم ص ٣٢٣.

٦ - رأيه في وقوع النسخ في القرآن الكريم

قبل أن نعرض لرأي ابن حزم في وقوع النسخ في القرآن، لا بد من تقديم مبحث في معنى النسخ في اللغة والاصطلاح، فنقول:

١- النسخ في اللغة:

قال الراغب: النسخ: إزالة شيء بشيء يتعقبه كنسخ الشمس الظل، والظل الشمس، والشيب الشباب، فتارة يفهم منه الإزالة، وتارة يفهم منه الإثبات، وتارة يفهم منه الأمران[1].

النسخ في الإصطلاح:

عرف علماؤنا النسخ في الإصطلاح، وكان من تعريفاتهم ما يلي:

١- قال أبو الحسين البصري في المعتمد: هو إزالة مثل الحكم الثابت بقول منقول عن الله ورسوله، أو فعل منقول عن رسوله[2].

٢- وقال الجويني: هو اللفظ الدال على إنتهاء الحكم الشرعي مع التأخير عن مورده[3].

ونكتفي هنا بهذين التعريفين لننتقل بعد ذلك إلى نقطة أخرى بإذن الله تعالى.

حكم وقوع النسخ:

---

(١) المفردات ص ٤٩٠.

(٢) المعتمد ٣٦٧/١.

(٣) البرهان ١٢٩٣/٢.

اختلف العلماء في وقوع النسخ في الشرائع على قولين هما:

١ـ القول بوقوع النسخ في الشرائع: وهذا مذهب جماهير علماء الأمة، قال السيوطي: وقد أجمع المسلمون على جوازه[١]. وقال الشوكاني: والنسخ جائز واقع سمعاً بلا خلاف في ذلك بين المسلمين[٢].

٢ـ إنكار وقوع النسخ: وهذا مروي عن اليهود[٣]

ووافقهم من المسلمين أبو مسلم الخراساني فيما عزاه إليه غير واحد من أهل العلم[٤].

وذهب إليه غلاة الروافض من التناسخية وغيرهم[٥]، وتابعهم في هذا بعض المعاصرين[٦].

٢ـ أدلة القائلين بوقوع النسخ:

استدل القائلون بوقوع النسخ بالأدلة التالية:

١ـ قوله تعالى ﴿يمحو الله ويثبت﴾[٧].

قال ابن عباس وغيره: معناه: يمحو ما يشاء من أحكام كتابه فينسخه ببدلٍ أو بغير بدل، ويثبت ما يشاء فلا يمحوه، ولا ينسخه[٨].

٢ـ قوله تعالى ﴿وإذا بدلنا آيةً مكان آيةٍ، والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفترٍ﴾[٩].

---

(١) الإتقان ٢/٢١.
(٢) إرشاد الفحول ص ١٨٥.
(٣) البرهان ٢/١٣٠٠.
(٤) الإتقان ٢/٢١.
(٥) البرهان ٢/١٣٠٠.
(٦) الناسخ والمنسوخ للجبري ص ١٢٨، والدكتور حجازي السقا في كتابه لا نسخ في القرآن وغيرهما.
(٧) سورة الرعد الآية رقم ٣٩.
(٨) الإيضاح ص ٦٨.
(٩) سورة النحل الآية رقم ١٠١.

قال مكي رحمه الله: فهذا نص ظاهر في جواز حكم زوال آية، ووضع أخرى موضعها[1].

٣ـ قوله تعالى﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ [2].

٤ـ قوله تعالى ﴿لكل جعلنا شِرعةً ومنهاجاً﴾[3].

قال مكي رحمه الله تعالى: معلوم أن شريعة كل رسول نسخت شريعة من كان قبله [4].

٥ـ أن جميع الأنبياء لم يكونوا أنبياء في أول أمرهم، ثم كانوا أنبياء، وأن ذرية آدم تناسلوا من الأخ مع أخته شريعة أباحها الله تعالى له، ثم نسخ ذلك فحرمه[5].

تلكم هي أهم أدلة مثبتي النسخ فيما أظن والله أعلم.

أدلة القائلين بعدم وقوع النسخ:

هذا وقد استدل القائلون بعدم وقوع النسخ بالأدلة التالية:

١ـ إن الله قد وصف كتابه بأنه ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه﴾ [6].

قال أبو مسلم: فلو نسخ لكان قد أتاه الباطل[7].

٢ـ ليس من الحكمة أن يأمر الله تعالى الناس بأمرٍ، ثم ينهى عن مثله اليوم[8].

٣ـ قالوا يلزم من النسخ البداء، والبداء ممتنع عليه[9].

---

(١) الإيضاح ص ٦١.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ١٠٦.

(٣) سورة المائدة الآية رقم ٤٨.

(٤) الإيضاح ص ٦٣.

(٥) الإيضاح ص ٦٣/٦٤.

(٦) سورة فصلت الآية رقم ٤٢.

(٧) المحصول ٣١١/٣.

(٨) الأحكام ٦٧/٤.

(٩)الإرشاد ص ١٨٥.

٤ـ قد ثبت في القرآن أن موسى وعيسى عليهما السلام بشرا في التوراة والإنجيل بمبعث محمد ﷺ، وأنه عندظهوره يجب الرجوع إلى شرعه، وإذا كان الأمر كذلك امتنع تحقق النسخ(١).

٥ـ أن الفعل الواحد إما أن يكون حسناً أو قبيحاً، فإن كان حسناً كان النهي عنه نهي عن الحسن، وإن كان قبيحاً، كان الأمر به أمراً بالقبيح، وعلى كلا التقديرين يلزم إما الجهل، وإما السفه(٢).

قلت: هذه هي أهم أدلة منكري النسخ، ولكل من الفريقين مناقشات لمخالفه، لا نقف عندها مخافة الإطالة، وبعد هذا فإن الراجح في هذه المسألة هو قول مثبتي النسخ، وذلك لقوة أدلتهم، لكن لا بد من أخذ الموضوع بدقة ومنهجية دون إفراط ولا تفريط.

النسخ عند ابن حزم:

عرف ابن حزم النسخ بقوله: ورود أمرٍ بخلاف أمرٍ كان قبله، ينقضي به الأول(٣).

ويقول أيضاً: إنه بيان انتهاء زمان الأمر الأول فيما لا يتكرر(٤).

رأي ابن حزم في النسخ:

ابن حزم من القائلين بوقوع النسخ في كتاب الله تعالى، وهذه أهم الجوانب التي بحث النسخ من خلالها:

١ـ أقسام الأوامر من ناحية النسخ والإثبات:

قال أبو محمد: الأوامر في نسخها وإثباتها تنقسم أقساماً أربعة لا خامس لها، فقسم يثبت لفظه وحكمه، وقسم ارتفع حكمه ولفظه، وقسم ارتفع لفظه، وبقي

---

(١) المحصول ٦٩٢/٣.
(٢) المحصول ٢٩٨/٣.
(٣) الأحكام ٤٥/١.
(٤) الأحكام ٥٩/٤.

حكمه،وقسم ارتفع حكمه، وبقي لفظه، ففي هذه الأقسام الثلاثة الأوامر يقع النسخ، وأما القسم الذي صدرنا به، فلا نسخ فيه أصلاً[1].

ويقول أيضاً: والأوامر الواردة بلفظ رسول الله ﷺ منقسمة على الأقسام الأربعة التي ذكرنا أيضاً[2].

٢ـ هل يقع النسخ على الأمر أو على المأمور به.

قال أبـو محمد رحمه الله تعالى: والصحيح من ذلك أن النسخ إنما يقع على الأمر، ولا يجوز أن يقع على المأمور به أصلاً، لأن المأمور به هو فعلنا، وفعلنا لا يخلو من أحد وجهين، إما أن يكون قد وقع منا بعد، وإما أن يكون لم يقع منا بعد، فإن كان قد وقع منا بعد فقد فني، لأن أفعالنا أعراض فانية،، ولا يجوز أن ينهى عما قد فني، إذ لا سبيل إلى عودته أبداً، وكذلك لا يجوز أن يأمر أيضاً بما قد فني، لأنه لا يجوز أن يعود أيضاً، ولا أن يباح لنا ما قد فني أيضاً، لأن كل هذا محال، وإن كان لم يقع منا، فكيف ينسخ شيء لم يقع بعد[3].

٣ـ كيفية ثبوت النسخ

قال أبو محمد: ولا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا بيقين، لأن الله عز وجل يقول﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾[4].

وقـال تعالى﴿اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم﴾[5]، فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن، أو على لسان نبيه، ففرض اتباعه، فمن قال في شيء من ذلك أنه منسوخ، فقد أوجب ألا يطاع في ذلك الأمر، وأسقط لزوم اتباعه، وهذه معصية لله مجردة، وخلاف مكشوف، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله، وإلا فهو مفتر مبطل[6]. ويقول

---

(١) الأحكام ٦٩/٤.
(٢) الأحكام ٦٢/٤.
(٣) الأحكام ٦٥/٤.
(٤) سورة النساء الآية رقم ٦٤.
(٥) سورة الأعراف الآية رقم ٣.
(٦) الأحكام ٨٣/٤/٨٤.

أيضاً: ولا يحل أن يقال في آية أو خبر صحيح هذا منسوخ لما ذكرنا من أن قائل ذلك مسقط لطاعة ذلك النص، إلا بنص آخر يبين أن هذا منسوخ، أو إجماعٌ متيقن على نسخه[1].

٤ـ طرق معرفة النسخ:

ويقول أبو محمد أيضاً: فهذه الوجوه الأربعة لا سبيل أن يعلم نسخ آية أو حديث بغيرها أبداً، أما إجماع متيقن، وإما تأريخ بتأخر أحد الأمرين عن الآخر مع عدم القدرة على استعمال الأمرين، وإما نص بأن هذا الأمر ناسخ للأول، وأمر بتركه، وإما يقين لنقل حالٍ ما، فهو نقل لكل ما وافق تلك الحال أبداًبلا شك.

٥ـ نسخ القرآن بالسنة وكذا العكس: قال أبو محمد: وقالت طائفة: جائز كل ذلك والقرآن ينسخ بالقرآن، وبالسنة، والسنة تنسخ بالقرآن، وبالسنة، قال أبو محمد:

وبهذا نقول، وهو الصحيح، وسواء عندنا السنة المنقولة بالتواتر، والسنة المنقولة بأخبار الآحاد، كل ذلك ينسخ بعضه بعضاً، وينسخ الآيات من القرآن، وينسخه الآيات من القرآن[2].

٦ـ نسخ القرآن والسنة بالقياس:

قال أبو محمد: وقد أجاز قوم نسخ القرآن والسنة بالقياس، قال أبو محمد: وهذا قول تقشعر منه الجلود، والقياس باطل، وللكلام في إبطاله مكان من هذا الديوان إن شاء الله تعالى، ومن العجب العجيب أن القائلين بهذا الأمر العظيم يمنعون من نسخ القرآن بالسنة، فهل في عكس الحقائق أعظم من هذا، وإذا كان القياس باطلاً، فالباطل لا يحل استعماله، ولا ترك الحقائق له[3].

---

(١) النبذة ص ٣٨.

(٢) الأحكام ٤/١٠٦.

(٣) الأحكام ٤/١٢٠/١٢١.

٧- نماذج من الآيات المنسوخة في رأي ابن حزم:

ذكر ابن حزم بعض الآيات المنسوخة فيما يراه، وكان ما ذكره كما يلي:

قال ابن حزم: وأما القسم الذي ارتفع حكمه، ولفظه:

١- فقد روينا أن رجلاً قرأ آية وحفظها، ثم أراد قراءتها فلم يقدر، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأخبره عليه السلام أنها رفعت[١]

٢- ومن ذلك العشر رضعات المحرمات[٢].

٣- ومن ذلك السورة التي ذكر أبو موسى الأشعري أنهم كانوا يقرؤونها على عهد رسول الله ﷺ، وكانت في طول سورة براءة، وأنها نسيت، فارتفعت من الحفظ، إلا آية منها، وهي، لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب[٣].

٤- والسورة التي ذكر أيضاً أبو موسى أنها تشبه إحدى المسبحات فنسيت و لم يحفظ منها إلا آية ذكرها[٤].

٢- وأما القسم الذي رفع لفظه، وبقي حكمه:

١ - فآية الرجم[٥].

٢- وآية الخمس رضعات المحرمات[٦].

٣- وأما القسم الذي رفع حكمه، وبقي لفظه:

---

(١) الأحكام ٤/٦١ والحديث رواه الحارث المحاربي في كتاب العقل وفهم القرآن ص٤٠٥.
(٢) الأحكام ٤/٦١.
(٣) لأحكام ٤/٦١/٦٢.
(٤) الأحكام ٤/٦٢.
(٥) الأحكام ٤/٦٢.
(٦) الأحكام ٤/٦٢.

١ـ قوله تعالى ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم، فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا، فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً﴾[١].

٢ـ﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾[٢].

٣ ـ فالآن باشِرُوهنَّ[٣].

٤ـ ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾[٤].

٥ـ نسخ قيام الليل[٥].

وبعد: فهذه نماذج للآيات التي رأى ابن حزم أنها منسوخة، وقد وقفنا عليها من خلال كتابه الأحكام، وبهذا نقف عند نهاية بحث رأي ابن حزم في النسخ بما يخدم موضوعنا، والله تعالى أعلم.

مناقشات ابن حزم لبعض الآراء في بعض جوانب النسخ:

ناقش ابن حزم غيره في بعض جوانب النسخ، وكان نقاشه لهم كما يلي:

١ـ قال أبو محمد: حد النسخ أنه بيان انتهاءِ زمان الأمر الأول فيما لا يتكرر، وأما ماعلق بوقت ما، فإذا خرج ذلك الوقت، أو أدي ذلك الفعل سقط الأمر به، فليس هذا نسخاً، ولو كان هذا نسخاً لكانت الصلاة منسوخة إذا خرج وقتها، والصيام منسوخاً إذا ورد الليل، والوطء منسوخاً بالإحرام والحيض والصيام، والحج منسوخاً بانقضاء

---

(١) الأحكام ٤/٨٣ والآية رقم ١٥ من سورة النساء.
(٢) الأحكام ٤/٨٨ والآية رقم ١٤٣ من سورة البقرة.
(٣) الاحكام ٤/٨٩.
(٤) نفسه
(٥) الأحكام ٤/٨٨.

أشهره، وهذا ما لا يقوله أحد بالإجماع اليقين المقطوع به على أن هذا لا يسمى نسخاً[1].

٢ـ وقال أبو محمد: وقد قال بعض من تقدم: إن النسخ هو تأخير البيان نفسه.

قال أبو محمد: والنسخ على ما فسرناه قبل نوع من أنواع تأخير البيان، لأن تأخير البيان ينقسم قسمين: أحدهما: جملة غير مفهومة المراد بذاتها، مثل قوله تعالى﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[2] فإذا جاء وقت تكليف ذلك تبيّن لنا المراد منها في ذلك اللفظ المجمل بلفظ آخر مفسر، والقسم الثاني: عمل مأمور به في وقت ما، وقد سبق في علم الله عز وجل أنه سيحيلنا عنه إلى غيره في وقت آخر، فإذا جاء ذلك الوقت بيّن لنا تعالى ما كان مستوراً عنا من النقل عن ذلك العمل إلى غيره، وبالجملة، فإن اسم البيان يعم جميع أحكام الشريعة كلها، لأنها كلها الإعلام من الله تعالى لنا، وبيان المراد منّا[3].

٣ـ في الرد على منكري النسخ:

رد ابن حزم على شبه منكري النسخ، ولقد كان رده لها كما يلي:

١ـ قالوا: ليس من الحكمة أن يأمر الله تعالى بشيء أمس، ثم ينهى عن مثله اليوم. وهذا من نظائر قول أصحابنا بالعلل، وهؤلاء قوم يتعقبون على ربهم تعالى، فيقال لهم: أخبرونا أي حكمة وجبت عليه تعالى أن يأمر أمس بما أمر به، أترى لو لم يأمر تعالى بما أمر به لكانت تبطل حكمته أوَلو أمر بغير ما أمر به، لكانت تبطل حكمته أوترون إذ قدس الأرض المقدسة، ولعن أريحا، ولو قدس أريحا، ولعن أورشليم أكان ذلك مفسداً لحكمته؟ وإذا حظر العمل في السبت، وأباحه في الأحد أرأيتم لو عكس الأمر كان ذلك مبطلاً لحكمته؟ فإن راموا فرقاً بين شيء من ذلك لحقوا

(١) الأحكام ٤/٥٩.
(٢) سورة البقرة الآية رقم ٤٣.
(٣) الأحكام ٤/٥٩.

بالمجانين، وجاهروا بما لا يفهم، وبما يعلم بطلانه[1].

٢ـ ثم يقال لهم: أليس الله تعالى قد ملَّك قوماً من الكفار والعصاة الطاعة ومكَّنهم؟ وأذل قوماً من الكفار والعصاة الظلمة، وملَّك قوماً غيرهم؟ وملَّك قوماً صالحين فضلاء مؤمنين،ومكَّنهم، وبسط أيديهم؟ وأذل قوماً صالحين فضلاء مؤمنين، وملَّك غيرهم رقابهم؟ ومدَّ أعمار قوم كفارٍ طغاةٍ، واخترم آخرين منهم قبل بلوغ الاكتهال، وفعل ذلك بقوم مؤمنين أفاضل، ومكَّن قوماً عصاة مردةً من البيان والكلام في العلوم حتى أضلوا أمماً من الخلق، وجعل آخرين منهم بلداء أغبياء، وفعل مثل ذلك بالمؤمنين سواء بسواء، فما الذي جعل هذا حكمة دون عكس كل ذلك. وما الفرق بين هذا من أفعاله تعالى، وبين أن يأمر اليوم بأمر، ثم ينهى عن مثله غداً. وما يفرق بين كل ما ذكرنا، إلا عديم عقل، أو وقاح سخيف[2].

٣ـ ويقول أيضاً: فإن قالوا: إن هذا هو البداء، لزمهم مثل ذلك فيَ كل ما ذكرناه آنفاً، وفي إحيائه من يحيي ثم إماتته، وفي إغنائه من يغني ثم إفقاره، وفي تصحيح جسم من يرزقه العافية ثم يمرضه، وفي الهرم بعد الفتوة[3].

٤ـ ويقال لمن أبى النسخ: ما الفرق بين أن يأمرنا الله بشيء في وقت ما، ويبينه لنا ويعلمنا أنه إذا أتى وقت كذا وجب الإنتقال إلى شيء آخر، وبين أن يأمرنا، ولا يعلمنا أنه سينقلنا إلى شيء أخر. وهذا مالا سبيل إلى وجود فرق فيه أبداً لذي تمييز وعقل، لأنه ليس لنا على الله تعالى شرط، ولا عليه أن يطلعنا على علمه، ولا يتقمن مسارُنا، ولا أن يأخذ آراءنا في شيء[4].

وبعد: فهذه أهم مباحث النسخ التي تعرض لها ابن حزم رحمه الله تعالى، مما له تعلق بعلوم القرآن والتفسير بالذات، ونسأل الله أن يرزقنا حسن الفهم عن الرجل، وأن يبعدنا عن أن نحمله ما لم يقل، وما قصر فيه فهمنا، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الأحكام ٢/٦٧/٦٨.

(٢) الأحكام ٤/٦٩/٧٠.

(٣) الأحكام ٤/٦٩/٧٠.

(٤) الأحكام ٤/٦٩/٧٠.

٧ - رأيه في التأويل

لابن حزم رأي في التأويل، ولكن قبل أن نعرض له لا بد من تعريف بمعنى التأويل في اللغة والاصطلاح، ثم حكم التأويل ليكون ذلك مدخلاًلما نريد بحثه بعون الله تعالى.

١ـ التأويل في اللغة:

عرَّف أهل اللغة التأويل، ولقد كان من تعريفاتهم له ما يلي:

١ـ قال الإمام الراغب في المفردات: التأويل من الأول: أي الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المراد منه علما كان أو فعلاً[١].

٢ـ وقال صاحب مختار الصحاح: التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد تأوله تأويلاً وتأوله بمعنى[٢].

التأويل في الإصطلاح:

عرف علماؤنا التأويل، وكانت تعريفاتهم له كما يلي:

١ـ عند المتقدمين: له معنيان:

١ـ تفسير الكلام وبيان لمعناه، سواء وافق الظاهر أو خالفه[٣].

---

(١) المفردات ص ٣١.

(٢) مختار الصحاح ص٣٣.

(٣) الإكليل ص ١٨ ضمن الجزء الثاني من الرسائل الكبرى لابن تيمية.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: وهذا والله أعلم هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية، ونحو ذلك، ومراده التفسير[1].

٢ـ هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إذا كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به[2].

٢ـ عند المتأخرين:

١ـ هو صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها، وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط[3].

٢ـ أو هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به[4].

ـ وبعد تعريف التأويل في اللغة والإصطلاح، لا بد لنا من معرفة معنى كلمة قريبة من التأويل وهي كلمة التفسير، وهذا ما نعرض له كما يلي:

ـ معنى التفسير في اللغة والإصطلاح:

١ـ التفسير في اللغة:

قال الراغب: التفسير مأخوذ من الفسر، وهو إظهار المعنى المعقول[5]

وقيل هو البيان والكشف[6].

التفسير في الاصطلاح:

---

(١) نفسه.
(٢) الإكليل ص ١٨.
(٣) الإتقان ٢/١٧٣.
(٤) الإكليل ص ١٧.
(٥) المفردات ص ٣٨٠.
(٦) الإتقان ٢/١٧٣.

قال أبو حيان: التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الأفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك[1].

الفرق بين التأويل والتفسير:

وبعد تعريف التأويل والتفسير في اللغة والإصطلاح، نوجز ما ذكر من الفروق بينهما كما يلي:

١ـ التأويل يستعمل أكثر في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها[2].

٢ـ التفسير أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ، والتأويل يستعمل أكثر في الجمل[3].

٣ـ التفسير للصحابة رضي الله عنهم، والتأويل للفقهاء[4].

٤ـ التفسير بيان وضع اللفظ إمّا حقيقة أو مجازاً، كتفسير الصراط بالطريق، والصيِّب بالمطر، والتأويل تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول، وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد[5].

٥ـ التفسير ما وقع مبينا في كتاب الله، أو معيناً في صحيح السنة، لأن معناه قد ظهر ووضح، والتأويل ما استنبطه العلماء[6].

تلكم هي أهم الفروق بين التأويل والتفسير، وقد قدمنا بها لمبحث التأويل عند ابن حزم على ما يمر بعون الله تعالى.

---

(١) الإتقان ١٧٤/٢.
(٢) مقدمة جامع التفاسير ص ٤٧.
(٣) نفسه.
(٤) تأويلات أهل السنة ص ٥.
(٥) الإتقان ١٧٣/٢.
(٦) الإتقان ١٧٣/٢ بتلخيص.

حكم التأويل:

اختلف العلماء في حكم التأويل، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١ـ القول بمنع التأويل في صفات الله، وتحريمه، وهذا مذهب السلف[1].

٢ـ القول بجواز التأويل في صفات الله، وهذا مذهب الأشاعرة، والمعتزلة، وسائر الخلف[2].

وهو مروي عن بعض المتقدمين كابن عباس[3]، ومجاهد[4].

أدلة المانعين:

١ـ الوقوف على قوله تعالى **﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾**[5] **قال ابن قدامة، فإن الوقف** الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله تعالى **﴿إلا الله﴾**[6].

٢ـ أن الله ذم مبتغي التأويل، ولو كان معلوماً للراسخين، لكان مبتغيه ممدوحاً غير مذموم[7].

٣ـ أن النبي ﷺ قال، إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فهم الذين عنى الله، فاحذروهم[8]. يعني من اتبع المتشابه، فهو من الذين في قلوبهم زيغ، فلوعلمه الراسخون لكانوا باتباعه مذمومين، والآية تدل على مدحهم، والتفريق بينهم وبين الذين

---

(١) تفسير المنار ١٣٨/٣، وعلاقة صفات الله ص ١٧٧/١٧٦، وذم التأويل ص ٣٩/٣٧.
(٢) تفسير المنار ١٣٨/٣، وعلاقة صفات الله ص ١٧٨.
(٣) نفسه.
(٤) مجاهد مفسراً ص ٦١٢.
(٥) سورة آل عمران الآية رقم ٧.
(٦) ذم التأويل ص ٣٧.
(٧) ذم التأويل ص ٣٧.
(٨) البخاري ٢٠٩/٨، ومسلم ٢٠٥٣/٤.

في قلوبهم زيغ، وهذا تناقض[1].

٣ـ أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا رأوا من يتبع المتشابه، ويسأل عنه استدلوا على أنه من أهل الزيغ، ولذلك عدَّ عمر صبيغاً من الزائغين حتى استحل ضربه، وحبسه، وأمر الناس بمجانبته، ثم أقر صبيغ بعد بصدق عمر في فراسته، فتاب، وأقلع، واقتنع، وعصم بذلك من الخروج مع الخوارج، ولو كان معلوماً للراسخين لم يجز ذلك[2].

٤ـ أنه لو كان معلوماً للراسخين لوجب أن لا يعلمه غيرهم، لأن الله تعالى نفى علمه عن غيرهم فلا يجوز حينئذ أن يتأول إلا من ثبت أنه من الراسخين، ويحرم التأويل على العامة كلهم، والمتعلمين الذين لم ينتهوا إلى درجة الرسوخ والخصم في هذا يجوز التأويل لكل أحدٍ فقد خالف النص على كل تقدير[3].

٥ـ فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرنا عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع أو منسوب إلى بدعة[4].

تلكم هي أهم الأدلة التي استدل بها ما نعو التأويل.

أدلة من أجاز التأويل:

هذا وقد استدل القائلون بجواز التأويل بالأدلة التالية:

١ـ قوله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾[5]، فالوقف هنا على كلمة العلم، والواو في ﴿والراسخون﴾عاطفة، وعلى ذلك، فالتأويل جائز، لأن الله تعالى صرح في الآية ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ أي الراسخون يعلمون المتشابه كذلك[6].

---

(١) ذم التأويل ص ٣٧/٣٨.
(٢) ذم التأويل ص ٣٨.
(٣) ذم التأويل ص ٣٨/٣٩.
(٤) ذم التأويل ص ٤٠.
(٥) سورة آل عمران الآية رقم ٧.
(٦) علاقة صفات الله ص ١٧٨.

قال الإمام ابن قتيبة: ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى[(1)]

٢ـ وقال الحافظ عماد الدين بن كثير: ومنهم من يقف على قوله﴿والراسخون في العلم﴾ وتبعهم كثير من المفسرين، وأهل الأصول، وقالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد، وقد روى ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله، وقال ابن أبي نجيح عن مجاهد: والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون، آمنا به، وكذا قال الربيع بن أنس [(٢)].

أن الله تعالى إنما ذم وشنع على الذين يبتغون في تأويله الهوى، ويقصدون منه الفتنة،وأما الراسخون في العلم، فليسوا كذلك، لأنهم أهل اليقين الثابت الذي لا يضطرب، وهؤلاء من الله عليهم بفهم المتشابه بما يتفق مع المحكم، فهم يعرفون متى يتوقفون كتوقفهم في أمور الغيب، وما استأثر الله بعلمه، فهؤلاء هم الراسخون في العلم بالله، حيث لم يزعزعهم قطعهم بترك الظاهر ، ولا عدم علمهم بالمراد على التعيين عن الإيمان بالله، والجزم بصحة القرآن[(٣)] .

٣ـ ولم ينزل الله من القرآن إلا ينفع به عباده، ويدل به على معنى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمنا للطاعنين مقال وتعلّق علينا بعلة[(٤)].

٤ـ وهل يجوز لأحد أن يقول إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه، وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾جاز أن يعرفه الرباني من صحابته، فقد علم علياً التفسير، ودعا لابن عباس فقال: اللهم علمه التأويل، وفقهه في الدين[(٥)][(٦)].

---

(١) تاويل مشكل القرآن ص ٩٨.

(٢) تفسير ابن كثير ١/٣٧٤.

(٣) تفسير الرازي ٧/١٧٧ .

(٤) تأويل المشكل ص ٩٩.

(٥) رواه ابن ماجه برقم ١٦٦، وأحمد في مسنده ١/٢٦٦ .

(٦) تأويل المشكل ص ٩٩.

٥ـ لو لَم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلا أن يقولوا ﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾ لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين، بل على جهلة المسلمين، لأنهم جميعاً يقولون﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾ [1].

٦ـ ما ورد من النهي عن اتباع المتشابه يقصد منه النهي عن السؤال المقصود من ورائه الفتنة، وابتغاء التأويل الفاسد[2].

٧ـ التأويل بالمعنى المعروف عند المتأخرين ورد عند بعض الصحابة، فقد سئل عروة عن إتمـام عائشة للصلاة في السفر، فقال: تأولت كما تأول عثمان[3]. ولكن الإمام ابن القيم فسَّر هذا التأول بقوله: وليس مراده عائشة وعثمان تأولا آية القصر على خلاف ظاهرها، وإنما مراده، أنهما تأولا دليلاً قام عندهما اقتضى جواز الإتمام فعملا به، فكان عملهما به هو تأويله[4].

قلت: والأولى أن يفهم كلام عروة بأنها صرفت دليلاًإلى دليل، وهذا هو التأويل.

الرأي الراجح.

وبعد هذه الجولة الطويلة في خضم أدلة الفريقين في حكم التأويل، فإن الرأي الراجح عندي في هذه المسألة هو قول من أجاز التأويل إذا احتملته لغة العرب، وذلك لقوة أدلة المجيزين، والله أعلم.

رأي ابن حزم في التأويل:

بعد هذا الذي قدمناه، نعود لعرض رأي أبي محمد بن حزم في التأويل، فنقول:

١ـ معنى التأويل عند ابن حزم.

---

(١) تأويل المشكل ص ١٠٠.
(٢) تفسير المنار ١٤٧/٣ بتصرف.
(٣) رواه البخاري برقم ١٠٩٠.
(٤) مختصر الصواعق ص ١٣.

عرف ابن حزم التأويل بقوله: والتأويل: نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر[1].

أقسام التأويل عنده:

يقسم ابن حزم التأويل إلى قسمين هما.

١- التأويل الصحيح: وهو نقل اللفظ عن مقتضاه الظاهر، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر ببرهان، وكان ناقله واجب الطاعة.

٢- التأويل الباطل: وهو نقل اللفظ عن مقتضاه الظاهر، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر بغير برهان، وكان ناقله غير واجب الطاعة[2].

حكم التأويل عنده

تكلم ابن حزم في حكم التأويل، وكان كلامه فيه كما يلي:
قال علي: فإذا كان النبي ﷺ لا يتأول شيئاً من القرآن إلا بوحي، فيخرجه عن ظاهره إلى التأويل، فمن فعل خلاف ذلك، فقد خالف الله ورسوله ﷺ. وقد نهى تعالى وحرَّم أن يقال عليه مالم يعلمه القائل، وإذا كنا لا نعلم إلا ما علمنا، فترك الظاهر الذي علمناه، وتعديه إلى تأويل لم يأت به ظاهر آخر، حرامٌ، وفسق، ومعصية لله تعالى[3].

٢- ويقول أيضاً: ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره[4].

٣- ويقول أيضاً: ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر، أو إجماع فقد ادعى أن النص لا بيان فيه، وقد حرَّف كلام الله تعالى، ووحيه إلى نبيه ﷺ عن موضعه[5].

---

(١) الأحكام ٤٢/١.
(٢) التعريفان صغتهما حسب ما قعَّده رحمه الله.
(٣) الاحكام ٤٤/٣.
(٤) النبذة ص ٣٦.
(٥) النبذة ص ٣٦.

وعلى هذا يمكننا أن نفهم حكم التأويل عنده على وفق تقسيمه السابق بعد قليل، ولكن ما هي الصوارف التي تصرف النص عن ظاهره في رأي ابن حزم، فقد حدد الرجل الصوارف التي تصرف في نظره النص عن ظاهره، وهذه هي:

١- نص آخر،

٢- إجماع متيقن.

وعلى هذا الذي قدمناه لا بد من معرفة حكم التأويل عنده على ضوء أقسام التأويل في رأيه وأجتهاده فنقول.

قسم ابن حزم التأويل إلى قسمين: ١- تأويل باطل، ٢- تأويل صحيح.

أما التأويل الباطل: فيرى ابن حزم أنه حرام، وفسق ومعصية لله تعالى، وقد تقدم قبل قليل نقل كلامه هذا، وقد استدل على رأيه هذا بما يلي:

١- قوله تعالى﴿**كذلك نقص عليك من أنباء ما سبق، وقد آتيناك من لدنا ذكراً، من أعرض عنه، فأنه يحمل يوم القيامة وزراً**﴾[1] يقول الإمام ابن حزم في وجه استدلاله بالآية على المراد: فصحَّ أن الوحي كله من يترك ظاهره، فقد أعرض عنه، وأقبل على تأويل ليس عليه دليل[2].

قلت: وهذا لا يدل على المراد إلا بتكلف، وليس من أوَّل فقد أعرض، فهو مؤمن به، لكنه يفهمه وفق أمر آخر في اللغة وغيرها.

٢- قوله تعالى﴿**وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون**﴾[3] يقول ابن حزم في وجه الإستدلال من الآية على المراد: وكل من صرف لفظاً عن مفهومه في اللغة ، فقد حرَّفه، وقد أنكر الله تعالى ذلك في كلام الناس بينهم

---

(١) سورة طه الآية رقم ١٠٠.

(٢) الأحكام ٤١/٣.

(٣) سورة البقرة الآية رقم ٧٥.

فقال تعالى﴿فمن بدَّله بعدما سمعه، فإنما اثمه على الذين يبدلونه﴾[1]. وليس التبديل شيئاً غير صرف الكلام عن موضعه ورتبته إلى غيرها بلا دليل من نص أو إجماعٍ متيقن عنه ﷺ[2].

قلت: ولا يسلم له هنا أن التأويل تحريف، ففي التحريف إنكار لأصل اللفظ، وإهدار له، وهذا لا يكون عند أهل التأويل من أئمة المسلمين.

٣ـ قوله تعالى﴿ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾[3] ويقول ابن حزم في توجيه استدلاله بالآية هنا: والاعتداء هو تجاوز الواجب، ومن أزاح اللفظ عن موضوعه في اللغة التي بها خوطبنا بغير أمر من الله تعالى، أو رسوله ﷺ، فعدَّاه إلى معنى ، فقد اعتدى، فليعلم أن الله لا يحبه، وإذا لم يحبه فقد أبغضه نعوذ بالله من ذلك[4].

قلت: وهذه أيضاًلا تدل على ما يريد ، فالإعتداء وصف عام، ولا يدخل تحت هذا العموم من أول آية أو حديثاً، فهو يرد أموراً إلى بعضها، ولا يعتدي، وهو سائر في محبة الله، فأنى به البغض على شيء لا يقع هو فيه.

٤ـ قوله تعالى﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك كتاباً يتلى عليهم﴾ [5]يقول ابن حزم في وجه الإستدلال بالآية: فأخبر تعالى أن الواجب علينا أن نكتفي بما يتلى علينا، وهذا منع صحيح لتعديه إلى طلب تأويل ظاهره المتلو علينا فقط[6].

قلت: وهذه أيضاً لا تدل على ما يريد، بهذا تنتهي أدلة أبي محمد على حرمة التأويل الباطل.

٢ـ التأويل الصحيح: وحكمه عنده أنه واجب يجب العمل به، وفي هذا يقول: فصح بما ذكرنا أن إخراج الأسماء عن مواضعها إذا قام دليل من الأدلة التي ذكرنا واجب لأنه أخذ في كل ذلك بالظاهر الوارد، وبالنص الزائد، فلم يخرج عن الظاهر في كل

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٨١.
(٢) الأحكام ٤٢/٣.
(٣) سورة البقرة رقم ١٩٠.
(٤) الأحكام ٤٢/٣.
(٥) سورة العنكبوت الآية رقم ٥١.
(٦) الأحكام ٤٣/٤٢/٣.

ذلك، ووجب إذا عدم دليل منها أن لا ينقل شيء من الخطاب في اللغة[1].

ومن أمثلة ذلك عنده: قوله تعالى ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾[2].

يقول ابن حزم: فصح بالنص يعني قوله تعالى ﴿لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا﴾[3] أنها لا تفهم ولا تعقل، فلما رأيناه تعالى قد أوقع عليها خشية له، علمنا أن هذه اللفظة هنالك منقولة عن موضوعها عندنا إلى صفة أخرى من صفات الحجارة، وهي تصريفه لها تعالى كيف شاء[4].

هل وقع منه تأويل:

وبعد هذه الجولة نود أن نقف عند مسألة وهي هل وقع منه تأويل على رأيه.

١- يقول في قوله تعالى ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾[5]: إنما معناه فثم الله تعالى بعلمه وقبوله لمن توجه إليه[6].

٢- ويقول في قوله تعالى ﴿يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله﴾[7] وهذا معناه فيما يقصد به إلى الله عز وجل، وفي جنب عبادته[8].

٣- يقول في قوله تعالى ﴿يوم يكشف عن ساق﴾[9] إنما هو إخباره عن شدة الأمر وهول الموقف، كما تقول العرب، شمرت الحرب عن ساقها[10].

٤- ويقول في قوله تعالى ﴿على العرش استوى﴾[11]: أنه فعل فعله في العرش، وهو انتهاء خلقه إليه، فليس بعد العرش شيء، ويبين ذلك أن رسول الله ﷺ ذكر الجنات، وقال فاسألوا الله الفردوس الأعلى، فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة[12]. وفوق

---

(١) الأحكام ٣/١٣٨/١٣٩.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٧٤.

(٣) سورة مريم الآية رقم ٤٢.

(٤) الأحكام ٤/٣٥.

(٥) سورة البقرة الآية ١١٥.

(٦) المحلى ١/٤١، والفصل ٢/١٦٦.

(٧) سورة الزمر الآية رقم ٥٦.

(٨) الفصل ٢/١٦٦.

(٩) سورة القلم الآية رقم ٤٢.

(١٠) الفصل ٢/١٦٦.

(١١) سورة طه الآية رقم ٥.

(١٢)

ذلك عرش الرحمن، فصح أنه ليس وراء العرش خلق، وأنه نهاية جرم المخلوقات الذي ليس خلفه خلاء ولا ملاء[1].

أقول: هذه نماذج لوقوع التأويل الباطل عنده، وقد أشار الدارسون لوقوع هذا عند أبي محمد رحمه الله تعالى، وفي توضيح منهجه يقول العلامة المرحوم محمد أبو زهرة: ولقد كان ابن حزم فيها كما في غيرها متجهاً إلى المعاني اللغوية مجازاً كانت أو حقيقة، وفسر الكلمات بها، ولم يخرج بها عن ظاهرها، وهو يقرر ما يراه الحق لا يهمه مخالفة من خالف، ولا موافقة من وافق، فهو يوافق المعتزلة أحياناً، ويخالفهم أحياناً[2]. ويقول أيضاً: ونرى من هذا أن ابن حزم يحاول أن يخرج تلك الألفاظ التي يتوهم بعض العلماء فيها التشبيه تخريجاً لغوياً يؤديه ظاهر اللفظ من غير محاولة تأويل، لأن المجاز المشهور لا يعد تأويلا ما دام يجري مثله في اللغة الفصحى، ويكون واضح الدلالة بين المقصود من غير عمل عقلي يخرج الكلام عن ظاهره الذي يفهمه العربي ببديهته من غير أعمال فكر، ومحاولة عقلية، وأن ذلك الظاهر هو الذي يفهمه العربي عند قراءة القرآن، ويجب أن نفرض أن ذلك هو الذي فهمه الصحابة والتابعون الذين كانوا يفهمون القرآن كما يدل عليه ظاهره سواء أكان مجازاً أم كان حقيقة، والمجاز لا يخرج الكلام عن الدلالة الظاهرة الواضحة المبينة ما دامت له قرينة واضحة[3].

ويقول الدكتور أحمد بن ناصر الحمد: ويخالف ابن حزم منهجه الأخذ بظواهر النصوص، ويذهب إلى التأويل، فيؤول الصورة، والأصابع، والساق، والإستواء، والنزول بما يخالف ظاهرها المراد [4]. أقول: بهذا يمكننا أن ننتقل من موضوع التأويل عند أبي محمد رحمه الله بعد أن توصلنا إلى وقوعه عنده، وبهذا ننهي بحثنا عن رأيه في التأويل. والله أعلم.

---

(١) الفصل ٢/١٦٦.
(٢) ابن حزم ص ٢٤٢.
(٣) ابن حزم ص ٢٤٦/٢٤٧.
(٤) ابن حزم وموقفه من الإلهيات ص ٤٧٤.

٨ - رأيه في ترجمة القرآن الكريم

لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وكثر الداخلون في هذا الدين من الأعاجم، احتاج المسلمون إلى تعليم هؤلاء القرآن، وكان منهم من بقي على لغته الأصلية، ولم يتعلم اللغة العربية التي نزل بها القرآن، وهذا دفع العلماء إلى التفكير في ترجمة القرآن، وهذه مسألة قديمة جديدة، إستأهلت أن يبحثها علماؤنا ليرى كل عالم فيها رأيه، ولقد كان للإمام أبي محمد بن حزم فيها رأي نود تجليته في هذه الدراسة، ولكن نقدم لذلك بذكر أمور مهمة في هذا الباب نذكرها كما يلي:

معنى الترجمة في اللغة: عند مراجعة كتب اللغة تجد أن للترجمة في اللغة المعاني التالية:

١- تفسير الكلام بلغته التي جاء بها: وفي هذا المعنى يقول الشيخ الفيومي في كتابه المصباح المنير: ترجم فلان كلامه: إذا بيَّنه وأوضحه[١].

٢- تفسير الكلام بغير لغته التي جاء بها: وفي هذا المعنى يقول صاحب المصباح أيضاً:

ترجم كلام غيره إذا عبَّر عنه بلغةٍ غير لغة المتكلم[٢] .

٣- نقل الكلام من لغة إلى أخرى: وفي هذا يقول صاحب لسان العرب : الترجمان هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى أخرى[٣].

---

(١) المصباح المنير ص ٧٤.

(٢) المصباح ص ٧٤.

(٣) لسان العرب ١٤ ص ٣٣٢.

معنى ترجمة القرآن في الإصطلاح:

ترجمة القرآن: معناها: نقل القرآن إلى لغات أجنبية أخرى غير اللغة العربية(١).

أنواع الترجمة:

تنقسم الترجمة إلى قسمين هما:

١ـ الترجمة الحرفية: وهي نقل ألفاظ من لغة إلى نظائرها من اللغة الأخرى بحيث يكون النظم موافقاً للنظم، والترتيب موافقاً للترتيب(٢).

٢ـ الترجمة التفسيرية أو المعنوية: وهي بيان معنى الكلام بلغة أخرى من غير تقييد بترتيب كلمات الأصل أو مراعاة لنظمه(٣).

حكم ترجمة القرآن:

١ـ حكم الترجمة الحرفية للقرآن.

اتفقت العلماء على حرمة الترجمة الحرفية للقرآن، وفي هذا يقول العلامة رشيد رضا رحمه الله: المعوَّل عليه عند الأئمة وسائر العلماء أنه لا يجوز كتابة القرآن ولا قراءته ولا ترجمته بغير العربية مطلقاً إلا فيما نقل عن أبي حنيفة وصاحبيه من جواز قراءة القرآن بالفارسية في خصوص الصلاة(٤).

وبعض هذا النقل إليك تفصيل الآراء في المسألة كالتالي.

١ـ المالكية: قال الإمام أبو بكر بن العربي: قال علماؤنا: هذا يبطل قول أبي حنيفة في قوله إن ترجمة القرآن بإبدال اللغة العربية فيه بالفارسية جائز، لأن الله تعالى قال: ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا: كذا ، لنفي أن يكون للعجمة إليه طريق، فكيف

---

(١) التبيان في علوم القرآن للصابوني ص ٢٠٥.

(٢) مباحث في علوم القرآن للقطان ص ٣١٣.

(٣) مباحث في علوم القرآن ص ٣١٣.

(٤) تفسير المنار ٣٣١/٩.

يصرف إلى ما نهى الله عنه [1].

٢ـ الشافعية: قال الإمام الزركشي في كتابه البحر المحيط: لا تجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها، بل تجب قراءته على الهيئة التي يتعلق بها الإعجاز لتقصير الترجمة عنه، ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذي خصَّ به دون سائر الألسن، وإذا لم تجز قراءته بالتفسير العربي للتحدي بنظمه، فأحرى إلا تجوز بلسان غيره[2].

٣ـ الحنابلة: قال ابن تيمية: فأما القرآن فلا يقرؤه بغير العربية في الصلاة سواء قدر عليها أو لم يقدر، وهو الصواب الذي لا ريب فيه، بل قال غير واحدٍ أنه يمتنع أن يترجم سورة أو ما يقوم به الإعجاز[3].

٤ـ الحنفية: قال المرغناني في التجنيس: ويمنع من كتابة القرآن بالفارسية بالإجماع، لأنه يؤدي إلى الإخلال بحفظ القرآن، لأنَّا أمرنا بحفظ النظم والمعنى، فإنه دلالة على النبوة، ولأنه ربما يؤدي إلى التهاون بأمر القرآن[4]

أقول: ولم ألتفت إلى ما نقل عن أبي حنيفة من جواز القراءة بالفارسية، لأن هذه مسألة أخرى، ولا حاجة بنا إلى الخوض فيها.

واستدل هؤلاء على منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية بما يلي:

١ـ إن ترجمة القرآن ترجمة حرفية تطابق الأصل متعذرة[5].

٢ـ أن القرآن منع التقليد في الدين، وشنع على المقلدين، فأخذ الدين من ترجمة القرآن هو تقليد لمترجمه، فهو إذاً خروج عن هداية القرآن لا اتباع لها[6].

---

(١) أحكام القرآن ١٦٦٥/٤.
(٢) البحر المحيط ج ١ ص ٤٤٧/٤٤٨.
(٣) دقائق التفسير ١٦٦/١.
(٤) تفسير المنار ٣٣١/٩.
(٥) تفسير المنار ٣٢٦/٩.
(٦) تفسير المنار ٣٢٦/٩.

٣ـ لا تجوز كتابة القرآن بغير أحرف اللغة العربية لئلا يقع التحريف والتبديل،[1].

٤ـ أن اللغات غير العربية ليس فيها من الألفاظ والمفردات والضمائر ما يقوم مقام الألفاظ العربية[2]

٥ـ إن الإقتصار على الألفاظ قد يفسد المعنى، ويسبب الخلل في التعبير والنظم[3].

٦ـ إن لنظم القرآن وأسلوبه تأثيراً خاصاً في نفس السامع لا يمكن أن ينقل بالترجمة، وإذا فات فات بفوته خير كثير[4].

وبعد: فهذه أهم الوجوه التي ذكرت لمنع الترجمة الحرفية للقرآن، وهناك وجوه أخر يمكن الإطلاع عليها في مظانها من كتب التفسير وكتب علوم القرآن.

حكم الترجمة التفسيرية:

اتفق العلماء على جواز الترجمة التفسيرية للقرآن، وإليك بعض النقول عن أهل العلم في هذه المسألة كما يلي:

١ـ قال الشيخ رشيد رضا رحمه الله: وأما الترجمة المعنوية التي هي عبارة عن تفسير ما يحتاج إلى تفسير منه بلغة أخرى، فغير محرم، وإنما تتبع فيه المصلحة الشرعية بقدرها[5].

٢ـ ويقول المرحوم الدكتور محمد حسين الذهبي: وحيث اتفقت كلمة المسلمين، وانعقد إجماعهم على جواز تفسير القرآن لمن كان من أهل التفسير بما يدخل تحت طاقته البشرية بدون إحاطة بجميع مراد الله، فإنّا لا نشك في أن الترجمة التفسيرية

---

(١) التبيان ص ٢٠٦.
(٢) التبيان ص ٢٠٦.
(٣) التبيان ص ٢٠٧.
(٤) تفسير المنار ٣٢٨/٩.
(٥) تفسير المنار ٣٣١/٩.

للقرآن داخلة تحت هذا الإجماع أيضاً، لأن عبارة الترجمة التفسيرية محاذية لعبارة التفسير لا لعبارة النص القرآني[1].

٣ـ ويقول الإمام الشاطبي في الموافقات: وإذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبر هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاماً من الكلام العربي بكلام العجم على حال فضلاً عن أن يترجم القرآن، وينقل إلى لسان غير عربي إلا مع فرض استواء اللسانين في اعتباره عيناً كما إذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه، فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر، وإثبات هذا بوجه بيِّن عسير جداً، وربما أشار إلى شيء من ذلك أهل المنطق من القدماء، ومن حذا حذوهم من المتأخرين، ولكنه غير كافٍ، ولا مغنٍ في هذا المقام، وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن يعني على هذا الوجه الثاني، فأما على الوجه الأول فهو ممكن، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة، ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه، وكان ذلك جائزاً باتفاق أهل الإسلام، فصار هذا حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي[2].

أكتفي بهذه النقول الثلاثة في هذه المسألة.

شروط الترجمة المعنوية: اشترط العلماء للترجمة المعنوية شروطاً نذكرها كما يلي:

١ـ أن تكون الترجمة على شريطة التفسير لا يعول عليها إلا إذا كانت مستمدة من الأحاديث النبوية وعلوم اللغة العربية، والأصول المقررة في الشريعة الإسلامية.

٢ـ أن يكون المترجم بعيداً عن الميل إلى عقيدة زائفة تخالف ما جاء به القرآن.

٣ـ أن يكون المترجم عالماً باللغتين المترجم منها والمترجم إليها خبيراً بأسرارهما يعلم جهة الوضع والأسلوب والدلالة لكل منهما.

---

(١) التفسير والمفسرون ١/٢٨.

(٢) الموافقات ٢/٤٥/٤٦.

٤ـ أن يكتب القرآن أولاً، ثم يؤتى بعده بتفسيره، ثم يتبع هذا بترجمته التفسيرية حتى لا يتوهم متوهم أن هذه الترجمة ترجمة حرفية للقرآن[١].

٥ـ أن تكون صيغة الترجمة صحيحة بحيث يمكن أن تحل محل الأصل[٢].

٦ـ أن تفي الترجمة بجميع معاني الأصل ومقاصده وفاءاً كاملاً[٣].

وبعد: فهذا ما أردنا تقديمه قبل بيان رأي أبي محمد بن حزم في الترجمة:

رأي ابن حزم في الترجمة.

تكلم ابن حزم في موضوع الترجمة للقرآن، ويمكن تقسيم كلامه في هذا المسألة إلى ما يلي:

١ـ حكم الترجمة الحرفية للقرآن الكريم.

يقول أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى: وبلا خلاف من أحد من الأئمة إن القرآن معجز، وبيقين ندري أنه إذا ترجم بلغة أعحمية، أو بألفاظ عربية غير ألفاظه، فإن تلك الترجمة غير معجزة، وإذ هي غير معجزة فليست قرآنا، ومن قال فيما ليس قرآناً أنه قرآن فقد فارق الإجماع، وكذّب الله تعالى، وخرج عن الإسلام إلا أن يكون جاهلاً، ومن أجاز هذا، وقامت عليه الحجة ولم يرجع فهو كافر مشرك مرتد حلال الدم والمال لا نشك في ذلك أصلاً[٤].

هذا وقد استدل لرأيه هذا بالأدلة التالية:

١ـ مخالفة الإجماع، فإن الأمة قد أجمعت على أنه لا يحل جعل ما ليس بقرآن قرآناً.

٢ـ القرآن معجز، والترجمة ليست كذلك، وما ليس بمعجز فليس بقرآن.

---

(١) التفسير والمفسرون ١/٢٩/٣٨.

(٢) التبيان ص ٢٨٦.

(٣) التبيان ص ٢٠٦.

(٤) الأحكام ٢/٨٨.

٣ـ قول الله تعالى﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾[١]. يقول ابن حزم: فلما صح بنص القرآن أن كلامه عليه السلام وحي كله حرم بلا شك تحريف الوحي وإحالته كما حرم ذلك في الوحي المتلو الذي هو القرآن ولا فرق[٢].

٢ـ حكم الترجمة التفسيرية:

يرى ابن حزم جواز الترجمة التفسيرية للقرآن، ولذا فهو يقول: ولا نمنع نحن من تفسير القرآن بالأعجمية لمن يترجم له، وإنما نمنع من تلاوته في الصلاة، أو على سبيل التقرب بتلاوته إلى الله تعالى بغير اللفظ الذي انزل به، لا بكلام أعجمي ولا بغير تلك الألفاظ، وإن وافقتها في العربية،ولا بتقديم تلك الألفاظ بعينها ولا بتأخيرها، وإنما التي أجازها النص على سبيل التعليم والإفهام فقط لا على سبيل التلاوة التي نقصد بها القربة[٣]

بهذا نصل إلى نهاية رأي أبي محمد في ترجمة القرآن، ومن الله نرجوا العون والسداد.

---

(١) سورة النجم الآية رقم ٤.

(٢) الأحكام ٢/٨٨.

(٣) الأحكام ٢/٨٨.

٩ ـ رَأيُـهُ في تَرتيـب سور القرآن

لابن حزم رحمه الله رأي في ترتيب سور القرآن وآياته هل هو توقيفي أم إجتهادي، وهذا ما نوضحه في هذا المبحث، ولكن سنقـدم لذلك ببيان مذاهب العلماء في هذه المسألة فنقول:

١ـ ترتيب الآيات في القرآن:

أجمع المسلمون على أن ترتيب الآيات في القرآن توقيفي وليس أمراً اجتهادياً، وقد نقل الإجماع على هذال أبو جعفر بن الزبير في كتابه ملاك التأويل[١]، والزركشي في كتابه البرهان[٢]، والسيوطي في كتابه الإتقان[٣]، حيث يقول: الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك. واستدلوا كذلك بأدلة منها ما يلي:

١ـ روى البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان بن عفان﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾قال: قد نسختها الآية الأخرى فلم نكتبها أو تدعها قال: يا ابن أخي لا أغير شيئاً من مكانه[٤].

قال الحافظ ابن حجر: وفي جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآي توقيفي[٥].

٢ـ روى الإمام أحمد في مسنده عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند

---

(١) كذا نقله السيوطي في الإتقان ولم أجده في ملاك التأويل النسخة المطبوعة/ والله أعلم.

(٢) البرهان.

(٣) الإتقان ١/٦٠.

(٤) صحيح البخاري برقم ٤٥٣.

(٥) فتح الباري ٨/١٩٤.

رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوبه ثم قال: أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من السورة ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى﴾[1].

وقال السيوطي: بإسناد حسن[2].

٣ـ ما رواه مسلم عن عمر قال: ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلالة حتى طعن بإصبعه في صدري وقال: تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء[3].

أكتفي بهذه النصوص التي أوردتها هنا، وأشير هنا إلى بعض النقول عن بعض أهل العلم في هذه المسألة:

١ـ قال الباقلاني: ترتيب الآيات أمر واجب وحكم لازم فقد كان جبريل يقول ضعوا آية كذا في موضع كذا[4].

٢ـ ويقول السيوطي: تدل قراءته ﷺ لها(أي السور والآيات التي أشار إليها السيوطي) بمشهد من الصحابة أن ترتيب آياتها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر[5].

٢ـ ترتيب سور القرآن:

اختلف العلماء في ترتيب سور القرآن هل هو توقيفي أو اجتهادي، وكان ذلك على أقوال ثلاثة نذكرها كما يلي:

١ـ أن ترتيب السور في المصحف توقيفي، وهذا قول كثير من أهل العلم منهم:

أبو جعفر النحاس الذي يقول: المختار أن تأليف السور عل هذا الترتيب من رسول الله ﷺ [6].

---

(١) مسند أحمد ٢١٨/٤.

(٢) الإتقان ٦٠/١.

(٣) صحيح مسلم ج ١١ ص ٥٧ مع النووي.

(٤) الإتقان ٦١/١.

(٥) الإتقان ٦١/١

(٦) الإتقان ٦٢/١.

٢ـ وقال الكرماني: و القرآن سورة الفاتحة ثم البقرة ثم آل عمران على هذا الترتيب إلى سورة الناس، وهكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ، وهو على هذا الترتيب كان يعرضه عليه الصلاة والسلام على جبريل عليه السلام كل سنة أي ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه الصلاة والسلام في السنة التي توفي فيها مرتين[1].

٢ـ أن ترتيب السور اجتهادي يعني من اجتهاد الصحابة، وقد عزى هذا القول السيوطي إلى جمهور العلماء ومنهم مالك[2]. وإليك بعض الأقوال في هذا:

قال ابن فارس: جمع القرآن على ضربين أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال، وتعقيبها بالمثين، فهذا هو الذي تولته الصحابة[3].

٣ـ أن ترتيب سور القرآن توقيفي إلا سورتي براءة والأنفال فإن ترتيبهما اجتهادي، وهذا قول البيهقي فيما نقله عنه السيوطي، ونقل أيضاً عن ابن عطية[4].

ورجح هذا القول السيوطي في الإتقان فقال: والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال[5].

الأدلة :ـ

وبعد عرض مذاهب العلماء في هذه المسألة لا بد من عرض أدلة كل منهم كما يلي:

١ـ أدلة القائلين بالتوقيف:

استدل القائلون بأن ترتيب السور توقيفي بالأدلة التالية:

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص ٢٤.
(٢) الإتقان ١/٦٢.
(٣) الإتقان ١/٦٢.
(٤) الإتقان ١/٦٢ قلت: ولم أجد كلام البيهقي في كتابه المدخل المطبوع. فالله اعلم.
(٥) الإتقان ١/٦٣.

١- عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ : أعطيت مكان التوراة السبع الطوال، وأعطيت مكان الزبور المئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضلت بالمفصل(١).

قال أبو جعفر النحاس: وهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي ﷺ، وأنه من ذلك الوقت، وإنما جمع في المصحف على شيء واحد(٢).

٢- عن حذيفة الثقفي قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف: فقال لنا رسول الله ﷺ : طرأ علي حزب من القرآن فأردت ألا أخرج حتى أقضيه، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: كيف يحزِّبون القرآن قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من ق حتى يختم(٣).

١- قال السيوطي: ومما يدل على أنَّه توقيفي كون الحواميم رتبت ولاءاً، وكذا الطواسين، ولم ترتب المسبحات ولاءاً، بل فصل بين سورها، وفصل بين طسم الشعراء، وطسم القصص بطس مع أنها أقصر منها، ولو كان الترتيب باجتهاد لذكرت المسبحات ولاءاً، وأخرت طس عن القصص(٤).

٤- وأخرج ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال: سمعت ربيعة يسأل لم قدمت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلها بضع وثمانون سورة بمكة، وإنما أنزلتا بالمدينة؟ فقال: قدمتا وألف القرآن على علم ممن ألفه به، ومن كان معه فيه، واجتماعهم على علمهم بذلك، فهذا مما ينتهي إليه، ولا يسأل عنه(٥).

٤- أن الصحابة أجمعوا على ترتيب المصحف الذي كتب في عهد عثمان رضي الله عنه، ولم يخالف في ذلك أحد حتى من كان عنده مصاحف مكتوبة على ترتيب

---

(١) مسند أحمد ٤/١٠٧.
(٢) الإتقان ١/٦٣.
(٣) مسند أحمد ٤/٩.
(٤) الإتقان ١/٦٣.
(٥) الإتقان ١/٦٣.

آخر، فلو لم يكن الأمر توقيفياً لحصل من أصحاب المصاحف الأخرى المخالفة في الترتيب التمسك بترتيب مصاحفهم، لكن عدولهم عنها وعن ترتيبها بل وإحراقها دليل على أن الأمر ليس للرأي فيه مجال، ولا يشترط أن يكون التوقيف بنص صريح، بل قد يكون فيه الفعل أو الرمز أو الإشارة(١).

٢ـ أدلة القائلين بالإجتهاد:

واستدل القائلون بأن ترتيب سور القرآن إنما كان باجتهاد الصحابة وليس بتوقيف بالأدلة التالية:

١ـ حديث ابن عباس: قال قلت لعثمان بن عفان ما حملكم على أن قرنتم بين الأنفال وبراءة، وبراءة من المئين، والأنفال من المثاني، فقرنتم بينهما فقال عثمان: كان إذا نزلت من القرآن يريد الآية دعا النبي ﷺ بعض من يكتب، فيقول له: ضعه في السورة التي يذكر فيها كذا، وأنزلت الأنفال بالمدينة، وبراءة بالمدينة من آخر القرآن، فتوفي رسول الله ﷺ ولم يخبرنا أين نضعها، فوجدت قصتها شبيهة بقصة الأنفال، فقرنت بينهما، ولم نكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، فوضعتها في السبع الطُول(٢).

٢ـ ما روى عن علي أنه كان عزم على ترتيب القرآن بحسب نزوله، وأن أول مصحفه كان ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾(٣).

٣ـ اختلاف مصاحف الصحابة في الترتيب(٤)، وفي هذا يقول السيوطي: وكذا مصحف أبي وابن مسعود فيه اختلاف شديد في الترتيب(٥).

---

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ٣٦٠.

(٢) رواه ابن حبان برقم ٤٣، وأحمد ١/٥٨/٦٩، وأبو داود برقم ٧٧٦/٧٧٧، والترمذي برقم ٣٠٨٦، وابن أبي داود في المصاحف ص ٣١/٣٢، والحاكم في المستدرك ٢/٢٢١، والبيهقي في السنن ٢/٤٢.

(٣) التحبير ص ١٧٢.

(٤) مباحث في علوم القرآن للقطان ص ١٤٢.

(٥) التحبير ص ١٧٢.

٣ـ أدلة القائلين بالتفصيل.

واستدل القائلون بأن جميع المصحف قد رتبت سوره بتوقيف ما عدا الأنفال وبراءة بما يلي:

١ـ حديث ابن عباس آنف الذكر.

المناقشة:

يمكن أن تناقش أدلة القائلين بالإجتهاد، والتفصيل كما يلي:

١ـ حديث ابن عباس: لا يحتج به لضعفه، وفي هذا يقول العلامة المرحوم أحمد شاكر: ولقد ذهب في شرح المسند [٣٩٩] إلى أنه حديث لا أصل له، فقلت هناك: فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولاً حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في الضعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به[١].

٢ـ أما اختلاف مصاحف الصحابة فيجاب عنه: بأنه كان اختياراً منهم قبل أن يجمع القرآن جمعاً مرتباً، فما جمع في عهد عثمان بترتيب الآيات والسور على حرف واحد، واجتمعت الأمة على ذلك تركوا مصاحفهم، ولو كان الترتيب اجتهادياً لتمسكوا بها[٢].

الرأي الراجح في هذه المسألة: وبعد هذه الجولة الطويلة التي عرضنا فيها الآراء في هذه المسألة المهمة، ثم ذكرنا ما استدل به كل فريق، ثم رددنا أدلة القائلين، فإن الذي يبدو لنا أن الأرجح في هذه المسألة هو قول القائلين بأن ترتيب السور كان توقيفياً، وليس عن اجتهاد، وذلك لقوة الأدلة الدالة عليه، ولإعتماد كثير من أهل العلم لهذا الرأي، حتى أن السيوطي قد اختاره في كتابه التحبير[٣]، ولضعف ما استدل به القائلون بالإجتهاد والتفصيل، وقابلية أدلتهم للرد والمناقشة والله تعالى أعلم وأحكم.

---

(١) الإحسان ١/٤٣ طبعة شاكر.

(٢) مباحث في علوم القرآن ص ١٤٤.   (٣) التحبير ص ١٧٢.

وبعد هذا نعود لعرض رأي أبي محمد بن حزم في المسألة فنقول:

رأي ابن حزم في ترتيب الآيات والسور:

يرى الإمام ابن حزم أن ترتيب الآيات والسور توقيفي من عند الله عز وجل، وليس باجتهاد من أحد، ويقول في هذا المقام: وهذه الآية تبين ضرورة أن جميع القرآن كما هو من ترتيب حروفه، وكلماته، وآياته، وسوره، حتى جمع كما هو، فإنه من فعل الله عز وجل وتوليه وجمعه أوحى به إلى نبيه عليه السلام، وبيَّنه عليه السلام للناس، فلا يسَع أحداً تقديم مؤخر من ذلك، ولا تأخير مقدم أصلاً.[1]

ويقول أيضاً: ولم يرتب القرآن أحد إلا رسول الله ﷺ كما هو عن الله تعالى[2]، هذا وقد استدل على رأيه هذا بقوله تعالى﴿إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾[3].

ويقول في هذا: فالكل مأمورون باتباع قرآنه الذي أنزله الله تعالى عليه، وجمعه به، فمن أجاز خلاف ذلك، فقد أجاز خلاف الله تعالى، وهذه ردةصحيحة لا مرية فيها[4].

فأنت ترى هنا أنه قد زاد على أدلة القائلين بالوقف دليلاً قرآنياً قوياً، ويمكن هذا أن يقوي حجة اولئك أكثر، ويدفع عنها غائلة المناقشة، وهذا يدلل على ما عند ابن حزم رحمه الله تعالى من عطاء ثرٍ موسوعي في شتى المعارف الإسلامية، وحجة قوية عند المخاصمة، واستذكار واستظهار للنصوص يسعف صاحبه عند الاستدلال والمناقشة بما يثبت قوله ، ويدفع خصمه.

بهذا نصل إلى نهاية بحثنا عن رأي أبي محمد رحمه الله في ترتيب الآيات والسور.

---

(١) الأحكام ١٦٢/٤.

(٢) الجامع ص ٦٦.

(٣) سورة القيامة الآية رقم ١٧/١٨.

(٤) الأحكام ١٦٢/٤.

١٠- رأيه في إعجاز القرآن

لابن حزم رأي في إعجاز القرآن، وفي الصِرْفة، ولا بد لدارس آثار الرجل وآرائه في التفسير من تجلية رأيه في ذلك، وهذا ما نقوم به هنا، ولكن سنقدم لهذا بمقدمة تعرف بالإعجاز، وتجليه لطالبه دون حاجة إلى استطراد وتطويل.

١- معنى الإعجاز في اللغة والإصطلاح:

العجز في ا للغة: قال الراغب: أصله التأخر عن الشيء، وحصوله عند عجز الأمر أي مؤخره، كما ذكر في الدبر. وصار في التعارف اسماً للقصور عن فعل الشيء، وهو ضد القدرة(١).

الإعجاز في الإصطلاح

عرَّف الدارسون للإعجاز الإعجاز، وكان من تعريفاتهم له ما يلي:

١- قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: معنى قولنا في القرآن أنه معجز: أن يتعذر على المتقدمين في الفصاحة فعل مثله، في القدر الذي اختص به(٢).

٢- وقال الشيخ الصابوني: معناه إثبات عجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله(٣).

٣- وقال الشيخ مناع القطان: إظهار صدق النبي ﷺ في دعوى الرسالة بإظهار عجز العرب عن معارضته في معجزته الخالدة وهي القرآن، وعجز الأجيال بعدهم(٤).

---

(١) المفردات ص ٣٢٢.

(٢) المغني في أبواب العدل ١٦/٢٢٦.

(٣) التبيان ص ٨٩.

(٤) مباحث في علوم القرآن ص ٢٥٨/٢٥٩.

٤ـ ويقول الدكتور صلاح الخالدي: هو عجز العرب المعاصرين لنزول القرآن الـذين كفروا به عن معارضته، مع توفر ملكتهم البيانية. وموهبتهم البلاغية، وقيام الداعي على المعارضة، ووجود الباعث وهو استمرار التحدي، واستمرار هذا العجز من الكافرين جميعاً على اختلاف الأماكن والأقوام حتى قيام الساعة[1].

هذه بعض تعريفات الدارسين للإعجاز، ولعل أنسب تعريف فيها وأجمعه هو تعريف الدكتور الخالدي لكنه طويل ويحتاج إلى اختصار.

٢ـ القدر المعجز من القرآن:

اختلف العلماء في القدر المعجز من القرآن، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١ـ أن الإعجاز يتعلق بجميع القرآن لا بعضه، أو بكل سورة برأسها، وهذا رأي المعتزلة[2].

٢ـ أن المعجز منه القليل والكثير دون تقييد بالسورة[3]، وهذا رأي الأشاعرة[4].

٣ـ أن الإعجاز يتعلق بسورة تامة، ولو قصيرة، أو قدرها من الكلام كآية واحدة أو آيات[5].

٤ـ لا يحصل الإعجاز بآية بل يشترط الآيات الكثيرة[6].

٣ـ وجه اللإعجاز:

---

(١) البيان في إعجاز القرآن ص ٣٣.

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٥٤، والإتقان للسيوطي،٢/١٢٣، ومباحث في علوم القرآن ص ٢٦٤.

(٣) الإتقان ٢/١٢٣.

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٨٢٥٤

(٥) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٥٤.

(٦) الإتقان ٢/١٢٣.

اختلف العلماء في وجه الإعجاز، وكان لهم فيه الأقوال الكثيرة، نذكر منها ما يلي:

١- يرى الأشاعرة أن وجه الإعجاز في القرآن هو:

١- النظم العجيب في البلاغة،

٢- ما فيه من الأخبار عن غيوب سالفة،

٣- الإخبار عن غيوب مستقبلة[1].

٤- ويرى النظام من المعتزلة أن الإعجاز في القرآن من جهة ما فيه من الأخبار عن الغيوب، ولا إعجاز في نظمه[2]. وزعم مع أكثر القدرية أن الناس قادرون على مثل القرآن، وعلى ما هو يبلغ منه في الفصاحة والنظم[3].

٥- وقال آخرون: ما تضمنه من الأخبار عن الضمائر، من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل[4].

٦- وقال الرازي، وجه الإعجاز: الفصاحة، وغرابة الأسلوب، والسلامة من جميع العيوب[5].

٧- وقال الأصبهاني، اعلم أن إعجاز القرآن ذكر من وجهين أحدهما: إعجاز متعلقٌ بنفسه، والثاني بصرف الناس عن معارضته[6].

٨- ويرى الخطابي أن وجه الإعجاز هو في صنيعه في القلوب، وتأثيره في النفوس[7].

---

(١) أصول الدين للبغدادي ص ١٨٣/١٨٤، والإرشاد لابن الجويني ص ٣٤٩/٣٥٣ بتصرف.
(٢) أصول الدين للبغدادي ص ١٨٤.
(٣) أصول الدين ص ١٨٤، والإنتصار لابن الخياط ص ٦٨.
(٤) الإتقان ٢/١١٨.
(٥) الإتقان ٢/١١٩.
(٦) الإتقان ٢/١١٩/١٢٠.
(٧) ثلاث رسائل في الإعجاز ص ٧.

٩ـ ويقول الزركشي: أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال لا بكل واحد على انفراد، فإنه جمع ذلك كله، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع بل وغير ذلك مما لم يسبق[1].

وبعد: فهذه أهم الوجوه التي ذكرت في الإعجاز مما له تعلق ببحثنا هنا، والله أعلم.

٤ـ متعلق الإعجاز:

اختلف العلماء فيما يتعلق به الإعجاز على قولين:

١ـ أن التحدي واقع بالكلام القديم.

٢ـ أن التحدي واقع بأن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن، منظومة كنظمها، متابعة كتتابعها، مطردة كاطرادها[2].

أقول: والراجح هنا هو القول الثاني، وانظر رد ابن حزم على أصحاب القول الأول كما سيأتي بعون الله تعالى.

٥ـ هل الإعجاز باق إلى يوم القيامة أم لا؟

اختلف العلماء في مسألة بقاء الإعجاز بعد عصر النبي ﷺ إلى يوم القيامة إلى قولين هما:

١ـ أن الإعجاز باق إلى يوم القيامة.

٢ـ أن الإعجاز واقع على أهل عصر النبي ﷺ، ولا يشمل ما بعدهم[3].

وفي هذه المسألة يقول الباقلاني: فأما دلالة القرآن فهي عن معجزة عامة، عمت

---

(١) البرهان ج ٢ ص ١١٤.

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٣٩٤ بتصرف.

(٣) انظر إعجاز القرآن ص ٨/٩.

الثقلين، وبقيت ببقاء العصرين، ولزوم الحجة فيها في أول وقت ورودها إلى يوم القيامة على حد واحد، وإنْ كان قد يعلم بعجز أهل العصر الأول عن الإتيان بمثله ـ وجه دلالته، فيغني ذلك عن نظر مجدد في عجز أهل هذا العصر عن الإتيان بمثله، وكذلك قد يغني عجز أهل هذا العصر عن الإتيان بمثله، عن النظر في حال أهل العصر الأول[1].

وبعد: فهذا ما أردنا التقديم به لكلام أبي محمد بن حزم ورأيه في إعجاز القرآن، بما يمهد لكلامه، وما يعين على تجلية رأيه، ومقارنته مع آراء غيره من أهل العلم في هذه المسألة المهمة، ومن الله نرجو العون والسداد.

رأي ابن حزم في الإعجاز:

وبعد هذه الجولة التي أردنا بها التقديم لرأي أبي محمد رحمه الله في الإعجاز، نعود لبحث رأيه في الإعجاز، وذلك وفق المسائل التالية، فنقول:

١ـ متعلق الإعجاز:

يرى ابن حزم رأي الجمهور القائلين بأن المعجز الذي تحدى الناس بالمجيء بمثله هو هذا المتلو[2]. ويرد القول الآخر القائل بأن المعجز هو الكلام القديم.

رد ابن حزم على القائلين بالإعجاز بالكلام القديم وكان رده كما يلي

١ـ يقول ابن حزم: وهذا كلام في غاية النقصان والبطلان إذ من المحال أن يكلف أحد أن يجيء بمثل لما لم يعرفه قط، ولا سمعه[3].

٢ـ ويقول: وأيضاً فيلزمه ولا بد بل هو نفس قوله أنه إذا لم يكن المعجز إلا ذاك فإن المسموع المتلو عندنا ليس معجزاً بل مقدور على مثله[4]. وهذا كفر مجرد لا

(١) إعجاز القرآن ص ٨.
(٢) الفصل ٣/١٠.
(٣) الفصل ٣/١٠.
(٤) هذا مبني على رأيه في وجه الإعجاز، وستأتي مناقشته.

خلاف فيه لأحد خلاف القرآن لأن الله تعالى ألزمهم بسورة أو عشر سور منه، وذلك الكلام الذي هو عند الأشعري هو المعجز ليس له سوراً، ولا كثيراً بل هو واحد[1].

٢ـ استمرار الإعجاز:

قدمنا أن للعلماء قولين في استمرار الإعجاز، فالجمهور على استمراره إلى قيام الساعة، وذهب آخرون إلى أن اللإعجاز مختص بأهل العصر الأول، وابن حزم مع الجمهور في استمرار الإعجاز، وفي تصوير هذه المسألة يقول ابن حزم رحمه الله: النحو الثاني: هل الإعجاز متماد[2] أم قد ارتفع بتمام قيام الحجة به في حياة رسول الله ﷺ فقال بعض أهل الكلام: إن الحجة قد قامت بعجز جميع العرب عن معارضته، ولو عورض الآن لم تبطل بذلك الحجة التي قد صحت كما أن عصى موسى إذ قامت حجته بانقلابها حية لم يضره، ولا أسقط حجته عودها عصا كما كانت، وكذلك خروج يده بيضاء من جيبه، ثم عودها كما كانت، وكذلك سائر الآيات، وقال جمهور أهل الإسلام: أن الإعجاز باق إلى يوم القيامة، والآية بذلك باقية أبداً كما كانت[3]. وقد رجح ابن حزم هذا الرأي الأخير فقال: وهذا هو الحق الذي لا يحل القول بغيره[4]، وقد استدل له بما يلي:

١ـ لأنه نص قول الله تعالى إذ يقول،[5]﴿قل لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾[6]. قال أبو محمد: فهذا نص جرى على أنه لا يأتون بمثله بلفظ الإستقبال، فصح يقيناً أن ذلك على التأبيد، وفي المستأنف أبداً، ومن ادعى أن المراد بذلك الماضي فقد كذب، لأنه لا يجوز أن تحال اللغة، فينقل لفظ المستقبل إلى معنى الماضي إلا بنص آخر جلي وارد بذلك، أو بإجماع متيقن أن المراد به غير ظاهره، أو ضرورة، ولا سبيل في هذه المسألة إلى شيء من هذه الوجوه[7].

---

(١) الفصل ٣/١٠.

(٢) أي مستمر.

(٣) الفصل ٣/١٠.

(٤) الفصل ٣/١٠.

(٥) سورة الإسراء الآية رقم ٨٨.

(٦) الفصل ٣/١٠/١١.

(٧) الفصل ٣/١١.

٢ـ وكذلك قوله: قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا: عموم لكل إنس وجنّ أبدا، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك أصلاً بغير ضرورة ولا إجماع [١].

٣ـ ومن قال بالوقف، وأنه ليس للعموم صيغة، ولا للظاهر حجة ها هنا تقوم له على الطائفة المذكورة، فصح أن إعجاز القرآن باق إلى يوم القيامة، والحمد لله رب العالمين [٢].

أقـول: هذا بحث أبي محمد واستدلاله في هذه المسألة، وهو كما ترى قوي الحجة ناصع البيان، يأتي بإضافات علمية في هذه المسألة زيادة على ما في الكتب المتخصصة بهذا الباب من كتب الإعجاز وعلوم القرآن مما وقفت عليه، فالحمد لله رب العـالمين على توفيقه، وجزى الله أبا محمد خيرا على دفعه عن كتابه، وإنارته الطريق للدارسين، والحمد لله رب العالمين.

٣ـ وجه الإعجاز:

عند النظر في كلام ابن حزم في وجه الإعجاز نجد أنه قد بحث المسألة مرتين، وعليه فيكون له فيها رأيان، وإليك أخي القاريء تفصيل ما أجملته كما يلي:

١ـ قال ابن حزم: والنحو الثالث: ما المعجز منه أنظمه أم ما في نصه من الإنذار بالغيوب.

فقال بعض أهل الكلام أن نظمه ليس معجز، وإنما إعجازه ما فيه من الأخبار بالغيوب، وقال سائر أهل الإسلام: بل كلا الأمرين معجز نظمه، وما فيه من الأخبار بالغيوب، وهذا هو الحق الذي ما خالفه فهو ضلال [٣]. فأنت تراه هنا مع الجمهور في أن الإعجاز يكون في النظم، وفي الأخبار بالغيب.

ويستدل على هذا بقوله: وبرهان ذلك قول الله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله [٤]﴾

---

(١) الفصل ٣/١١.

(٢) الفصل ٣/١١.

(٣) الفصل ٣/١١.

(٤) سورة البقرة الآية رقم ٢٣.

فنص تعالى على أنهم لا يأتون بمثل سورة من سوره، وأكثر سوره ليس فيها إخبار بغيب، فكان من جعل المعجز الأخبار الذي فيه بالغيوب مخالفاً لما نص الله تعالى على أنه معجز من القرآن، فسقطت هذه الأقاويل الفاسدة، والحمد لله رب العالمين[1].

٢ـ ثم إنه عاد إلى المسألة فبحثها ثانية فقال: والنحو الرابع ما وجه إعجازه[2]. وذكر في هذا المقام قولين هما: الأول أن وجه الإعجاز هو كون القرآن في أعلى درجات البلاغة، والثاني: أن وجه الإعجاز أن الله منع الخلق من القدرة على معارضته فقط، ثم ناقش أدلة القائلين بأنه في أعلى درجات البلاغة، ويفهم من كلامه الميل إلى رأي القائلين بالصرفة، وهذا ما فهمه الدارسون لبحثه في هذا الباب، وفي هذا المقام يقول الأستاذ نعيم الحمصي: يذكر قولين في وجوه إعجازه وهما القول بأنه في أعلى مراتب البلاغة، والقول بالصرفة، وهو يرفض القول الأول[3]، ويقول الدكتور صلاح الخالدي: وابن حزم الظاهري الأندلسي الذي قال بالإعجاز بالصرفة، وهو يرى أن القرآن معجز لأنه كلام الله ، وهذاعكس منه للمسألة، فالأصل أن نثبت أن القرآن معجز، فإذا ثبت إعجازه ثبت أنه كلام الله[4] ويقول أيضاً: أنه يرى أن كل كلمة وكل حرف في القرآن معجز، لأنه القرآن ولأنه كلام الله، لأن تلك الكلمات نفسها في غيره ليست معجزة، وهو ينفي الإعجاز البلاغي عن القرآن ويرده، ويبطل أدلة القائلين به ويناقشهم[5]، ويقول ابن حزم: وأما نظم القرآن فإن منزّله تعالى منع القدرة على مثله، وحال بين البلغاء وبين المجيء بمثله[6]. . . فهو صريح في القول بالصرفة.

---

(١) الفصل ٣/١١.

(٢) الفصل ٣/١١.

(٣) فكرة إعجاز القرآن ص ٨١.

(٤) البيان في إعجاز القرآن ص ١٠٨.

(٥) البيان ص ١٠٨.

(٦) الرسائل ٤/٣٥٢.

رد ابن حزم على القائلين بالإعجاز البلاغي:

رد ابن حزم على القائلين بأن وجه الإعجاز هو لأن القرآن في أعلى درجات البلاغة، وذلك بأن ذكر أدلتهم، ثم نقضها، وكان كلامه في هذا كما يلي:

١ـ قال ابن حزم: فأما الطائفة التي قالت إنما إعجازه لأنه في أعلى درج البلاغة، فإنهم شغبوا في ذلك بأن ذكروا آيات منه مثل قوله تعالى ﴿**ولكم في القصاص حياة**﴾[1] ونحو هذا، وموَّه بعضهم بأن قال: لو كان كما تقولون من أن الله منع من معارضته فقط لوجب أن يكون أغث ما يمكن أن يكون من الكلام، فكانت تكون الحجة بذلك أبلغ[2]

٢ـ ثم يقول في الرد على هذا بقوله: ما نعلم لهم شغباً غير هذين[3]، وكلاهما لا حجة لهم فيه، أما قولهم لو كان كما قلنا لوجب أن يكون أغث ما يمكن أن يكون من الكلام، فكانت تلك الحجة أبلغ، فهذا الكلام الغث لوجوه:

أـ أحدها: أنه قول بلا برهان لأنه يعكس عليه قوله بنفسه، فيقال له: بل لو كان إعجازه لكونه في أعلى درج البلاغة لكان لا حجة فيه، لأن هذا يكون في كل من كان في أعلى طبقة، وأما آيات الأنبياء فخارجة عن المعهود، فهذا أقوى من شغبهم.

ب ـ وثانيها: أنه لا يسأل الله تعالى عما يفعل، ولا يقال له لم عجزت بهذا النظم دون غيره، ولم أرسلت هذا الرسول دون غيره. ولم قلبت عصا موسى حية دون أن تقلبها أسداً، وهذا كله حمق ممن جاء به لم يوجبه قط عقل، وحسب الآية أن تكون خارجة عن المعهود فقط.

ج ـ وثالثها: أنهم حين طردوا سؤالهم ربهم بهذا السؤال الفاسد لزمهم أن يقولوا

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٧٩.

(٢) الفصل ٣/١١.

(٣) سنعود إلى الرد عليه بعد تمام كلامه في مسألتين هما الإعجاز البلاغي والقول بالصرفة بعون الله عز وجل.

هلا كان هذا الإعجاز في كلام يجمع اللغات، فيستوي في معرفة إعجازه العرب والعجم، لأن العجم لا يعرفون إعجاز القرآن إلا بأخبار العرب فقط، فبطل هذا الشغب الغث، والحمد لله رب العالمين[1].

٣ـ ويقول: وأما ذكرهم ﴿ولكم في القصاص حياة﴾وما كان نحوها من الآيات، فلا حجة لهم فيها، ويقال لهم إن كان كما تقولون ـ ومعاذ الله من ذلك ـ فإنما المعجز منه على قولكم هذه الآيات خاصة، وأما سائره فلا، وهذا كفر لا يقوله مسلم[2].

٤ـ فإن قالوا: جميع القرآن مثل هذه الآيات في الإعجاز قيل بهم: فلم خصصتم بالذكر هذه الآيات دون غيرها إذاً؟ وهل كان منكم إلا إيهام لأهل الجهل أن من القرآن معجز وغير معجز[3].

٥ـ ويقول: ثم نقول لهم: قول الله تعالى﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون،وسليمان، وآتينا داود زبورا﴾[4] أمعجز هو على شروطكم في كونه في أعلى درج البلاغة أم ليس معجزاً؟ فإن قالوا: ليس معجزاً كفروا، وإن قالوا أنه معجز صدقوا، وسئلوا هل على شروطكم في أعلى درج البلاغة، فإن قالوا: نعم كابروا وكفوا مؤنتهم لأنها أسماء رجال فقط ليس على شروطهم في البلاغة.[5].

٦ـ ويقول أيضاً: وأيضاً فلو كان إعجاز القرآن لأنه في أعلى درج البلاغة لكان بمنزلة كلام الحسن وسهل بن هارون والجاحظ، وشعر امرىء القيس، ومعاذ الله من هذا، لأن كل من يسبق طبقته لم يؤمن أن يأتي من يماثله ضرورة، فلا بد لهم من هذه الخطة، أو من المصير إلى قولنا إن الله تعالى منع من معارضته فقط[6].

٧ـ ويقـول أيضـاً: فلو كان إعجـازه أنه في أعلى درج البلاغة المعهودة لوجب

---

(١) الفصل ١٢/١١/٣.
(٢) الفصل ١٢/٣.
(٣) الفصل ١٢/٣.
(٤) سورة النساء الآية رقم ١٦٣.
(٥) الفصل ١٢/٣.
(٦) الفصل ١٢/٣.

أن يكون ذلك الآية، ولما هو أقل من آية، وهذا ينقض قولهم إن المعجز منه ثلاث آيات لا أقل [١].

وبعد: فهذه ردود ابن حزم رحمه الله على القائلين بأن وجه الإعجاز كونه في أعلى درجات البلاغة، وللأمانة فإن هناك مجال لمناقشته في هذا على ما سيأتي:

الرد على ابن حزم في موضوع وجه الإعجاز:

وبعد هذه الجولة التي سمعنا فيها ردود أبي محمد على القائلين بالإعجاز البلاغي، نود هنا أن نرد عليه فيما ذكره، وسيكون الرد عليه في أمرين هما:

١- القول بالصرفة. ٢- إنكار الإعجاز البلاغي، وهذا سيكون كما يلي:

١- القول بالصرفة:

يقصد بالقول بالصرفة : أن الله صرف العرب عن معارضته، وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجي، فصار كسائر المعجزات[٢].

هذا وقد رد العلماء على القائلين بالصرفة، وكان ردودهم كما يلي:

١- قال الباقلاني: ومما يبطل ما ذكروه من القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة، وإنما منع منها الصرفة لم يكن الكلام معجزاً، وإنما يكون المنع هو المعجز، فلا يتضمن الكلام فضيله على غيره في نفسه[٣].

٢- ويقول الزركشي: وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾[٤]، فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سُئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم

---

(١) الفصل ١٢/٣.

(٢) البرهان ١٠٥/١٠٤/٢.

(٣) إعجاز القرآن ص ٣٠.

(٤) سورة الإسراء الآية رقم ٨٨.

لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره[1].

٣ـ ويقول أيضاً : هذا مع أن الإجماع منعقد عل إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً غيره، وليس فيه صفة إعجاز، بل المعجز هو الله تعالى حيث سلبه قدرتهم عن الإتيان بمثله[2].

٤ـ يقول أيضاً: يلزم من القول بالصرفة فساد أخّر بزوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى، ولا معجزة له باقية سوى القرآن، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة[3].

٥ـ قال ابن القيم : لو كان كلامهم مقاربا في الفصاحة قبل التحدي لفصاحة القرآن لوجب أن يعارضوه بذلك، ولكان الفرق بين كلامهم بعد التحدي وكلامهم قبله كالفرق بين كلامهم بعد التحدي وبين القرآن، ولما لم يكن كذلك بطل ذلك[4].

٦ـ وقال أيضاً: أن نسيان الصيغ المعلومة في مدة يسيرة يدل على زوال العقل، ومعلوم أن العرب ما زالت عقولهم بعد التحدي، فبطل أن يكون الإعجاز بالصرف[5].

وبعد: فهذا ما تيسر من الردود على القائلين بالصرفة، ومنهم صاحبنا ابن حزم، وبالله التوفيق.

٢ـ الرد على ردود ابن حزم على القائلين بالإعجاز البلاغي :

سبق أن نقلنا رد أبي محمد على القائلين بالإعجاز البلاغي للقرآن ، وهنا لا بد

---

(١) البرهان ٢/١٠٥.
(٢) البرهان ٢/١٠٥.
(٣) البرهان ٢/١٠٥.
(٤) الفوائد المشوق ص ٢٥٢.
(٥) الفوائد المشوق ص ٢٥٢.

نا من وقفة مع أبي محمد لنرد ردوده مع مراعاة أدب الخطاب والحوار فنقول:

١ـ أن غالب كلام أبي محمد إلزامات عقلية لخصمه، ومن المعلوم أن لازم المذهب ليس بمذهب كما هو مقرر عند العقلاء.

٢ـ ما قال فيه أنه قول بلا برهان يقال للوجه الذي ذكره، فكلامه إجتهاد بلا برهان، وكلام غيره كذلك، ولا فرق.

٣ـ وأما أن الله لا يسأل عما يفعل فنعم، ولا حمق في الدعوى التي قيلت، وغاية ما في المسألة أن وجه خروج الآية عن المعهود كونها في أعلى درجات البلاغة.

٤ـ وأما الإلزام بأن يكون هذا الإعجاز في كلام يجمع اللغات، ويستوي في معرفة إعجازه العرب والعجم، فهذا غير وارد عليهم، لأن إدراك الإعجاز لا يعرفه إلا الفصحاء من العرب فضلاً عن عوامهم، فضلاً عن الأعاجم الذين هم تابعون للعرب في ظهور العجز عند التحدي.

٥ـ وأما أن ما ساقوه من آيات لا يدل لهم على المراد، فالجواب ما قاله الحاكم الجشمي في سورة الكوثر: تدل السورة على معجزات منها عجزهم عن الإتيان بمثل هذه السورة مع تحديه لهم، وحرصهم على بطلان أمره، ومنها ما في السورة من الإعجاز لأنها مع قصرها تدل على أنه معجز، وأنه كلام رب العزة لفظاً ومعنى[1].

٦ـ ويقال لقوله: ويقال لهم: إن كان كما تقولون ـ ومعاذ الله من ذلك فإن المعجز منه على قولكم هذه الآيات، خاصة، وأما سائره فلا، من قال ذلك، بل كله معجز، ولئن كان لأقصر سورة أن تكون معجزة، فإعجاز الطوال منه من باب أولى، ويبقى وصف الكفر الذي وصفت به بحاجة إلى دليل يقوم عليه، وهو لازم لدعوى ما نسلم بها.

٧ـ وأما استشكاله ذكر هذه الآيات فقط فيجاب عنه: أن هذه الآيات ذكرت على

---

١) الحاكم الجشمي ص ٤٤٢.

سبيل التمثيل لا الحصر، وليس في ذكرها أيهام بوجود معجز وغير معجز

٨ـ وأما احتجاجه بآية ذكر فيها أسماء أنبياء، فيجاب أنها معجزة لكونها في أعلى درج البلاغة، ويساق له كلام ابن القيم حيث يقول: إن السورة من القرآن جامعة لجميع ما ذكرناه، إما منطوق به، أو مشار إليه، ولهذا قال سبحانه وتعالى ﴿فأتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله﴾[1]فما وقع التحدي إلا بسورة منكرة أي سورة كانت، فهذا دليل على أن القرآن العظيم قد احتوت أقصر سورة فيه من المعاني البديعة والفصاحة التي تسد بها عن معارضته الذريعة[2].

٩ـ وأما أن القول بأنه معجز لأنه في أعلى درج البلاغة يجعله بمنزلة كلام من ذكر ، فهذا يقال له فيه : ونحن نقول معاذ الله من ذلك أيضاً، وهل كان كلام هؤلاء في أعلى درجات البلاغة،وكيف لك أن تقارن كلام هؤلاء بالقرآن أو العكس.

١٠ـ ويجاب عن مقولته الأخيرة بأنه معجز كآية أو د ون ذلك، بلاغة ونظماً، ولا يخالف هذا اجتهاد من قال بأن القدر المعجز ثلاث آيات، فهذا لا يلغي أصل إعجازه البلاغي، وإن كان أقل مما قدروا فيما هو معجز منه.

أقول: فهذا ما تيسر لنا من وجوه الرد على أبي محمد بن حزم في مسألة كون وجه الإعجاز بأن يكون القرآن في أعلى درجات البلاغة، ومن الله نرجو العون والتوفيق والسداد.

٤ـ القدر المعجز من القرآن.

يرى ابن حزم رحمه الله أن القرآن كله قليله وكثيره معجز[3]، وهو في هذا موافق لرأي الجمهور في هذه المسألة، ويقول عنه: وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه[4].

رد ابن حزم على القائلين بأن مقدار المعجز هو أقل سورة منه:

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢٣.
(٢) الفوائد المشوق ص ٢٥٣.
(٣) الفصل ١٣/٣.
(٤) الفصل ١٣/٣.

هذا وقد رد ابن حزم على القائلين بأن المعجز من القرآن إنما هو مقدار أقل سورة منه، وقد كان رده عليهم كما يلي:

١ـ قال ابن حزم: ولا حجة لهم في قوله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾[١] لأنه تعالى لم يقل أن ما دون السورة ليس معجزاً. بل قال تعالى: على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، ولا يختلف إثنان في أن كل شيء من القرآن قرآن، فكل شيء من القرآن معجز[٢].

٢ـ ويقول أيضاً: ثم نعارضهم في تحديد المعجز بسورة فصاعداً، فنقول: أخبرونا ماذا تعنون بقولكم إن المعجز مقدار سورة، أسورة كاملة لا أقل، أم مقدار الكوثر في الآيات أم مقدارها في الكلمات أم مقدارها في الحروف ولا سبيل إلى وجه خامس، فإن قالوا: المعجز سورة تامة لا أقل لزمهم أن سورة البقرة حاشا آية واحدة أو كلمة واحدة من آخرها أو من أولها ليست معجزة، وهكذا كل سورة، وهذا كفر مجرد لا خفاء به إذ جعلوا كل سورة في القرآن سوى كلمة من أولها أو من وسطها أو من آخرها، فمقدور على مثلها، وإن قالوا بل مقدارها من الآيات لزمهم أن آية الدين ليست معجزة لأنها ليست ثلاث آيات ولزمهم مع ذلك أن﴿والفجر وليال عشر والشفع والوتر﴾[٣] معجز كآية الكرسي وآيتان إليها، لأنها ثلاث آيات، وهذا غير قولهم، ومكابرة أيضاً أن تكون هذه الكلمات معجزة حاشا كله غير معجزة، ولزمهم أيضاً أن الضحى والفجر والعصر هذه الكلمات الثلاث فقط معجزات لأنهن ثلاث، فإن قالوا: هن متفرقات غير متصلات لزمهم إسقاط الإعجاز عن ألف آية متفرقة، وإمكان المجيء بمثلها، ومن جعل هذا ممكناً فقد كابر العيان، وخرج عن الإسلام، وأبطل الإعجاز عن القرآن[٤].

٣ـ ويقول أيضاً: ولزمهم أيضاً أن ﴿ولكم في القصاص حياة﴾[٥] ليس معجزاً، وهذا نقض لقولهم في أنه في أعلى درج البلاغة، وكذلك كل ثلاث آيات غير كلمة، وهذا

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢٣.
(٢) الفصل ١٣/٣.
(٣) سورة الفجر الآيات ١ ـ ٣.
(٤) الفصل ١٣/٣.
(٥) سورة البقرة الآية رقم ١٧٩.

خروج عن الإسلام وعن المعقول[1].

٤ـ ويقول أيضاً: وإن قالوا في عدد الكلمات، أو قالوا عدد الحروف لزمهم شيئان مسقطان لقولهم أحدهما: إبطال احتجاجهم بقوله تعالى﴿**بسورة من مثله**﴾[2]لأنهم جعلوا معجزاً ما ليس بسورة. ولم يقل تعالى: بمقدار، فلاح تمويههم، والثاني: أن سورة الكوثر عشر كلمات اثنان وأربعون حرفاً، وقد قال الله تعالى ﴿**وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان**﴾[3]اثنا عشرة كلمة اثنان وسبعون حرفاً، وإن اقتصرنا على الأسماء فقط كانت عشر كلمات اثنين وستين حرفاً ، فهذا أكثر كلمات وحروفاً من سورة الكوثر، فينبغي أن يكون هذا معجزاً عندكم، ويكون﴿**ولكم في القصاص حياة**﴾غير معجز[4].

٥ـ ويقول أيضاً: فإن قالوا: بل هذا غير معجز تركوا قولهم في إعجاز مقدار أقل سورة في عدد الكلمات وعدد الحروف، وإن قالوا: بل هو معجز تركوا قولهم في أنه في أعلى درج البلاغة[5].

٦ـ ويقول أيضاً: ويلزمهم أيضاً أننا أسقطنا من هذه الأسماء اسمين، ومن سورة الكوثر كلمات أن لا يكون شيء من ذلك معجزاً[6].

٧ـ ويقول: وأيضاً فإذا كانت الآية منه أو الآيتان غير معجزة، وكانت مقدوراً على مثلها، وإذا كان ذلك، فكله مقدور على مثله، وهذا كفر[7].

٨ـ ويقول: فإن قالوا: إذا اجتمعت ثلاث آيات صارت غير مقدور عليها، قيل لهم: هذا غير قولكم إن إعجازه إنما هو من طريق البلاغة، لأن طريق البلاغة في الآية فهو في الثلاث ولا فرق[8].

---

(١) الفصل ٣/١٣.
(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٣.
(٣) سورة النساء الآية رقم ١٦٣.
(٤) الفصل ٣/١٣.
(٥) الفصل ٣/١٣.
(٦) الفصل ٣/١٣.
(٧) الفصل ٣/١٣.
(٨) الفصل ٣/١٣.

وبعد: فهذه ردود أبي محمد على القائلين بأن المعجز هو أقل سورة منه، وهي كما ترى قوية، وقد وصفها الأستاذ نعيم الحمصي فقال: ومن مميزات ابن حزم أنه يستعمل حججاً قوية في الرد على من يقولون بالإعجاز البلاغي [1].

ـ وبهذا الذي ذكرناه نضع القلم في مسألة الإعجاز، ورأي أبي محمد بن حزم رحمه الله فيها بما نظن أنه يجلي شخصية هذا الإمام، ويدل على أوجه نبوغه وعلمه وفضله.

---

(١) فكرة الإعجاز ص ٨٤.

خاتمة

وبعد : فهذه هي المسائل التي أردت بحثها في هذا المقام حول جهود ابن حزم في علوم القرآن والتفسير، ومن كلامه هو مقارناً مع غيره، وقد أردت بذلك أموراً هي :

١ـ القاء الضوء على مشاركة هذا الإمام العالم في علوم القرآن والتفسير.

٢ـ إظهار جوانب العبقرية في البحث والدرس والنقاش عند ابن حزم

٣ـ الإشارة إلى سبق ابن حزم في درس مسائل في علوم القرآن والتفسير.

٤ـ بيان ما لقي هذا الرجل من إجحاف عند الدارسين بعامة،وأهل التفسير بخاصة، ومن درس تفسير أهل الأندلس بوجه أخص، فإن أبا محمد كان إمام الأندلس، وذكره فيها طيب، وهو أولى بالدرس والبحث في تراثه من أولئك الذين يدور البحث عليهم.

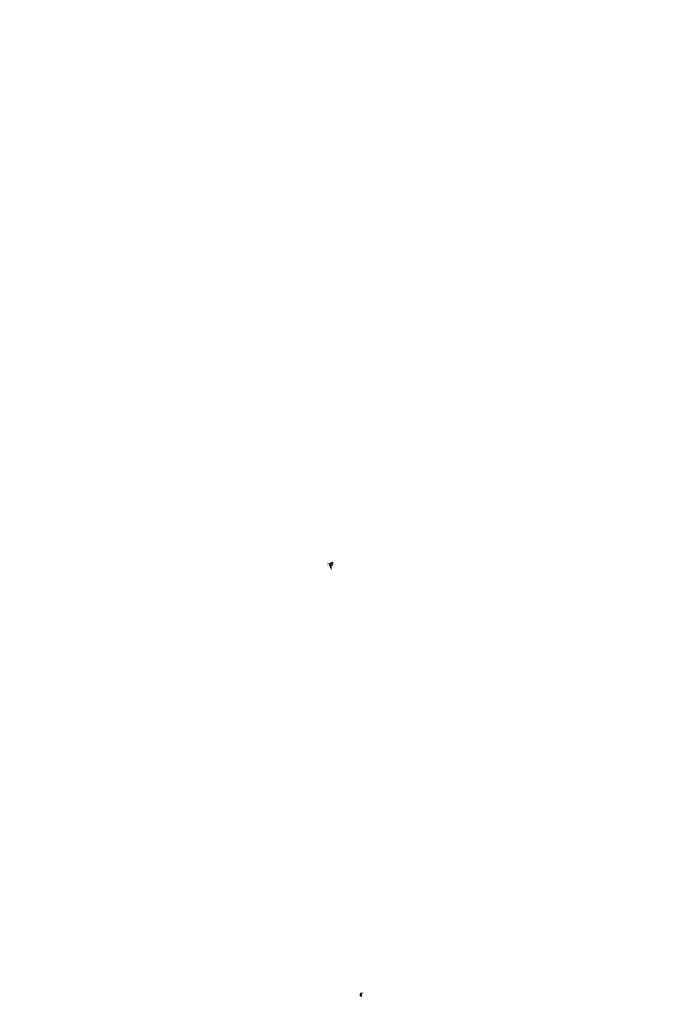
٥ـ حفز أخوتي طلبة العلم إلى درس كتب الأوائل مما قبل القرن السادس الهجري، فهي مظان علم، وعدم الاشتغال بكتب المتأخرين فقط .

٦ـضرورة الدراسات الاستقرائية الباحثة في ثنايا كتب أهل العلم.

٧ـ إبراز الروح الموسوعية عند سابقينا من أهل العلم، فابن حزم فقيه شديد المراس، وأصولي فحل، ومحدث ناقد، ومنطقي متكلم لا يشق له غبار، وصاحب لغة يتبع، ومؤرخ دؤوب، وهكذا، وحبذا لو بحث نبوغ إخوانه من أهل العلم لكان في هذا أكبر النفع لطلبة العلم.

وفي النهاية أقول: فقد تحريت الموضوعية أو زعمت في جزئيات هذا البحث، نقلاً واستدلالاً، ومناقشة، وأسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يعفو عن هفوتي وزللي، وأن يجزي أبا محمد عن الإسلام وأهله، والعلم وطلبته خير الجزاء. والحمد لله رب العالمين.

القسم الثاني
تفسير ابن حزم



مُقدمات

لا بد لنا بين يدي تفسير ابن حزم رحمه الله من تقديم مقدمات نذكر فيها بعض الفوائد المهمة في التفسير مما له تعلق بقواعد التفسير من كلام ابن حزم، لتكون هذه مدخلاً لما نحن بصدده، وهذه المقدمات نذكرها كما يلي:

١ ـ معنى التفسير عند ابن حزم:

يقول ابن حزم: والتفسير والشرح هما: التبيين[١].

قلت: ولا نريد هنا الوقوف طويلاً عند معنى التفسير عند غيره، فقد كانت لنا وقفة في كلامنا على رأيه في التأويل، فينظر ما هناك.

٢ ـ حكم تعلم علم القرآن:

سئل ابن حزم عن تعلم علم القرآن، فأجاب، وكان جوابه كما يلي:

ثم طلب علم القرآن واختلاف القراء السبعة فيه. وضبط قراءتهم كلهم فرض على الكفاية، وفضل عظيم لمن طلبه إنْ كان في بلده كثير مما يحكمه وأجرٌ جزيلٌ، قال عليه السلام: خيركم من تعلم القرآن وعلمه[٢]. فكفى بهذا فضلاً، وقد أمر عليه السلام بتعليم القرآن، فمن تعلمه فهو خير، ولو ضاع هذا الباب لذهب القرآن وضاع، وحرام على المسلمين تضييعه. وذهابه من أشراط الساعة، وكذلك ذهاب العلم[٣].

هذا حكم تعلم القرآن عند ابن حزم، وتفسير القرآن جزء من علم القرآن، ولذا لا بد لنا هنا من معرفة حكم تعلم علم التفسير عند غيره من أهل العلم، وهذا ما نذكره كما يلي:

---

(١) الإحكام ١/ ٤٥، وتفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين ص٤١٦.

(٢) رواه البخاري برقم ٥٠٢٧.

(٣) رسالة التلخيص ص١٦٢.

١- قال الإمام الكافيجي: ثم إن تعلم علم التفسير واجبٌ كوجوب تعلم سائر العلوم الإسلامية بالإجماع، ولأن تعلم الشرائع واجبٌ مطلق لا يتم إلا به، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به أو كان مقدوراً للمكلف، فهو واجبٌ، فإنَّ تعلمه فرض من فروض الكفايات[١].

٢- وقال العلامة السيوطي: وقد أجمع العلماء على أنَّ التفسير من فروض الكفايات، وأجلّ العلوم الثلاثة الشرعية[٢].

٣- أنواع البيان القرآني:

حدد ابن حزم رأيه في البيان القرآني، وقبل نقل كلامه في هذا لا بد لنا من معرفة معنى البيان في اللغة والاصطلاح.

أ- معنى البيان:

١- في اللغة:

قال صاحب القاموس: وبان بياناً أي: اتضح. وقال أيضاً: وبينته وتبيّنته وابنته واستبنته: أوضحته وعرفته، وقال أيضاً: والبيان: الإفصاح مع ذكاء[٣].

وقال صاحب المصباح: بان الأمر يبن فهو بيِّن، وجاء بائن على الأصل، وأبانَهُ إبانَةً وبيَّنَ وتبيَّنَ، واستبان كلها بمعنى الوضوح والانكشاف[٤].

٢- معنى البيان في الاصطلاح:

١- قال الباجي: والبيان: الإيضاح[٥]، ثم فَسَّرَ كلامه فقال: ومعنى ذلك أنْ

---

(١) التيسير ص١٥١.
(٢) الإتقان ٢/ ١٧٥.
(٣) القاموس ص١٥٢٦.
(٤) المصباح المنير ص٧٠.
(٥) الحدود ص٤١.

يوضح الآمر أو الناهي أو المخبر أو المجاوب عما يقصد إلى إيضاحه، ويزيل اللبس عنه وسائر وجوه الاحتمال الذي يمنع تبيينه[1].

٢- وقال السيد الجرجاني: اظهار المعنى، وإيضاح ما كان مستوراً قبله، وقيل هو الإخراج عن حد الإشكال[2].

البيان عند ابن حزم:

عرف ابن حزم البيان بقوله: كون الشيء في ذاته ممكناً أن تعرف حقيقته لمن أراد علمه[3].

ب- بم يكون البيان عند ابن حزم؟:

حدد ابن حزم بم يكون البيان في القرآن بقوله: فأما وجوه البيان التي ذكرنا من التفسير والاستثناء والتخصيص فقد يكون بالقرآن للقرآن، وبالحديث للقرآن، وبالإجماع للقرآن، وقد يكون بالقرآن للحديث، وبالحديث للحديث، وبالإجماع المنقول للحديث[4].

بم يكون البيان عند غير ابن حزم؟:

عند النظر في كتب الأصول في موضوع ما يكون به البيان عند غير ابن حزم، وجدت ما يلي:

١- يقول الإمام الموفق ابن قدامة رحمه الله: ويجوز تبيين الشيء بأضعف منه كتبيين آي الكتاب بأخبار الآحاد[5].

---

(١) الحدود ص٤١.
(٢) التعريفات ص٤٧.
(٣) الأحكام ١/٤٠.
(٤) الأحكام ١/٨١.
(٥) روضة الناظر ص٦٦.

٢- وقال العلامة الطوفي في شرح كلام ابن قدامة: إعلم أن البيان إما أنْ يكون أقوى من المبيَّن أو مساوياً له، أو أضعف منه في الدلالة، ولا خلاف في جواز البيان بالأقوى، واختلفوا في البيان بالأضعف، فأجازه أبو الحسين بالأضعف والمساوي، واشترط أنْ يكون البيان راجحاً[1].

٣- وقال ابن اللحام: يجوز عند الأكثر كون البيان أضعف مرتبة[2].

بعد هذه الجولة التي نقلنا فيها بعض عبارات أهل الأصول في هذه المسألة نود أن نسجل الأمور التالية:

١- ابن حزم متفق مع الجماهير من أهل العلم في القول بالبيان بالأقوى والمساوي: بيان القرآن بالقرآن، وبيان السنة بالقرآن.

٢- وهو أيضاً متفق مع الأكثر منهم في القول بالبيان بالأضعف: بيان القرآن بخبر الآحاد.

٣- تفرد ابن حزم عن الجماهير بالقول بالبيان بالإجماع.

بهذا نتتهي من مسألة بم يكون البيان، والله أعلم.

ج- أنواع البيان عند ابن حزم:

حدد ابن حزم رحمه الله تعالى أنواع البيان في رأيه، وهذه الأنواع هي:

١- التخصيص. ٢- الاستثناء. ٣- والتوكيد.

يقول ابن حزم: ونحن نقول: إن التخصيص والاستثناء نوعان من أنواع البيان[3].

ويقول أيضاً: والتأكيد نوع من أنواع البيان[4].

---

(١) شرح مختصر الروضة ٢/ ٦٨٥.

(٢) مختصر ابن اللحام ص١٢٩.

(٣) الأحكام ١/ ٨٠.

(٤) الأحكام ١/ ٨٨.

وعن وجهته هذه يقول: لأن بيان الجملة قد يكون بتفسير كيفياتها وكمياتها دون أن يخرج من لفظها شيء يقتضيه في اللغة. كقوله تعالى ﴿وآتوا الزكاة﴾[1] فبين رسول الله ﷺ ماهية هذه الزكاة المأمور بإيتائها دون أنْ يخرج من لفظ الزكاة شيئاً[2]. ويقول أيضاً: وقد يكون باستثناء مثل ما روي عن نهيه عليه السلام عن بيع الرطب بالتمر[3]. ثم استثنى العرايا فيما دون خمسة أوسقٍ، فكان هذا مخرجاً لحكم العرايا من جملة النهي المتقدم[4]: ويقول أيضاً: وقد يكون الاستثناء بألفاظ الاستثناء مثل: إلا، خلا، وحاشا، ومالم، وما أشبه ذلك[5]، ويقول أيضاً: وقد يكون حكماً وارداً بلفظ الأمر أو بلفظ الخبر مستثنى من جملةٍ أخرى، وهذا يسمى التخصيص كتحريمه تعالى نكاح المشركات جملة، ثم جاءت اباحة نكاح نساء أهل الكتاب بالزواج فكان هذا تخصيصاً من الجملة المذكورة[6].

وبعد هذا لا بد لنا من معرفة مراده بهذه الأمور الثلاثة، وهذا ما نذكره كما يلي:

١- الاستثناء: قال ابن حزم: ورود لفظ أو بيان بفعلٍ بإخراج بعض ما اقتضاه لفظٌ آخر، وكان المراد في اللفظ الأول ما بقي بعد المستثنى منه[7]. ويقول أيضاً: إن الاستثناء هو تخصيص بعض الشيء من جملته، أو إخراج شيءٍ ما مما أدخلت فيه شيئاً آخر[8].

٢- التخصيص: قال ابن حزم: وأما التخصيص فهو أن يخص شخص أو أشخاص من سائر النوع. كما خص عليه السلام بفرض التهجد، وإباحة تسع نسوة،

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٨٣.
(٢) الأحكام ١/ ٨٠.
(٣) رواه أبو داود برقم ٣٣٥٩/ ٣٣٦٠.
(٤) الأحكام ١/ ٨٠.
(٥) الأحكام ١/ ٨٠.
(٦) الأحكام ١/ ٨٠.
(٧) الأحكام ١/ ٤٥.
(٨) الأحكام ٤/ ١٠.

وكما خص بنو هاشم وبنو المطلب بتحريم الصدقة. وأبو بردة بأن تجزىء عنه الجذعة في الأضحية[1].

٣- وأما التأكيد: فلم أجد له كلاماً في تعريفه، وكل الذي ذكره نماذج لهذا النوع من أنواع البيان.

هذا وقد وصف العلامة محمد أبو زهرة رحمه الله صنيع ابن حزم رحمه الله تعالى في الاقتصار على هذه الأنواع الثلاثة من أنواع البيان فقط، فقال: ويعتبر ابن حزم من أنواع البيان ثلاثة الاستثناء والتخصيص والتوكيد[2]. ويقول أيضاً: هذه أنواع البيان في نظر ابن حزم، ولم يذكر في ذلك تقييد المطلق، ولا تفصيل المجمل، وإنْ كنا نرى أنهما بابان من أبواب البيان غير ما ذكر، وإنَّ ابن حزم ما أحصى كل أنواع البيان، بل ذكر فقط هذه الأنواع الثلاثة على أنها من أنواع البيان، لأنها تحتاج إلى تنبيه، أما تفصيل المجمل، وتفسير المبهم، وتقييد المطلق، فهي أنواع من البيان واضحة، لا تحتاج إلى تنبيه، فهو يذكر ما يحتاج كونه بياناً إلى تنبيه وشرح، وأما ما لا يحتاج إلى تنبيه، فإنه يترك لمقام ظهوره، واستغنائه عن الشرح[3].

قلت: وما ذكره الشيخ من أنَّ ابن حزم قد مَثَّلَ بهذه الأنواع، لكونها تحتاج إلى شرح وتوضيح، ولم يقصد الاستيعاب غير دقيق، لأن الرجل في مقام التأصيل والتقعيد لفقهه، ويلزمه بالضرورة إيضاح أصوله لطالب معرفة مذهبه، ولا يتم هذا إلا بالشرح والبيان، والرجل قد شرح أصوله، ومنها البيان وأنواعه التي ذكرها، واقتصر على هذه الأنواع الثلاثة فقط.

أنواع البيان عند غير ابن حزم:

أنواع البيان عند الجمهور خمسة نذكرها كما يلي:

---

(١) الأحكام ٤/٦٦.

(٢) ابن حزم ص٣١٦.

(٣) ابن حزم ص٣١٨/٣١٩.

١- بيان التقرير: وهو تأكيد الكلام بما يرفع احتمال المجاز والتخصيص كقوله تعالى ﴿**فسجد الملائكة كلهم أجمعون**﴾[١] فقرر معنى العموم من الملائكة بذكر الكل حتى صار بحيث لا يحتمل التخصيص.

٢- بيان التفسير: وهو بيانُ ما فيه خفاءٌ من المشترك، أو المشكل، أو المجمل، أو الخفي كقوله تعالى ﴿**وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة**﴾[٢] فإن الصلاة مجمل، فلحق البيان بالسنة. وكذا الزكاة مجمل في حق النصاب والمقدار، فلحق البيان بالسنة.

٣- بيان التغيير: وهو تغيير موجب الكلام نحو التعليق والاستثناء والتخصيص.

٤- بيان الضرورة: هو نوع بيانٍ يقع بغير ما وضع له لضرورة ما إذ الموضوع له النطق، وهذا يقع بالسكوت، مثل سكوت المولى عن النهي حين يرى عبده يبيع ويشتري، بأنه يجعل إذناً له في التجارة ضرورة دفع الغرر عمن يعامله، فإن الناس يستدلون بسكوته على إذنه، فلو لم يجعل إذناً لكان اضراراً بهم، وهو مدفوع.

٥- بيان التبديل وهو النسخ[٣].

هذا وقد ذكر الإمام الشافعي أنواعاً للبيان سماها مراتباً، وقد نقلها عنه الجويني في البرهان، ونحن ذاكرون تلك الأنواع كما يلي:

١- لفظ ناصٌ منبه على المقصود من غير تردد، وقد يكون مؤكداً[٤]. قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى في المتمتع ﴿**فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيامٍ في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم تلك عشرةٌ كاملةٌ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام**﴾[٥] فكان بيناً عند من

---

(١) سورة الحجر الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٨٣.

(٣) التعريفات ص٤٧، وأصول السرخسي ٢/ ٢٦-٥٣.

(٤) البرهان ١/ ١٦١، والرسالة ص٢٦-٨٧ بتلخيص.

(٥) سورة البقرة الآية رقم ١٩٦.

خوطب بهذه الآية أنَّ صوم الثلاثة في الحج، والسبع في المرجع: عشرة كاملة. قال الله تعالى: **﴿تلك عشرة كاملة﴾**، فاحتملت أنْ تكون زيادة في التبيين، واحتملت أنْ يكون أعلمهم أنَّ ثلاثة إذا جمعت إلى سبعٍ كانت عشرة كاملة[1].

٢- كلامٌ بين واضحٌ في المقصود الذي سيق الكلام له، ولكن يختص بدرك معانيه وما فيه المستقلون وذوو البصائر[2]. قال الإمام الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: **﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾**[3] وقال: **﴿ولا جنباً إلا عابري سبيل﴾**[4] فأتى كتاب الله على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالحجارة، وفي الغسل من الجنابة، ثم كان أقل غسل الوجه والأعضاء مرة مرة، واحتمل ما هو أكثر منها فبين رسول الله الوضوء مرة وتوضأ ثلاثاً، ودَلَّ على أنَّ أَقَلَّ غسل الأعضاء يجزىء، وأن أقل عدد الغسل واحدة، وإذا أجزأت واحدة، فالثلاث اختيار. ودلت السنة على أنه يجزىء في الاستنجاء ثلاثة أحجار، ودَلَّ النبي على ما يكون منه الوضوء، وما يكون منه الغُسْل، ودَلَّ على أن الكعبين والمرفقين مما يغسل، لأن الآية تحتمل أنْ يكونا حدين للغسل، وأنْ يكونا داخلين في الغسل، ولمّا قال رسول الله [ويل للأعقاب من النار][5]: دَلَّ على أنه غَسْلٌ لا مَسحٌ[6].

٣- ما جرى له ذكرٌ في الكتاب، وبيان تفصيله محالٌ على المصطفى ﷺ[7].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى: **﴿إنَّ الصلاة كانت على**

---

(١) الرسالة ص٢٦.
(٢) البرهان ١/ ١٦١.
(٣) سورة المائدة الآية رقم ٦.
(٤) سورة النساء الآية رقم ٤٣.
(٥) رواه البخاري برقم ١٦٣.
(٦) الرسالة ص٢٨-٢٩.
(٧) البرهان ١/ ١٦١.

المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾[1]، وقال: **﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾**[2]، وقال: **﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾**[3].

ثم بَيَّنَ على لسان رسوله عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها، وعدد الزكاة ومواقيتها، وكيف عمل الحج والعمرة. وحيث يزول هذا ويثبت، وتختلف سننه وتأتفق، ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة[4].

٤- الأخبار الصحيحة التي لا ذكر لمقتضياتها في كتاب الله تعالى، وإنما متعلقها من الكتاب قوله تعالى: **﴿وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا﴾**[5].

٥- القياس المستنبط مما ثبت في الكتاب والسنة[6].

بعد هذا قال الجويني: فهذه مراتب البيان عنده، فكأنه رضي الله عنه آثر ارتباط البيان بكتاب الله تعالى من كل وجه[7]، وقد تعقب أبو بكر بن داود الظاهري الشافعي فقال: أغفل الشافعي في المراتب الإجماع،وهو من أصول الأدلة الشرعية[8]. واعترض عليه أيضاً إهمال قول المجتهد إذا انقرض عصره، وانتشر من غير نكير[9]، وقد أجاب عن هذا الزركشي في البحر فقال: إنما أهملهما الشافعي لأن كل واحدٍ منهما إنما يتوصل إليه بأحد الأقسام الخمسة التي ذكرها الشافعي، لأن الإجماع لا يعد إلا عن دليل، فإن كان نصاً فهو من الأقسام الأول، وإنْ كان

---

(١) سورة النساء الآية رقم ١٠٣.
(٢) سورة البقرة رقم ٤٣.
(٣) سورة البقرة رقم ١٩٦.
(٤) الرسالة ص٣١.
(٥) البرهان ١/١٦١-١٦٢، والآية رقم ٧ من سورة الحشر، والرسالة ص٣٢-٣٣.
(٦) البرهان ١/١٦٢، والرسالة ص٣٤ - فما بعدها، وإرشاد الفحول ص١٧٢.
(٧) البرهان ١/١٦٢.
(٨) البرهان ١/١٦٢.
(٩) إرشاد الفحول ص١٧٢.

استنباطاً فهو الخامس[1].

وبعد: تلك هي أنواع البيان عند جمهور أهل العلم. وبعد هذا نورد الأمور التالية:

١- الأنواع عند ابن حزم ثلاثة، وعند الجمهور خمسة كما تقدم.

٢- يوافق ابن حزم الجمهور في الأمور التالية:

١- بيان التقرير [التأكيد].

٢- بيان التخصيص.

٣- بيان الاستثناء.

٣- يخالف ابن حزم الجمهور في الأمور التالية:

١- تقييد المطلق، وتفصيل المجمل.

٢- بيان النسخ.

٣- بيان القياس.

٤- بيان الضرورة.

بهذا ننتهي من بحث أنواع البيان عند ابن حزم والجمهور، والحمد لله رب العالمين.

د- أقسام القرآن من ناحية البيان:

قسم ابن حزم القرآن من حيث البيان إلى الأقسام التالية:

١- قسم بيّن بذاته من غير حاجة إلى بيان آخر من داخله أو من السنة.

---

(١) البحر المحيط جـ١ ص٩٣-٩٤ طبعة الكتبي.

٢- قسمٌ مجملٌ بينه القرآن نفسه.

٣- قسم بينته السنة[١].

وبعد ذكر هذه الأقسام لا بد لنا من توضيحها بالأمثلة كما يلي:

١- القسم الأول: القسم البيِّن بنفسه، يقول العلامة أبو زهرة رحمه الله: والقسم البيِّن بنفسه الذي لا يحتاج إلى بيانٍ في القرآن الكريم كثيرٌ جداً، فبعض القصص القرآنية واضحةٌ بينة بحوادثها وغيرها، بل بعضه عند ابن حزم لبيانه الكامل مبين للسنة نفسها[٢]. ومن أمثلة هذا يقول ابن حزم: وقد أجمل عليه السلام قوله: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله[٣]: ثم فَسَّرَ الله تعالى ذلك وبينه بقوله في سورة براءة **﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾**[٤][٥].

٢- القسم الثاني: وهو المجمل الذي بُيِّنَ في القرآن: يقول ابن حزم: وقال تعالى مخبراً عن القرآن **﴿تبياناً لكل شيء﴾**[٦] فصح بهذه الآية أنه تكون آيةٌ متلوة، بياناً لأخرى، ولا معنى لأنكار هذا، وقد وجد، فقد ذكر تعالى الطلاق مجملاً، ثم فَسَّرَهُ في سورة الطلاق وبينه[٧].

٣- والقسم الثالث: وهو ما بينته السنة، يقول ابن حزم: كقوله تعالى: **﴿وآتوا الزكاة﴾**[٨] فبين رسول الله ﷺ ماهية هذه الزكاة المأمور بإيتائها دون أن يخرج من لفظ الزكاة شيئاً، وكذلك ما فَسَّرَ عليه السلام من صفات النكاح والحج

---

(١) ابن حزم لأبي زهرة ص٣١٢.

(٢) ابن حزم ص٣١٢.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١/ ١٢ ومسلم في صحيحه ١/ ٢١٢.

(٤) سورة التوبة الآية رقم٥.

(٥) الأحكام ١/ ٨٢.

(٦) سورة النحل الآية رقم ٨٩.

(٧) الأحكام ١/ ٨٢.

(٨) سورة البقرة الآية رقم ٨٣.

وغير ذلك[1].

هـ- أقسام البيان من ناحية وضوحه:

يقسم ابن حزم البيان من ناحية وضوحه للناس إلى نوعين هما:

١- بيان جلي. ٢- بيان خفي.

ويشرح هذا بقوله: والبيان مختلف في الوضوح، فيكون بعضه جلياً وبعضه خفياً، فيختلف الناس في فهمه، فيفهمه بعضهم، ويتأخر بعضهم عن فهمه، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إلا أن يؤتي الله رجلاً فهماً في دينه[2]. وكما تعذر على عمر رضي الله عنه -وهو الغاية في العلم بنص النبي ﷺ على ذلك فيه- فَهم آية الكلالة فمات وهو يقر أنه لم يفهمها، وفهمها غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وانتهره عليه السلام، وأخبره بأنها بينةٌ يكفي من فهمها الآية التي نزلت في الصيف[3]، وكما عرض لعدي في توهمه أن الخيط الأبيض والأسود من خيوط الناس حتى زاده الله تعالى بياناً في أن ذلك من الفجر[4]. وقد اكتفى غير عدي بالآية نفسها، وعلم أنَّ المراد الفجر.

وكما توهم ابن أم مكتوم أنه ملومٌ في تأخره عن الغزو، فزاده الله بياناً باستثناء أولي الضَّرر[5]. وقد اكتفى غير ابن أم مكتوم بسائر النصوص الواردة في رفع الحرج، وأنه لا حرج على مريض ولا أعمى، وأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها[6].

بهذا ننتهي من بحث أنواع البيان القرآني عند ابن حزم بعد تلك الجولة السابقة التي قارنا فيها رأيه برأي غيره كما تقدم، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الأحكام ١/ ٨٠.

(٢) رواه البخاري رقم ٣٠٤٧.

(٣) رواه ابن راهوية وابن مردويه عن عمر كما في الدرر ٢/ ٧٥٣/ ٧٥٤.

(٤) رواه البخاري برقم ٤٥١٠.

(٥) رواه البخاري برقم ٤٥٩٢.

(٦) الأحكام ١/ ٨٨.

٤- رأيه في وجود المجمل في القرآن:

هذه مسألة مهمة لها تعلق بتفسير ابن حزم، وتدور حول وجود الإجمال في كتاب الله عز وجلّ وعدمه، ولا بد قبل الولوج فيها من بيان معنى المجمل في اللغة والاصطلاح، وهذا ما نذكره كما يلي:

١- في اللغة:

قال الفيومي في المصباح: وأجملتُ الشيءَ جمعته من غير تفصيل[1].

٢- في الاصطلاح:

عَرَّف أهل العلم المجمل، وكان من تعريفاتهم له ما يلي:

١- قال الإمام الرازي: هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء. هو متعين في نفسه، واللفظ لا يُعيِّنُه[2].

٢- وقال العلامة الآمدي: ماله دلالة على أحد معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه[3].

٣- وقال ابن اللحام: اللفظ المتردد بين محتملين فصاعداً على السواء[4].

معنى المجمل عند ابن حزم:
قال ابن حزم: والمجمل: لفظٌ يقتضي تفسيراً يؤخذ من لفظٍ آخر[5].

٢- وقوع المجمل في كتاب الله:
اختلف العلماء وفي وقوع الإجمال في كتاب الله على الأقوال التالية:

---

(١) المصباح ١/ ١١٠.
(٢) المحصول ٣/ ١٥٣.
(٣) الأحكام للآمدي جـ ص.
(٤) مختصر ابن اللحام ص١٢٦.
(٥) الأحكام ١/ ٤٢.

١- القول بجواز وقوعه في كتاب الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ.

وهذا قول الجماهير من أهل العلم[1]. وإليك شذرة من نصوص أهل العلم في هذا:

قال الرازي: يجوز ورود المجمل في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ[2].

وقال الشوكاني: اعلم أنَّ الإجمال واقع في الكتاب والسنة[3].

٢- القول بمنع وقوعه في القرآن: وهذا مذهب داود بن علي الظاهري[4].

قال أبو بكر الصيرفي: ولا أعلم أحداً أبى هذا غير داود الظاهري[5].

دليل القائلين بوقوعه:

استدل القائلون بوقوع الإجمال في كتاب الله بما يلي:

١- وقوعه في الآيات المتلوة[6].

هذا ما وقفت عليه من دليل للقائلين بوقوع الإجمال في كتاب الله.

دليل القائلين بعدم وقوعه:

استدل من أنكر وقوع الإجمال في كتاب الله بما يلي:

١- بأن الكلام إما أن يذكر للإفهام أو لا للإفهام، والثاني عبث غير جائز على الله تعالى، والأول: إما أنْ يكون قد قرن بالمجمل ما يبينه. أو لم يفعل ذلك،

---

(١) الإرشاد ص١٦٨، والإتقان ٢/١٨.

(٢) المحصول ٣/١٥٨.

(٣) الإرشاد ص١٦٨.

(٤) التحبير ص١٠٣، والإتقان ٢/١٨، والإرشاد ص١٦٨.

(٥) الإرشاد ص١٦٨.

(٦) المحصول ٣/١٥٨.

والأول تطويل من غير فائدة، لأن التنصيص عليه أسهل وأدخل في الفصاحة من ذكره باللفظ المجمل، ثم بيان ذلك المجمل بلفظٍ آخر[١].

٢- وأيضاً: فيجوز أنْ يصل الإنسان إلى ذلك المجمل قبل وصوله إلى ذلك البيان، فيكون سبباً للحيرة وإنه غير جائز[٢].

٣- والثاني: باطلٌ لأنه إذا أراد الإفهام مع أن اللفظ لا يدل عليه. وليس معه ما يدل عليه كان تكليفاً بما لا يطاق، وإنه غير جائز[٣].

هذه أدلة منكري وقوع الإجمال في القرآن فيما وقفت عليه، والحمد لله رب العالمين.

الرد على هذه الأدلة:

رَدَّ الإمام الرازي على أدلة القائلين بإنكار وقوع الإجمال في القرآن، وكان رده كما يلي:

١- إن هذا الكلام ساقط عنّا، لأنَّ عندنا يفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد[٤].

٢- وعند المعتزلة، فلا يبعد أنْ يكون في ذكره باللفظ المجمل، ثم أرداف ذلك المجمل بالبيان - مصلحة لا يطلع عليها، ومع الاحتمال لا يبقى القطع[٥].

الرأي الراجح:

وبعد هذا فإن الرأي الذي نرجحه هو قول من قال بوقوع الإجمال في كتاب الله تعالى. وذلك لقوة مأخذه، والله أعلم.

---

(١) المحصول ٣/١٥٨-١٥٩.
(٢) المحصول ٣/١٥٩.
(٣) المحصول ٣/١٥٩.
(٤) المحصول ٣/١٥٩.
(٥) المحصول ٣/١٥٩.

رأي ابن حزم في وقوع الإجمال:

ابن حزم مع القائلين بوقوع الإجمال في كتاب الله تعالى، يقول ابن حزم رحمه الله تعالى: والبيان هو بالكلام، فإذا تلاه النبي ﷺ فقد بينه، ثم إنْ كان مجملاً لا يفهم معناه من لفظه بينه حينئذٍ بوحي يوحى إليه إما متلواً أو غير متلو. كما قال تعالى: ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، ثم إن علينا بيانه﴾[1][2].

فهو إذن مع الجمهور من أهل العلم، وليس مع داود الظاهري كما نص في عبارته التي نقلناها آنفاً، وبهذا ننتهي من هذه المسألة بعون الله تعالى.

٥- المصادر التي يُستَمَدُّ منها التفسير:

حدد الإمام ابن حزم المصادر التي يستمد منها تفسير القرآن الكريم، ولا بد لنا هنا من معرفة رأيه أولاً، ثم معرفة رأي غيره من أهل العلم، وهذا ما نذكره كما يلي:

١- مصادر التفسير عند ابن حزم رحمه الله تعالى:

يقول ابن حزم: ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه، أو بكلام رسول الله ﷺ، أو بلغة العرب التي أخبر الله تعالى أنها أنزل القرآن بها، وباليقين الذي لا شك فيه أنه مراد الله تعالى[3].

فالرجل قد حددَ مصادر التفسير عنده بما ذكر هنا، وما عدا ذلك فقد نفاه، فقال: وأما بالظنون وما لا برهان عليه فمعاذ الله من هذا[4].

المصادر التي يستمد منها التفسير عند غير ابن حزم:

حدد علماء التفسير المصادر التي يستمد منها التفسير، وقد كان ما حددوه

---

(١) سورة القيامة الآية رقم ١٩.
(٢) الأحكام ١/ ٨٢.
(٣) المحلى ٨/ ٢٨٨.
(٤) المحلى ٨/ ٢٨٨.

كما يلي:

١- قال الإمام جلال الدين السيوطي: قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، فإن ما أجمل في مكانٍ فُسّرَ في مكانٍ آخر، فإن أعياه ذلك طلبه في السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما اختصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، فإن لم يجد عن أحدٍ من الصحابة رجع إلى أقوال التابعين[١].

٢- ذكر الإمام الراغب الأصفهاني العلوم التي لا بد منها للمفسر، وهي:

١- معرفة الألفاظ: وهو علم اللغة.

٢- مناسبة بعض الألفاظ إلى بعض، وهو الاشتقاق.

٣- معرفة أحكام ما يعرض الألفاظ من الأبنية والتصاريف والإعراب، وهو النحو.

٤- ما يتعلق بذات التنزيل، وهو معرفة القراءات.

٥- ما يتعلق بالأسباب التي نزلت عندها الآيات، وشرح الأقاصيص التي تنطوي عليها السور من ذكر الأنبياء عليهم السلام والقرون الماضية، وهو علم الآثار والأخبار.

٦- ذكر السنن المنقولة عن النبي عليه السلام، وعمن شهد الوحي مما اتفقوا عليه، ومما اختلفوا فيه، مما هو بيان المجمل، أو تفسير لمبهم المنبأ عنه بقوله تعالى: **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم﴾**[٢] وبقوله تعالى: **﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾**[٣] وذلك علم السنن.

---

(١) التحبير ص١٥٠، والإتقان ٢/ ١٧٥-١٧٦ بحذف يسير.

(٢) سورة النحل الآية رقم ٤٤.

(٣) سورة الأنعام الآية رقم ٩٠.

٧- معرفة الناسخ والمنسوخ، والعموم والخصوص، والإجماع والاختلاف، والمجمل والمُفَسَّر، والقياسات الشرعية، والمواضع التي يصح فيها القياس، والتي لا يصح، وهو علم أصولَ الفقه.

٨- أحكام الدين وآدابه، وآداب السياسات الثلاث التي هي سياسة النفس والأقارب والرعية، مع التمسك بالعدالة فيها، وهو علم الفقه والزهد.

٩- معرفة الأدلة العقلية، والبراهين الحقيقية، والتقسيم والتحديد، والفرق بين المعقولات والمظنونات وغير ذلك، وهو علم الكلام.

١٠- علم الموهبة[1].

هذان نقلان معبران عن مصادر استمداد التفسير عند الجماهير من أهل العلم، أحدهما مجملٌ، والآخر مفصل، وعند النظر في هذين النصين، ومقارنة ما ذكر فيهما بكلام أبي محمد بن حزم رحمه الله تعالى في مصادر استمداد التفسير يبدو لنا ما يلي:

١- يشترك ابن حزم مع الجمهور في استمداد التفسير من القرآن الكريم، والسنة المشرفة واللغة العربية التي نزل بها القرآن.

٢- يخالف ابن حزم الجمهور في استمدادهم التفسير من الأمور التالية:

١- تفسير الصحابة: ذلك لأنه عنده من باب مذهب الصحابي، وهو لا يحتج به كما هو مقرر في كتبه الأصولية.

٢- تفسير التابعين: فهو لا يرى حجةً في قول التابعي في دين الله عز وجل.

٣- علم الأخبار والآثار.

٤- علم الفقه والزهد.

---

(١) مقدمة تفسير الراغب ص٩٤-٩٥.

٥- علم أصول الفقه.

٦- علم الكلام.

٧- علم الموهبة.

وتدخل بعض هذه المسائل عنده في باب الظنون التي لا يقبلها ويستعيذ منها.

٣- وحتى في المصادر التي يقول بها، فإنه يشترط اليقين الذي لا شك فيه في عتبار هذا هو مراد الله عَزَّ وجَلَّ.

٤- يحيط ابن حزم التفسير بسياج محكم يمنع من دخول إلقاءات تلك العلوم لتي ذكرت على علم التفسير، وذلك عبر التكلفات الزائدة في الاستنباط، والإلزامات العقلية التي تنتقل من علم الكلام وغير ذلك.

٦- رأيه في التفسير بالرأي:

لا بد لنا من معرفة رأي ابن حزم في التفسير بالرأي، وذلك ضمن مدخلنا إلى نفسيره، ولذا لا بد لنا من التعريف بالتفسير بالرأي، وحكمه عند ابن حزم وسواه من أهل العلم، وهذا ما نعرض له كما يلي:

١- معنى التفسير بالرأي:

ذكر أهل العلم عدة تعريفات للتفسير بالرأي نذكر منها ما يلي:

١- قال الدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله تعالى: فالتفسير بالرأي عبارة عن نفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي. ووقوفه على أسباب النزول ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر[1].

---

١) التفسير والمفسرون ١/ ٢٥٥.

٢- وعرفه العلامة الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله بقوله: تفسير القرآن بالرأي أي: بالنظر المجرد الذي لا يخالف اللغة، بل يستعين بمناهجها، ولا يخالف السنة بل يعتمد على الصحيح من أسانيدها إن صحت عنده، ولا يناقض تفسير الصحابة المأثور، ولا أسباب النزول التي صحت بسند صحيح[١].

٣- وعرفه الشيخ مناع القطان بقوله: هو ما يعتمد فيه المفسر في بيان المعنى على فهمه الخاص، واستنباطه بالرأي المجرد[٢].

وبعد: هذه بعض تعريفات أهل العلم للتفسير بالرأي، ويمكننا بعد هذا أن نقول إن التفسير بالرأي هو: التفسير بالاجتهاد لمن تحصلت فيه أداته.

حكم التفسير بالرأي:

اختلف العلماء في حكم التفسير بالرأي، وقد كان لهم فيه الأقوال التالية:

١- القول بحرمة التفسير بالرأي، وهذا قول كثير من أهل العلم[٣]، ومن هؤلاء:

١- الإمام تقي الدين بن تيمية الذي يقول: فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام[٤].

٢- والإمام ابن كثير الذي يقول: فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام[٥].

٣- والإمام السيوطي الذي يقول: ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي

---

(١) المعجزة الكبرى ص٥١٥.

(٢) مباحث في علوم القرآن ص٣٥١.

(٣) انظر مناهل العرفان ٢/ ٥٢، وتفسير النصوص ص٢٦ فما بعدها، والتفسير والمفسرون، ٢/ ٢٥٥ فما بعدها، ومباحث في علوم القرآن ص٣٥١، ودراسات في التفسير للدوري ص٤٢-٤٩.

(٤) دقائق التفسير ١/ ١١٤.

(٥) تفسير ابن كثير ١/ ٥.

الاجتهاد من غير أصل[1]: وسواهم.

٢- القول بجواز تفسير القرآن بالرأي:

وقد ذهب إليه جملةٌ من أهل العلم، ومن هؤلاء:

١-الإمام محمد بن جرير الطبري الذي يقول: وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا من أن ما كان من تأويل آي القرآن، الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائزٍ لأحدِ القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه، وإنْ أصاب فمخطىء فيما كان من فعله بقيله فيه برأيه، لأنَّ إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارص وظان، والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم، وقد حَرَّم الله جَلَّ ثناؤه ذلك في كتابه على عباده فقال: **﴿قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾** فالقائل في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ، الذي جعل الله إليه بيانه، قائل بما لا يعلم، وإن وافق قبله ذلك في تأويله ما اراده الله به من معناه، لأن القائل فيه بغير علم، قائل على الله ما لا علم له به[2].

٢- والإمام الغزالي الذي يقول بعد توجيه الأخبار الناهية: وجاز لكل واحدِ أن يستنبط من القرآن بقدر فهمه وحَدّ عقله[3].

٣- والعلامة الكافيجي الذي يقول: وأمّا التفسير بالرأي فيما يحتاج الناس إلى معرفة ما يتضمنه اللفظ من وجوب الاعتقاد، والعمل، فأمر ورد الشرع بإيجابه، فضلاً عن الجواز، فلا يجوز أن يرد النهي عنه، والله أعلم[4] وسوى هؤلاء من أهل

---

(١) الإتقان ٢/ ١٧٩، وإنما مثلنا بهؤلاء، وإلا فهناك سوى هؤلاء وقد نصوا على حرمة التفسير بالرأي، ولا يتسع المقام لذكرهم، والله أعلم.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٣٥.

(٣) الإحياء ١/ ٢٩٠.

(٤) التيسير ص١٤٠.

العلم، ولا يتسع المقام لذكرهم.

٣- **القول بالتفصيل**: فيجوز التفسير بالرأي المحمود، ويحرم التفسير بالرأي المذموم، وهذا قول جماعةٍ من أهل العلم، ومن هؤلاء:

١- الإمام الراغب الأصفهاني الذي يقول: وذكر بعض المحققين أن المذهبين هما الغلو والتقصير، فمن اقتصر على المنقول إليه، فقد ترك كثيراً مما يحتاج إليه، ومن أجاز لكل أحد الخوض فيه، فقد عرضه للتخليط، ولم يعتبر حقيقة قوله تعالى: ﴿**ليدبروا آياته، وليتذكر أولو الألباب**﴾[١][٢].

٢- العلامة الشيخ الزرقاني رحمه الله: حيث يقول: ويمكن أنْ يجعل الخلافُ لفظياً بأن يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي على التفسير بالرأي المستوفي لشروطه الماضية، فإنه يكون حينئذٍ موافقاً لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام العرب، وهذا جائز ليس بمذموم ولا منهي عنه، ثم يحمل كلام المانعين للتفسير بالرأي على ما فقدت شروطه السابقة، فإنه يكون حينئذ مخالفاً للأدلة الشرعية واللغة العربية، وهذا غير جائز بل هو محط النهي، ومصب الذم[٣].

٣- والشيخ محمد حسين الذهبي رحمه الله حيث يقول: ولبيان ذلك نقول: الرأي قسمان: قسمٌ جارٍ على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول، مع موافقة الكتاب والسنة، ومراعاة سائر شروط التفسير، وهذا القسم جائز لا شك فيه، وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي، وقسم غير جارٍ على قوانين العربية، ولا موافق للأدلة الشرعية، ولا مستوفٍ لشرائط التفسير، وهذا هو مورد النهي، ومحط الذم[٤]. وسواهم.

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في حكم التفسير بالرأي.

---

(١) سورة ص الآية رقم ٢٩.

(٢) مقدمة تفسير الراغب ص٩٤.

(٣) مناهل العرفان ٢/٥٨.

(٤) التفسير والمفسرون ١/٢٦٤.

الأدلة:

ذكَر كل من المانعين والمجيزين أدلة لقولهم، ولا بد لنا من ذكر أدلة كل فريق منهم، وهذا ما نذكره كما يلي:

١- أدلة المانعين:

استدل القائلون بحرمة التفسير بالرأي بالأدلة التالية:

١- قول الله تعالى: ﴿**ولا تقفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا**﴾[١].

٢- قول الله تعالى: ﴿**وأنْ تقولوا على الله ما لا تعلمون**﴾[٢].

٣- وقوله تعالى: ﴿**لتبيّن للناس ما نزل إليهم**﴾[٣].

وفي وجه الاستدلال بالآيتين الأوليين قالوا: إنَّ التفسير بالرأي قول على الله بغير علم، والقول على الله بغير علمٍ منهي عنه، فالتفسير بالرأي منهي عنه[٤].

وفي وجه الاستدلال بالآية الثالثة: قالوا: أضاف البيان إليه[٥] فعلم أنه ليس لغيره شيء من البيان لمعاني القرآن[٦].

٤- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ومن قال في القرآن برأيه، فليتبوأ مقعده من النار[٧].

---

(١) سورة الإسراء الآية رقم ٣٦.
(٢) سورة الأعراف الآية رقم ٢٣.
(٣) سورة النحل الآية رقم ٤٤.
(٤) التفسير والمفسرون ١/ ٢٥٦.
(٥) الإتقان ٢/ ١٧٩.
(٦) التفسير والمفسرون ١/ ٢٥٧.
(٧) رواه الترمذي برقم ٢٩٥/ . . والطبري في تفسيره جـ١ ص٣٤.

٥- عن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **من قال في القرآن برأيه، فأصاب، فقد أخطأ**[(١)].

٦- ما ورد عن الصحابة والتابعين من الآثار التي تدل على أنهم كانوا يعظمون تفسير القرآن، ويتحرجون من القول فيه بآرائهم[(٢)].

أدلة المجيزين:

استدل من أجاز التفسير بالرأي بالأدلة التالية:

١- قول الله تعالى: **﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾**[(٣)].

٢- وقول الله تعالى: **﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب﴾**[(٤)].

٣- وقوله تعالى: **﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾**[(٥)].

ووجه الدلالة من هذه الآيات أنه تعالى حث في الآيتين الأوليين على تدبر القرآن والاعتبار بآياته، والاتعاظ بعظاته، كما دلت الآية الأخيرة على أن في القرآن ما يستنبطه أولو الألباب باجتهادهم، ويصلون إليه بأعمال عقولهم، وإذا كان الله قد حثنا على التدبر، وتعبدنا بالنظر في القرآن، واستنباط الأحكام منه، فهل يعقل أنْ يكون تأويل ما لم يستأثر الله بعلمه محظوراً على العلماء، مع أنه طريق العلم، وسبيل المعرفة العظة، لو كان ذلك لكنا ملزمين بالاتعاظ والاعتبار بما لا يفهم،

---

(١) رواه أبو داود برقم ٣٦٥٢، والترمذي برقم ٢٠٤٢ والطبري ١/ ٣٤.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٢٦٠، وفضائل القرآن لأبي عبيد ص٢٧/ ٢٢٩.

(٣) سورة محمد الآية رقم ٢٤.

(٤) سورة ص الآية رقم ٢٩.

(٥) سورة النساء الآية رقم ٨٣.

ولما توصلنا لشيء من الاستنباط، ولما فهم الكثير من كتاب الله تعالى[1].

٢- قالوا: لو كان التفسير بالرأي غير جائز لما كان الاجتهاد جائزاً، ولتعطل كثير من الأحكام، وهذا باطلٌ بيّنُ البطلان، وذلك لأن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحاً إلى اليوم أمام أربابه، والمجتهد في حكم الشرع مأجور أصاب أو أخطأ، والنبي ﷺ لم يفسر كل آيات القرآن، ولم يستخرج لنا جميع ما فيه من أحكام[2].

٣- ما ثبت من أن الصحابة رضوان الله عليهم - قرؤوا القرآن، واختلفوا في تفسيره على وجوهٍ، ومعلومٌ أنهم لم يسمعوا كل ما قالوه في تفسير القرآن من النبي ﷺ، إذ أنه لم يبين لهم كل معاني القرآن، بل بيّن لهم بعض معانيه، وبعضه الآخر توصلوا إلى معرفته بعقولهم واجتهادهم، ولو كان القول بالرأي في القرآن محظوراً لكانت الصحابة قد خالفت، ووقعت فيما حرم الله، ونحن نعيذ الصحابة من المخالفة، والجرأة على محارم الله[3].

٤- إنَّ النبي ﷺ دعا لابن عباس رضي الله عنهما، فقال في دعائه له: اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل[4]، فلو كان التأويل مقصوراً على السماع والنقل كالتنزيل، لما كان هناك فائدة لتخصيص ابن عباس بهذا الدعاء، فدل ذلك على أنَّ التأويل الذي دعا به الرسول ﷺ لابن عباس أمر آخر وراء النقل والسماع، ذلك هو التفسير بالرأي والاجتهاد وهذا بيّنٌ لا إشكال فيه[5].

وبعد: هذه أدلة المجيزين للتفسير بالرأي فيما وقفتُ عليه. وأرجو أن أكون قد تحريت المنهجية فيما أوردت، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٢٦٢، والإحياء ١/ ٢٩٠.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٢٦٢، والإحياء ١/ ٢٩٠.

(٣) التفسير والمفسرون ١/ ٢٦٢-٢٦٣، والإحياء ١/ ٢٩٠.

(٤) رواه ابن ماجه برقم ١٦٦ وأحمد ١/ ٢٦٦.

(٥) التفسير والمفسرون ١/ ٢٦٣، والإحياء ١/ ٢٩٠.

الرد على أدلة المانعين:

رَدّ المجيزون للتفسير بالرأي على أدلة المانعين، وقد كانت ردودهم كما يلي:

١- أن القائل بالظن فيما لا يوجد عليه نص قاطع، ولا دليل عقلي، إنما يستند إلى علم من الله، أي: إلى دليل قطعي منه سبحانه على صحة العمل بهذا الظن كقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾[١] وكقوله صلى الله عليه وسلم ما معناه[٢] [من اجتهد وأخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران][٣].

٢- نعم إن النبي ﷺ مأمور بالبيان، ولكنه مات، ولم يبين كل شيء، فما ورد بيانه عنه صلى الله عليه وسلم ففيه الكفاية عن فكرة من بعده، وما لم يرد عنه ففيه حينئذٍ فكرة أهل العلم بعده، فيستدلون بما ورد بيانه على ما لم يرد. والله تعالى يقول في آخر الآية: ﴿ولعلهم يتفكرون﴾[٤][٥].

٣- وقد أجيب عن الحديثين بما يلي:

١- يحمل على التفسير بلا تحصيل آلاته من العلوم.

٢- يحمل على تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

٣- يحمل على التفسير المقرر للمذهب الباطل، بأن يجعل المذهب أصلاً، والتفسير تابعاً له، فيُرد إليه بأي طريق أمكن، وإن كان ضعيفاً.

٤- يحمل على التفسير أن مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢٨٦.
(٢) رواه البخاري برقم ٧٣٥٢.
(٣) مناهل العرفان ٢/ ٥٥.
(٤) سورة النحل الآية رقم ٤٤.
(٥) التفسير والمفسرون ١/ ٢٥٧.

٥- يحمل على التفسير بالهوى[١].

٦- ويجاب عن حديث جندب أيضاً بأنه لم تثبت صحته لأن من رواته سهيل بن أبي حزم، وهو متكلم فيه، قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، وكذا قال البخاري والنسائي وضعفه ابن معين، وقال فيه الإمام أحمد: روى أحاديث منكرة[٢]، وقال فيه الترمذي: وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم[٣].

٧- ويجاب عن تورع من تورع عن تفسير القرآن بما يلي:

أ- إنما كان منهم ورعاً واحتياطاً لأنفسهم مخافة ألا يبلغوا ما كلفوا به من إصابة الحق في القول، وكانوا يرون أن التفسير شهادةً على الله بأنه عنى باللفظ كذا وكذا، فأمسكوا عنه خشية ألا يوافقوا مراد الله عز وجل.

ب- وكان منهم من يخشى أن يفسر القرآن برأيه، فيجعل في التفسير إماماً يبنى على مذهبه، ويقتفى طريقه، فربما جاء أحد المتأخرين، وفَسَّر القرآن برأيه، فوقع في الخطأ، ويقول: إمامي في التفسير بالرأي فلان من السلف.

ج- إنَّ احجامهم كان مقيداً بما لم يعرفوا وجه الصواب فيه، أما إذا عرفوا وجه الصواب، فكانوا لا يتحرجون من ابداء ما يظهر لهم ولو بطريق الظنِّ.

د- إنما أحجم من أحجم لأنه كان لا يتعين للإجابة لوجود من يقوم عنه في تفسير القرآن، بإجابة السائل، وإلا لكانوا كاتمين للعلم، وقد أمرهم الله

---

١) مفتاح السعادة ٢/ ٥٤٣-٥٤٤، والتفسير والمفسرون ١/ ٢٥٨-٢٥٩، والتحرير والتنوير ١/ ٢٤-٢٥.

٢) الميزان ١/ ٤٣٢، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٦١.

٣) التفسير والمفسرون ١/ ٢٥٩-٢٦٠، ولمحات في علوم القرآن ص١١٤، نقلاً عن كتاب الباعث على الخلاص للعراقي ص١٤٧/ ١٤٨ بتحقيق الدكتور الصباغ.

ببيانه للناس[1].

هذه ردود المجيزين على أدلة المانعين فيما وقفت عليه، والله أعلم.

الرأي الراجح:

وبعد هذه الجولة التي استعرضنا فيها مذاهب أهل العلم في حكم التفسير بالرأي، وذكرنا أدلتهم، فإن الراجح في هذه المسألة فيما يبدو لي هو قول من قال بالتفصيل على ما سبق بيانه، والله تعالى أعلم.

رأي ابن حزم في التفسير بالرأي:

بين يدي رأي ابن حزم في التفسير بالرأي لا بد لنا من إيراد ما يلي:

١- هاجم أبو محمد بن حزم الرأي المجرد هجوماً عنيفاً في كتبه، ومن كلامه في هذا: ولا يحل لأحد الحكم بالرأي[2].

٢- مراد ابن حزم بالرأي هو ما تخيلته النفس صواباً دون برهان، ولا يجوز الحكم به أصلاً[3]. وعليه فقد رتب على هذا أنَّ من أفتى بالرأي، فقد أفتى بغير علم، فقال: من أفتى بالرأي فقد أفتى بغير علم، ولا علم في الدين إلا القرآن والحديث[4].

٣- تقدمت بنا عبارته السابقة في مصادر - التفسير، ونعيدها هنا، يقول ابن حزم، ولا يجوز أنْ يفسر كلام الله تعالى إلا بكلامه، أو بكلام رسول الله ﷺ، أو بلغة العرب التي أخبر الله تعالى أنه أنزل القرآن بها، وباليقين الذي لا شك فيه أنه مراد الله تعالى[5]. وهذه العبارة تحدد مصادر التفسير عنده وهي: ١- الكتاب

---

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٢٦١.

(٢) النبذة الكافية ص٥٨.

(٣) الأحكام ١/ ٤٥.

(٤) ملخص إبطال القياس ص٥٦.

(٥) المحلى ٨/ ٢٨٨.

- السنة ٣- اللغة.

٤- يقصد بالتفسير بالمأثور: هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه[١].

٥- عند مقارنة مصادر التفسير عند ابن حزم بمعنى التفسير بالمأثور عند علماء التفسير، فإننا نجد أنه يدخل مصدران من مصادره في التفسير بالمأثور، وهما الكتاب والسنة، بينما لا يدخل المصدر الثالث في التفسير بالمأثور، وهذا المصدر هو اللغة.

٦- تقدم بنا الكلام في التفسير بالرأي بأنه تفسير القرآن بالاجتهاد وبعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها... إلى آخره[٢]، وتقدم بنا الكلام في مصادر التفسير، ومنها علم اللغة الذي يتفق في طلبه ابن حزم مع غيره.

وبعد هذا: نقول: إن ابن حزم يقول بجواز التفسير بالرأي الجائز عند جمهور المفسرين، وهو التفسير القائم على المعرفة بلغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، وباليقين الذي لا شك فيه أنه مراد الله تعالى. ويرى حرمة التفسير بالرأي الذي لا يستند إلى لغة العرب، ولذا قال: وأما بالظنون، وما لا برهان عليه فمعاذ الله من هذا[٣].

وبعد: فهذا رأي ابن حزم في التفسير بالرأي فيما توصلت إليه وفهمت عنه، معاذ الله أن نحمل الرجل ما لم يحتمل، أو نقوله ما لم يقل، لكنها أمور جمعت، عبارات قالها الرجل فوصلنا منها إلى هذا الفهم عنه، والله أعلم.

---

(١) مناهل العرفان ٢/ ١٢.

(٢) التفسير والمفسرون ١/ ٢٥٥.

(٣) المحلى ٨/ ٢٨٨.

٧- تعريفه ببعض كتب التفسير وعلوم القرآن:

عَرَّف ابن حزم ببعض كتب التفسير وعلوم القرآن، وهذه الكتب قد صنفها علماء من الأندلس، وقد كان تعريفه بها خلال ذكره لمحاسن الأندلس، والكتب التي عرف بها هي كما يلي:

١- تفسير بقي بن مخلد[١]:

قال ابن حزم في رسالة فضل الأندلس: وفي تفسير القرآن: كتابُ أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد، فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا أستثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسيرٌ مثله، ولا تفسير محمد بن جرير ولا غيره[٢].

قلت: وكتاب بقي قد فقد، ولا يعرف عنه إلا وصفه في الكتب، والله المستعان.

٢- أحكام القرآن: لابن آمنة الحجاري[٣].

٣- أحكام القرآن: للقاضي أبي الحكم المنذر بن سعيد البلوطي[٤].

قال أبو محمد في رسالة فضل الأندلس: ومنها في أحكام القرآن: كتاب ابن آمنة الحجاري، وكان شافعي المذهب بصيراً بالكلام على اختياره، وكتاب القاضي أبي

---

(١) هو: بقي بن مخلد بن يزيد أبو عبد الرحمن الأندلسي، أحد الأعلام، صاحب التفسير والمسند، عدد شيوخه مئتان وأربعة وثمانون رجلاً، وكان إماماً زاهداً صادقاً كثير التنور مجاب الدعوة، قليل المثل، بحراً في العلم، ولد سنة ٢٠١هـ وتوفي سنة ٢٨٦هـ. انظر طبقات المفسرين من ٤٠/٤٢ وبغية الملتمس ص٢٢٩، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٢٦٩.

(٢) رسائل ابن حزم ٢/ ١٧٨.

(٣) هو عبد الله بن مطرق بن محمد المعروف بابن آمنة، متحرر فقيه، ومن أهل قرطبة رحل إلى الشرق، ورجع إلى بلاده مات سنة ٣٤٠هـ انظر معجم المؤلفين ٦/ ١٥٣.

(٤) منذر بن سعيد البلوطي: أبو الحكم: أديب نحوي خطيب فقيه، من القضاة، سمع بالأندلس، ورحل إلى مكة ومصر، وولي القضاء مات سنة ٣٥٥هـ. انظر تاريخ ابن القرطبي ٢/ ١٤٢/ ١٤٣.

الحكم منذر بن سعيد، وكان داودي المذهب، قوياً على الانتصار له، وكلاهما في أحكام القرآن غاية[1].

٤- أحكام القرآن لقاسم بن أصبغ:

قال ابن حزم: ولقاسم بن أصبغ هذا تآليفٌ حسانٌ جداً، منها أحكام القرآن على أبواب كتاب إسماعيل وكلامه[2].

٥- قال ابن حزم: ومنها كتاب الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء والحجة لكلٍ منهما[3].

وبعد: فهذه هي الكتب التي عرف بها ابن حزم فيما وقفت عليه، ويلحظ في هذه الكتب إنها قد ضاعت فيما ضاع من كتب السابقين، ولولا أن الله قيض ابن حزم لوصفها، وذكرها للدارسين لما تسنى للدارسين معرفة شيء عنها.

٨- التنبيه على بعض الإسرائيليات:

نبه الإمام ابن حزم على بعض الإسرائيليات، ولا يفوتنا في هذه الدراسة المعقودة لجمع تفسيره أن ننقل كلامه في هذه المسألة، وقبل ذلك لا بد لنا من إيراد فكرة سريعة نعرِّف فيها بمعنى الإسرائيليات، وحكمها بين يدي كلامه، وهذا ما نذكره كما يلي:

معنى الإسرائيليات:

الإسرائيليات: جمع اسرائيلية، ويعنون بها القصة المنقولة عن بني إسرائيل[4].

---

(١) ٢/١٧٩.
(٢) ٢/١٧٩.
(٣) ٢/١٧٩.
(٤) بحوث في أصول التفسير ص١٤٣.

حكم رواية الإسرائيليات:

نظر علماء التفسير إلى الإسرائيليات وحكم روايتها، ولذا قسموها إلى عدة أقسام كما يلي:

١- قال ابن تيمية رحمه الله تعالى:

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام:

١- أحدها ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

٢- والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

٣- والثالث: ما هو مسكوت عنه ولا هو من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به، ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم[١]. قلت يقصد حديث: بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج[٢].

هذه لمحة سريعة عن حكم رواية الإسرائيليات[٣]، نقدم بها لتنبيه ابن حزم على بعض الأخبار الإسرائيلية، ولنعطي القارىء الكريم فكرة، عن هذا الموضوع المهم الذي استأهل من أبي محمد بن حزم أن ينبه على بعض القصص فيه.

التنبيه على بعض الإسرائيليات:

نبه ابن حزم على بعض الأخبار الإسرائيلية، وقد كان ما نبه عليه كما يلي:

١- قال عن قصة دعاء موسى وهارون، وتسميتهما داعيين: وفي هذا الاحتجاج من الغثاثة والبرد والسقوط والمجاهرة بالقبيح ما فيه، لأنه يقال له قبل كل شيء:

---

(١) مقدمه في التفسير لابن تيمية ضمن دقائق التفسير ص١/ ١١٢.

(٢) رواه البخاري برقم ٣٤٦١.

(٣) للإستزادة ينظر: دقائق التفسير ١/ ١١٤، والتفسير والمفسرون ١/ ١٦٥-١٨٠، وبحوث في أصول التفسير ص١٤٧-١٦٢ وغيرها.

من أخبرك أنَّ موسى عليه السلام دعا ولم يؤمن؟ وأن هارون أمَّنَ ولم يدع؟ وهذا شيء إنما قاله بعض المفسرين بغير إسنادٍ إلى النبي ﷺ، ومثل هذا لا يؤخذ إلا عن النبي ﷺ أو عن كافةٍ تنقل عن مثلها إلى ما هنالك، فمن فاته هذان الوجهان، فقد فاته الحق، ولم يبق بيده إلا المجاهرة بالكذب، وأنْ يقفو ما ليس له به علم، أو أن يروي ذلك عن إبليس الملعون، فإنه قد أدرك لا محالة تلك المشاهد كلها إلا أنه غير ثقة[1].

٢- وقال عن قصة قتيل بني إسرائيل، وكلامه بعد ضربه ببعض البقرة: وهذا ليس في نص القرآن، وإنما فيه ذكر قتل النفس والتداري فيها، وذبح البقرة وضربه ببعضها، وكذلك يحيي الله الموتى، فمن زاد على ما ذكرنا في تفسير هذه الآية، فقد كذب وادعى ما لا علم لديه، فكيف أن يستبيح بذلك دماً حراماً، ويعطي مدعياً بدعواه، وقد حرم الله تعالى ذلك. فمن أعجب ممن يحتج بخرافات بني إسرائيل التي لم تأت في نصٍ، ولا في نقل كافةٍ، ولا في خبر مسندٍ إلى رسول الله ﷺ في مثل هذه العظائم. هذا مع أن تلك الخرافة ليست في ذكر قسامةٍ أصلاً، ولا أنه لا يحلف في القسامة إلا اثنان فصاعداً، فهذه الزوائد من أين أخرجت[2].

٣- ويقول أيضاً عن قصة بقرة بني إسرائيل: وهذه مرسلات، وموقوف لو أتت فيما أنزل علينا ما جاز الاحتجاج بها أصلاً، فكيف فيما أنزل على غيرنا بها وليس في القرآن نص بشيء مما ذكر في هذه الأخبار أكثر من أنهم تداروا في نفس مقتولة منهم، فأمرهم عز وجل أن يذبحوا بقرة، فيضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى، ويريكم آياته لعلكم تعقلون، ولم يقل تعالى في القرآن إن الميت قال: فلان قتلني، ولا إنه صدق في ذلك، ولا إنه أقيد به، وكل من زاد على القرآن شيئاً بغير نصٍ من الرسول عليه السلام، فقد أتى عظيمة[3].

---

(١) الأحكام ٩/ ١٦٢.
(٢) الأحكام ٥/ ١٦٣-١٦٤.
(٣) الأحكام ٥/ ١٦٥-١٦٦.

٤-ويقول عن قصة هاروت وماروت: وذلك من نحو ما ذكر فيها انَّ ملكين زنيا، وقتلا النفس التي حرم الله تعالى وشربا الخمر، وقد نزه الله تعالى الملائكة عن ذلك، وأن الزهرة كانت زانية فمسخت كوكباً مضيئاً يهتدى به في البر والبحر، حتى أدت هذه الروايات الفاسدة بعض أهل الإلحاد إلى أن قال لو كان هذا لما بقيت محصنة، إلا زنت لتمسخ كوكباً[١].

٥-وقال عن قصة حكم سليمان بين المتخاصمين: هذا مما اختلف فيه فادعى قوم فيها دعاوى من أن سليمان عليه السلام كلف أصحاب الغنم جبر ما أفسدت من الزرع أو الكرم ليلاً، وهذا باطلٌ لأنه ليس ذلك في الآية، ولا صحَّ عن النبي ﷺ، وإنما ذكر في بعض التفاسير التي لا تصح[٢].

٦-وقال عن قصة هم يوسف بامرأة العزيز، والتي ذكر فيها أن يوسف عليه السلام قعد من امرأة العزيز مقعد الرجل من امرأته، وقد نزه الله تعالى أنبيائه عن ذلك، وهذا كثير جداً[٣].

وبعد: فهذا ما وقفنا عليه من تنبيه أبي محمد بن حزم على روايات إسرائيلية يذكرها أهل التفسير، وبيان بطلانها، وبهذا ننتهي من القواعد والفوائد التي جعلناها مقدمة لما وقفنا عليه من تفسيره، لتكون هذه مدخلاً إلى تفسيره، وذلك بقصد لفت النظر إلى علوم هذا الرجل الموسوعي، وتلك الشخصية العلمية المظلومة التي ما أحسن كثير من الباحثين التعامل معها كما يجب أن يتعامل به مع العلماء، ففاتهم الخير الكثير، والعطاء الثر الذي حوته كتب ابن حزم رحمه الله، وبهذا نزلف إلى ما أردناه من جمع تفسيره بعون الله تعالى.

---

(١) الأحكام ٥/١٦٦-١٦٧.
(٢) الأحكام ٥/١٦٦.
(٣) الأحكام ٥/١٦٧.

تفسير ابن حزم رحمه الله تعالى:

١- تفسير سورة البقرة:

الآية رقم ٣٥: **﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة، وكلا منها رغداً حيث شئتما، ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾.**

١- حول جنة آدم يقول أبو محمد بن حزم: وكان القاضي منذر بن سعيد يذهب إلى أنَّ الجنة والنار مخلوقتان إلا أنه كان يقول إنها ليست التي كان فيها آدم عليه السلام وامرأته، واحتج في ذلك بأشياء منها أنه لو كانت جنة الخلد لما أكل من الشجرة رجاء أنْ يكون من الخالدين.

واحتج أيضاً بأن جنة الخلد لا كذب فيها، وقد كذب فيها إبليس، وقال: من دخل الجنة لم يخرج منها، وآدم وامرأته عليهما السلام قد خرجا منها.

قال أبو محمد: كل هذا لا دليل له فيه أما قوله إن آدم عليه السلام أكل من الشجرة رجاء أنْ يكون من الخالدين، فقد علمنا أن أكله من الشجرة لم يكن ظنه فيه صواباً، ولا أكله لها صواباً، وإنما كان ظناً، ولا حجة فيما كان هذه صفته، والله عز وجل لم يخبره أنه مخلدٌ في الجنة. بل قد كان في علم الله تعالى أنه سيخرجه منها، فأكل عليه السلام من الشجرة رجاء الخلد الذي لم يضمن ولا تيقن به لنفسه، واما قوله إن الجنة لا كذب فيها. وأن من دخلها لم يخرج منها، وقد كذب فيها إبليس، وقد خرج منها آدم وامرأته، فهذا لا حجة له فيه، وإنما تكون كذلك إذا كانت جزاءاً لأهلها كما أخبر عز وجل عنها حيث يقول: **﴿لا تسمع فيها لاغية﴾**[1] فإنما هذا على المستأنف لا على ما سلف، ولا نص معه على ما ادعى، ولا إجماع، واحتج أيضاً بقول الله عز وجلَّ لآدم عليه السلام **﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى﴾**[2] قال: وقد عري فيها آدم عليه السلام. قال أبو محمد: وهذا لا حجة له فيه بل هو حجة عليه لأن الله عَزَّ وجَلَّ وصف الجنة التي أسكن فيها آدم

(١) سورة الغاشية الآية رقم ١١.

(٢) سورة طه الآية رقم ١١٩.

بأنها لا يجاعُ فيها و لا يعرى ولا يظمأ فيها، ولا يضحى، وهذه صفة الجنة بلا شك، وليس في شيء مما دون السماء مكان هذه صفته بلا شك. بل كل موضع دون السماء فإنه لا بد أن يجاع فيه ويعرى ويظمأ ويضحى، ولا بد من ذلكَ ضرورة. فصح أنه إنما سكن المكان الذي هذه صفته، وليس هذا غير الجنة البتة، وإنما عري آدم حين أكل من الشجرة، فأهبط عقوبة. وقال أيضاً: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لا يرون فيها شمساً ولا زمهريراً﴾[1] وأخبر آدم أنه لا يضحى. قال أبو محمد: وهذا أعظم حجة عليه لأنه لو كان في المكان الذي هو فيه شمس لأضحى فيه ولا بد، فصح أن الجنة التي أسكن فيها آدم كانت لا شمس فيها، فهي جنة الخلد بلا شك. وأيضاً فإن قوله عز وجل: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ إشارة بالألف واللام ولا يكون ذلك إلا على معهود، ولا تنطلق الجنة هكذا إلا على جنة الخلد، ولا ينطلق هذا الاسم على غيرها إلا بالإضافة، وأيضاً فلو سكن آدم عليه السلام جنةً في الأرض لما كان في إخراجه منها إلى غيرها من الأرض عقوبة بل قد بيَّنَ تعالى إنها ليست في الأرض بقوله تعالى: ﴿اهبطوا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو، ولكم في الأرض مستقرٌ ومتاع إلى حين﴾[2] فَصَحَّ يقينا بالنص أنه قد أهبط من الجنة إلى الأرض فصح أنها لم تكن في الأرض البتة، وبالله تعالى التوفيق[3].

آراء المفسرين في جنة آدم:

اختلف المفسرون في جنة آدم عليه السلام التي أهبط منها، وكان لهم فيها الأقوال التالية[4]:

١- إنها دار الثواب للمؤمنين يوم القيامة: وهذا رأي أهل السنة والجماعة.

---

(١) سورة الدهر الآية رقم ١٣.
(٢) سورة البقرة الآية رقم ٣٦.
(٣) الفصل ٤/٦٨-٦٩.
(٤) المحرر ١/٢٤٩-٢٥٠، وروح المعاني ١/ ٢٣٣، وتفسير الرازي ٣/ ٣/ ٤ ومفتاح دار السعادة ١/ ٢٠، وتفسير ابن كثير ١/٧٨-٧٩، وتفسير القرطبي جـ١ ص٢٥٨ - ٢٥٩.

٢-إنها جنة أخرى خلقها الله امتحاناً لآدم عليه السلام، وكانت بستاناً في لأرض بين فارس وكرمان، وقيل بأرض عدن، وقيل بفلسطين كورة بالشام، ولم كن الجنة المعروفة: وهذا رأي المعتزلة وأبي مسلم الأصفهاني، ومنذر بن عيد البلوطي.

٣-التوقف: وهذا رأي الرازي في تفسيره: وقال: لإمكان الجميع، وعدم وصول إلى القطع.

الأدلة:

استدل كل من الفريقين بالأدلة التي نذكرها كما يلي:

أدلة من قال بأنها دار الثواب التي وعد بها المؤمنون في الآخرة:

استدل جمهور أهل العلم على القول بأنَّ جنة آدم هي دار الثواب والآخرة بما ي:

١-حديث أبي هريرة وحذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: يجمع الله عَز وجَلَّ اس حتى يزلف لهم الجنة، فيأتون آدم عليه السلام، فيقولون: يا أبانا استفتح لنا جنة، فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم... الحديث[1].

قالوا: فهذا يدل على أن الجنة التي أخرج منها آدم هي بعينها التي يطلب فيها أن ستفتحها لهم[2].

٢-قالوا: ويدل عليه أنَّ الله سبحانه ﴿قال يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ إلى له: ﴿اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدو، ولكم في الأرض مستقرٌ ومتاعٌ إلى حين﴾ يب قوله: اهبطوا فدل على أنهم لم يكونوا أولاً في الأرض[3].

---

١) صحيح مسلم جـ٣ ص٧٠-٧٢.

٢) مفتاح دار السعادة ١/ ١٤-١٥.

٣) مفتاح دار السعادة ١/ ١٥.

٣- وأيضاً فإنه سبحانه وصف الجنة التي أسكنها آدم بصفات لا تكون في الجنة الدنيوية فقال تعالى: ﴿**إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وأنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى**﴾[١]. وهذا لا يكون في الدنيا أصلاً. ولو كان الرجل في أطيب منازلها، فلا بد أن يعرض له الجوع والظمأ والتعري والضحى للشمس[٢].

٤- وأيضاً فإنها لو كانت الجنة في الدنيا لعلم آدم كذب إبليس في قوله: ﴿**هل أدلك على شجرة الخلد وملكٍ لا يبلى**﴾ فإن آدم كان يعلم أنَّ الدنيا منقضية فانية، وأن ملكها يبلى[٣].

٥- وأيضاً فإن قصة آدم في البقرة ظاهرة جداً في أنَّ الجنة التي أخرج منها فوق السماء، فإنه سبحانه قال: ﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين، وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة، وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين، فأزلهما الشيطان عنها، فأخرجهما مما كانا فيه، وقلنا اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدو، ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين، فتلقى آدم من ربه كلماتٍ فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم**﴾[٤] ثم قال تعالى: ﴿**قلنا اهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم، ولا هم يحزنون**﴾[٥] وهذا الإهباط الثاني لا بد أنْ يكون غير الأول. وهو اهباطه من السماء إلى الأرض، وحينئذٍ فتكون الجنة التي اهبطوا منها أولاً فوق السماء، وهي جنة الخلد[٦].

هذه أدلة الجمهور على ما ذهبوا إليها فيما وقفت عليه، والله أعلم.

---

(١) سورة طه الآية رقم ١١٨-١١٩.

(٢) مفتاح دار السعادة ١/ ١٥.

(٣) مفتاح دار السعادة ١/ ١٥.

(٤) سورة البقرة الآيات رقم ٣٤-٣٧.

(٥) سورة البقرة الآية رقم ٣٨.

(٦) مفتاح دار السعادة ١/ ١٥.

٢- أدلة القائلين بأنها جنة في الأرض.

استدل القائلون بأن جنة آدم في الأرض بالأدلة التالية:

١- إن الله سبحانه لما خلق آدم أعلمه أنَّ لعمره أجلاً ينتهي إليه، وأنه لم يخلقه قاء[١].

٢- وأيضاً فمن المعلوم الذي لا يخالف فيه مسلم أنّ الله سبحانه خلق آدم من ب، وهو تراب هذه الأرض بلا ريب[٢].

٣- قوله تعالى: ﴿وأما الذين سُعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات لأرض إلا ما شاء ربك عطاءً غير مجذوذ﴾[٣] فأخبر سبحانه أنَّ هذا العطاء في جنة خلد غير مقطوع، وما أعطيه آدم فقد انقطع، فلم تكن تلك جنة الخلد[٤].

٤- وأيضاً فلا نزاع في أن الله تعالى خلق آدم في الأرض كما تقدم، ولم يذكر قصته أنه نقله إلى السماء، ولو كان تعالى قد نقله إلى السماء لكان هذا أولى لذكر، لأنه من أعظم أنواع النعم عليه، وأكبر أسباب تفضيله وتشريفه، وأبلغ في ان آيات قدرته وربوبيته وحكمته، وأبلغ في بيان المقصود في عاقبة المعصية، هو الإهباط من السماء التي نقل إليها كما ذكر ذلك في حق إبليس، بحيث لم جيء في القرآن ولا في السنة حرف واحدٌ أنه نقله إلى السماء ورفعه إليها بعد خلقه ي الأرض علم أن الجنة التي أدخلها لم تكن هي جنة الخلد التي فوق سموات[٥].

٥- وأيضاً فإنه سبحانه قد أخبر في كتابه أنه لم يخلق عباده عبثاً ولا سدى،

---

(١) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٥.
(٢) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٧.
(٣) سورة هود الآية رقم ١٠٨.
(٤) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨.
(٥) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨.

وأنكر على من زعم ذلك فدل على أن هذا منافٍ لحكمته، ولو كانت جنة آدم هي جنة الخلد لكانوا قد خلقوا في دار لا يؤمرون فيها ولا ينهون، وهذا باطلٌ بقوله ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى﴾[1] قال الشافعي وغيره: معطلاً لا يؤمر ولا ينهى، وقال ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً﴾[2] فهو تعالى لم يخلقهم عبثاً ولا تركهم سدى، وجنة الخلد لا تكليف فيها[3].

٦- وأيضاً فإنه خلقها جزاءاً للعاملين بقوله تعالى: ﴿فنعم أجر العاملين﴾[4] وجزاءاً للمتقين بقوله: ﴿ولنعم دار المتقين﴾[5] ودار الثواب بقوله: ﴿ثواباً من عند الله﴾[6] فلم يكن ليسكنها إلا من خلقها لهم من العاملين، ومن المتقين، ومن تبعهم من ذرياتهم وغيرهم من الحور والولدان[7].

وبعد: فهذه أهم أدلة القائلين بأنها في الأرض، والحمد لله رب العالمين.

القول الراجح:

وبعد هذه الجولة التي استعرضنا فيها أدلة الفريقين، فإن الراجح في هذا هو قول الجمهور، وذلك لقوة أدلتهم، وهذا ما رجحه ابن حزم رحمه الله تعالى: والحق أنَّ كلاً من الفريقين قد رَدَّ على أدلة مخالفيه، وقد جمع ردودهم الإمام ابن القيم في كتابه مفتاح دار السعادة فمن أراد الاستزادة عاد إليه، والله أعلم.

٢- ﴿ولا تقربا هذه الشجرة، فتكونا من الظالمين﴾ قال ابن حزم: أي

---

(١) سورة القيامة الآية رقم ٣٦.
(٢) سورة المؤمنون الآية رقم ١٥٥.
(٣) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨.
(٤) سورة الزمر الآية رقم ٧٤.
(٥) سورة النحل الآية رقم ٣٠.
(٦) سورة آل عمران الآية رقم ١٩٥.
(٧) مفتاح دار السعادة ١/ ٢٨.

لمين لأنفسكما[1].

آراء المفسرين: نذكر شذرة من أقوال المفسرين كما يلي:

١- قال الطبري: فإنه يعني به فتكونا من المتعدين إلى غير ما أذن لهم، وأبيح م فيه[2].

وقال الألوسي: أي الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعصية، أو نقصوا حظوظهم باشرة ما يخل بالكرامة والنعيم، أو تعدوا حدود الله تعالى[3].

٣- وقال الماتوريدي: أي ضارين: لأن كل ظالم ضار نفسه في الدارين ميعاً[4].

٤- وقال النسفي من الذين ظلموا أنفسهم، أو من الضارين أنفسهم[5].

ول الراجح: أن وصف ظالمين هنا يعم كل ما ذكره هؤلاء، والله تعالى أعلم.

- الآية رقم ٧١: ﴿... **لا ذلول تثير الأرض**﴾ قال ابن حزم: والمثيرة: بقرة حرث[6].

آراء المفسرين.

يكاد المفسرون يطبقون على هذا المعنى، وإليك قول ابن قتيبة في تفسيرها: أي لها للزراعة. ويقال للبقرة المثيرة[7]. وهذا على سبيل المثال فقط.

) الفصل ٤/٣.
) الطبري ١/ ٢٣٤.
) روح المعاني ١/ ٢٣٥.
) تأويلات أهل السنة ١/ ١٠٦.
) تفسير النسفي ١/ ٤٢.
) المحلى ٦/ ٤٥.
) تفسير غريب القرآن ص٥٤، وانظر تفسير الطبري ١/ ٣٥١.

الآية رقم ١٠٢: **﴿وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت، وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر...﴾**.

قال ابن حزم: فصَحَّ أنَّ هاروت وماروت المذكورين في القرآن لا يخلو أمرهما من أحد وجهين لا ثالث لهما. إما أن يكونا حيين من أحياء الجن كما روينا عن خالدبن أبي عمران وغيره، وموضعهما حينئذٍ في الجو بدل من الشياطين. كأنه قال: ولكن الشياطين كفروا هاروت وماروت. ويكون الوقوف على قوله: وما أنزل على الملكين ببابل، ويتم الكلام هنا. وإما أنْ يكونا ملكين أنزل الله عَزَّ وجَلَّ عليهما شريعة حق، ثم مسخهما، فصارت كفراً كما فعل بشريعة موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام، فتمادى الشيطان تعليمها، وهي بعد كفر، كأنه قال: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر، وما أنزل على الملكين هاروت وماروت[١]. وقال عن الوجه الثاني: وهذا التفسير الأخير هو نص الآية دون تكلفِ تأويل، ولا تقديم ولا تأخير، ولا زيادة في الآية، ولا نقص فيها، بل هو ظاهرها، والحق المقطوع به عند الله يقيناً[٢].

هذا وقد نقل عنه الإمام ابن كثير القول الأول. فقال: قال ابن حزم: قبيلان من الجن، ثم عقب عليه بقوله: - هذا غريب وبعيد عن اللفظ[٣].

١- آراء المفسرين:

لأهل التفسير في معنى هاروت وماروت الأقوال التالية:

١- إنهما علجان من أهل بابل، وهو قول الضحاك بن مزاحم[٤].
٢- إنهما ملكان أنزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله للناس[٥].

---

(١) الفصل ٣/ ١٤٥-١٤٦.
(٢) الفصل ٣/ ١٤٦، ٤/ ٤٦-٤٧.
(٣) البداية ١/ ٤٨.
(٤) تفسير ابن كثير ١/ ١٣٧، والدر المنثور ١/ ٢٣٦.
(٥) تفسير البيضاوي ص٢١، وتأويلات أهل السنة ١/ ٢٠٥، والكشاف ١/ ١٧٣، والدر =

٣- وقال الحسن: لم يكونا ملكين، ولكنهما كانا رجلين فاسقين متمردين[١].

٤- وكان ابن عباس يقول: الملكين من الملوك[٢].

٥- إنهما جبريل وميكائيل[٣].

٦- إنهما حيّان من أحياء الجن كما حكاه ابن حزم كما تقدم.

٧- إنهما كانا رجلين يتظاهران بالتقوى والصلاح في بابل، وكانا يعلمان الناس سحر، وبلغ اعتقاد الناس بهما أنْ ظنوا أنهما ملكان من السماء، وما يعلمانه ناس هو بوحي من الله - وبلغ مكر هذين الرجلين ومحافظتهما على اعتقاد الناس حسن فيهما أنهما صارا يقولان لكل من أراد أن يتعلم منهما: إنما نحن فتنة فلا كفر[٤].

وبعد:

فهذه أقوال أهل العلم من المفسرين في هاروت وماروت، وهي صادرة عن جتهاد، وليس هناك نص صحيح يشهد لأحدها، والراجح من هذه الأقوال عندي و أنهما ملكين أنزلا لابتلاء الناس بعلم السحر كما يفيده ظاهر قوله ﴿الملكين﴾ الله أعلم، وهو ما رجحه الإمام ابن حزم كما تقدم من كلامه.

الآية رقم ١٠٦: ﴿**ما ننسخ من آيةٍ أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها**﴾ قال ن حزم: وقد قرىء أو ننسها، ومعنى اللفظين مختلف، فالنسخ قد بينا معناه وهو نع الحكم، وأما **ننسها** فمعناه من النسيان، وهو رفع اللفظ جملةً، وأما ننسأها و من التأخير، ومعناه أن يؤخر العمل بها إلى مدةٍ معلومة، ويفعل الله من ذلك ما

١/٢٣٦.
) تأويلات أهل السنة ١/٢٠٥.
) معاني القرآن للفراء ١/٦٤.
) الدر المنثور ١/٢٣٦.
) محاسن التأويل جـ٢ ص١١٠، والتحرير ١/٦١٩.

شاء لا معقب لحكمه[1].

أقوال المفسرين: لم يخرج ابن حزم عن رأي المفسرين في هذه الكلمة، وقد كان لهم فيها أكثر من تفسير، وقد أوجز ذلك أبو عبيدة فقال: أو ننسها: من النسيان، نذهب بها، ومَنْ همزها جعلها من نؤخرها من التأخير، ومن قال: ننسوها كان مجازها نمضيها وقال جرير:

ولا أنسأتكم غضبي، ونسأت الناقة: سقتها، وقال طرفة:

وعَنْسٍ كألواح الإران نسأتها على لاحبٍ كأنه ظهر بُرْجد

يعني: أنه يسوقها ويمضيها[2].

الآية رقم ١٩٠: ﴿ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾ قال ابن حزم: والاعتداء هو: تجاوز الواجب[3].

آراء المفسرين: بهذا المعنى الذي ذكره ابن حزم فَسَّر المفسرون هذه الآية، فمن ذلك قول الطبري رحمه الله تعالى: الذين يجاوزون حدوده، فيستحلون ما حرمه الله عليهم من قتل هؤلاء الذين حرم الله قتلهم من نساء المشركين وذراريهم[4]، وقول الراغب: والاعتداء: مجاوزة الحق[5] وقول الآلوسي: المتجاوزين ما حُدَّ لهم[6]. هذا على سبيل المثال، وهذا يدلل على أن الرجل لم يخرج عما قاله غيره من أهل التفسير ممن تقدم، وعلى العلم الغزير باللغة العربية، والاستحضار المتين لمفرداتها، وذلك الذي مكنه من تفسير آي كتاب الله تعالى وفق هذه اللغة التي نص

---

(١) الأحكام ٤/ ٦٥.

(٢) مجاز القرآن ١/ ٤٩-٥٠، وقارن الطبري ١/ ٤٧٦-٤٧٨، وتفسير غريب القرآن ص٦٠/ ٦١.

(٣) الأحكام ٢/ ٤٠.

(٤) الطبري ٢/ ١٩٠.

(٥) المفردات ص٣٢٦.

(٦) روح المعاني ٢/ ٧٥.

الرجل على كونها مصدراً من مصادر التفسير كما تقدم بيانه في مقدمات هذا التفسير بحمد الله تعالى، وهذا يحفز طلبة العلم إلى لزوم استقراء النظرات اللغوية الثاقبة التي ذخرت بها مؤلفات هذا الرجل الموسوعي. تلك التي حوَت فوائد في علوم الإسلام تحتاج إلى من ينظمها في عقدٍ واحدٍ لتكون بين أيدي الدارسين، وفي متناول الباحثين، ليروا من علم الرجل ما حبس، والله أعلم.

الآية رقم ١٩٣: **﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله...﴾** قال ابن حزم: الدين في القرآن واللغة يكون الشريعة، ويكون الحكم، ويكون الجزاء، فالجزاء في الآخرة إلى الله تعالى لا إلينا، والشريعة قد صَحَّ أنْ نقرهم على ما يعتقدون إذا كانوا أهل كتاب، فبقي الحكم، فوجب أنْ يكون كله حكم الله كما أمر[١]. وقال أيضاً: الدين، الحكم.

آراء المفسرين: لأهل التفسير في كلمة دين هنا الآراء التالية:

١- أنها بمعنى الطاعة والشرع[٢].

٢- أنها بمعنى الشرع فقط[٣].

٣- أنها بمعنى الحكم[٤].

ويلحظ أن تفسير ابن حزم قائم على الجمع ثم السبر والتقسيم، فقد جمع معاني الكلمة في القرآن واللغة ثم أخرج منها مالا يكون معنى لهذه الآية هنا، ثم انتهى إلى المعنى الذي يختاره، ويقول به.

والراجح هنا: أن المراد بالدين في الآية الحكم والله تعالى أعلم.

الآية رقم ١٩٦: **﴿فإن أحصرتم...﴾** قال ابن حزم: فصح أن الإحصار

---

(١) المحلى ٩/٤٢٦، ١٠/٢٧٧.

(٢) المحرر ٢/١٤٢.

(٣) ابن كثير ١/٢٣٧، والكشاف ١/٢٣٦.

(٤) تأويلات أهل السنة ١/٣٩٤.

والحصر بمعنى واحدٍ، وأنهما اسمان يقعان على كل مانعٍ من عدوٍ أو مرضٍ أو غير ذلك أي شيءٍ كان[1].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى الإحصار الآراء التالية:

١- هو كل مانعٍ أو حابسٍ منع المحرم، وحبسه عن العمل الذي فرضه الله عليه في إحرامه ووصوله إلى البيت الحرام. وهذا قول مجاهد وعطاء وقتادة وعروة بن الزبير وابن عباس[2]، وهو أيضاً: رأي الفراء في معاني القرآن[3]، ورأي ابن قتيبة في كتابه تفسير غريب القرآن[4]، وغيرهم وهو رأي أبي حنيفة[5].

قال الطبري: وعلة من قال بهذه المقولة أن الإحصار في معناه في كلام العرب: منع العلة من المرض وأشباهه غير القهر والغلبة من قاهرٍ أو غالب إلا غلبه علة من مرض أو لدغٍ أو جراحة، أو ذهاب نفقةٍ، أو كسر راحلة، فأما منع العدو، وحبس حابسٍ في سجن، وغلبة غالبٍ حائل بين المحرم والوصول إلى البيت من سلطانٍ أو انسانَ قاهرٍ مانع، فإن ذلك إنما تسميه العرب حصراً لا إحصاراً[6].

قالوا: ومما يدل على ذلك قول الله جَلَّ ثناؤه: **﴿وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً﴾**[7] يعني به حاصراً أي حابساً[8].

قالوا: ولو كان حبس القاهر الغالب من غير العلل التي وصفنا يسمى إحصاراً لوجب أن يقال: قد أحصر العدو، قالوا: وفي اجتماع لغات العرب على حُوصر

---

(١) المحلى ٧/ ٢٠٤.
(٢) تفسير الطبري ٢/ ٢١٢-٢١٣.
(٣) معاني القرآن ١/ ١١٧-١١٨.
(٤) تفسير غريب القرآن ص٧٨.
(٥) روح المعاني ٢/ ٨٠.
(٦) الطبري ٢/ ٢١٣.
(٧) سورة الإسراء الآية رقم ٨.
(٨) الطبري ٢/ ٢١٣.

العدو، والعدو محاصر، دون أحصر العدو، وهم محصرون، وأحصر الرجل بالعلة من المرض والخوف، أكبر الدلالة على أن الله جَلَّ ثناؤه إنما عنى بقوله: «فإن (أحصرتم) بمرضٍ أو خوفٍ أو علةٍ مانعةٍ»[1].

قالوا: وإنما جعلنا حبس العدو ومنعه المحرم من الوصول إلى البيت، بمعنى حصر المرض قياساً على ما جعل الله جَلَّ ثناؤه من ذلك للمريض الذي منعه المرض من الوصول إلى البيت، لا بدلالة ظاهر قوله: ﴿فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي﴾ إذ كان حبس العدو والسلطان والقاهر علةٌ مانعةٌ نظيرة العلة المانعة من المرض والكسر[2].

٢- أنَّ الإحصار هو حبس العدو عن الوصول إلى البيت، أو حبس قاهرٍ من بني آدم. قالوا: فأما العلل العارضة في الأبدان كالمرض والجراح وما أشبهها، فإن ذلك غير داخلٍ في قوله: «فإن أحصرتم»[3] وهو مروي عن ابن عمر، وطاووس، والزهري، وزيد بن أسلم[4]. وابن عباس ومالك بن أنس[5]، والشافعي[6].

الأدلة:

استدل كل من أهل المذهبَيْن بأدلة ذكروها، ونحن نجملها كما يلي:

١- أدلة القائلين بأن الإحصار يكون بالمرض وغيره.

استدل القائلون بهذا بالأدلة التالية:

١-عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت

---

(١) الطبري ٢/ ٢١٣-٢١٤.
(٢) الطبري ٢/ ٢١٤.
(٣) الطبري ٢/ ٢١٤.
(٤) ابن كثير ١/ ٢٣١.
(٥) الطبري ٢/ ٢١٤-٢١٥.
(٦) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١١٩.

الزبير بن المطلب: فقالت يا رسول الله إني أريد الحج، وأنا شاكية، فقال: حجي واشترطي أن محلّي حيث حبستني[1].

٢-عن الحجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كسر أو وجع أو عرج فقد حَلَّ. وعليه حجة أخرى[2].

٣-عن عبد الرحمن بن زيد قال: أَهَلَّ رجلٌ بعمرةٍ يقال له: عمر بن سعيد، فلسع، فبينا هو صريع في الطريق إذ طلع عليه ركبٌ فيهم ابن مسعود، فسألوه فقال: ابعثوا بالهدي، واجعلوا بينكم وبينه يوم أمارة، فإذا كان ذلك فليحل[3].

هذه أهم أدلة أصحاب القول الأول.

أدلة أهل القول الثاني:

استدل القائلون بأن الإحصار لا يكون إلا في عدوٍ فقط بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿فإذا أمنتم﴾ فإن الأمن لغةً في مقابل الخوف.

٢- ولنزوله عام الحديبية.

٣- ولقول ابن عباسٍ لا حصر إلا حصر العدو، فقيد اطلاق الآية، وهو أعلم بمواقع التنزيل[4].

هذه أهم أدلتهم.

وبعد هذا العرض للمذاهب وأدلتها، فإن الراجح هو قول من قال الإحصار يعم كل مانع، وهو ما ذهب إليه ابن حزمٍ رحمه الله تعالى، وذلك لقوة دليله، وقد رجحه الطبري رحمه الله.

---

(١) رواه البخاري برقم ٥٠٨٩، ومسلم ٨/ ١٣١ مع النحوي.
(٢) رواه أبو داود ١٨٦٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٢٤٩.
(٣) شرح معاني الآثار جـ٢ ص٢٥١.
(٤) روح المعاني ٢/ ٨٠.

الآية رقم ١٩٧: ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ قال ابن حزم: والرفث: الجماع[١].

آراء المفسرين. لأهل التفسير في معنى الرفث الأقوال التالية، والتي نَنْقُلُ خلاصتها عن الطبري رحمه الله تعالى كما يلي:

قال الطبري: اختلف أهل التأويل في معنى الرفث في هذا الموضع، فقال بعضهم هو الإفحاش للمرأة في الكلام. وذلك بأن يقول: إذا حللنا فعلت بك كذا وكذا لا يكني عنه، وما أشبه ذلك[٢]، ورواه عن ابن عباس، وطاووس، وابن جريج، وعطاء، وابن عمر، وأبي العالية.

وقال آخرون: الرفث في هذا الموضع: الجماع نفسه[٣].

ورواه عن ابن عباس، وابن مسعود، والحسن، وعمرو بن دينار، وعطاء، ومجاهد، وقتادة وغيرهم.

ورجح الطبري أن يكون المقصود بالرفث جميع معانيه[٤].

القول الراجح: والراجح عندي في هذا ما رجحه الطبري، لعموم لفظ الآية، والله أعلم.

الآية رقم ٢٠٣ ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ قال ابن حزم: والأيام المعدودات والمعلومات واحدة. هي يوم النحر، وثلاثة أيامٍ بعده[٥].

آراء المفسرين: لأهل العلم بالتفسير في الأيام المعدودات الأقوال التالية:

١- أنها أربعة أيام: يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة، و هو رأي ابن عباس،

---

١) المحلى ١٨٩/٣٧.
٢) الطبري ٢/ ٢٦٣.
٣) الطبري ٢/ ٢٦٥.
٤) الطبري ٢/ ٢٦٧.
٥) المحلى ٧/ ٢٧٥.

وابن عمر، وابن الزبير، وأبي موسى، وعطاء، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وأبي مالك، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن أبي كثير، والحسن، وقتادة، والزهري، والسعدي، والربيع بن أنس، والضحاك، ومقاتل، وغيرهم[١].

وقال عنه ابن كثير: هو المشهور، وعليه دل ظاهر الآية الكريمة[٢].

٢- وقال علي بن أبي طالب: هي ثلاثة، يوم النحر، ويومان بعده اذبح في أيهن شئتَ[٣].

والراجح في هذا أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق كما ذهب إليه جمهور أهل العلم، ووافقهم أبو محمد بن حزم، وذلك لظاهر الآية والله أعلم.

الآية رقم ٢٢٠: **﴿وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح﴾**. قال ابن حزم: فَصح يقيناً أنْ التساوي في المخالطة محظور، وأنَّ الإصلاح فيها حَسَنٌ، والإصلاح هو أن يتجافى لليتيم عن زيادة على قدر طعامه، فهذا إصلاح لا شك فيه، وأن يقتصر على مقدار طعامه فقط.

والإفساد هو: أنْ يستوفي جميع طعامه، ويتزيد من مال اليتيم[٤].

آراء المفسرين: لم يخرج ابن حزم هنا عما ذكر سواه من المفسرين، ولكن كلامه مفصل، وغالب كلامهم مجمل، فمن ذلك: قال ابن قتيبة: أي من كان يخالطهم على جهة الخيانة والإفساد لأموالهم: ومَنْ كان يخالطهم على جهة التنزه والإصلاح[٥]. وقال الشعبي فيما نقله عنه الطبري: فمن خالط يتيماً فليتوسع عليه، ومن خالطه ليأكل طعامه، فلا يفعل[٦].

---

(١) الطبري ٢/ ٣٠٢-٣٠٤، وابن كثير ١/ ٢٤٥.

(٢) ابن كثير ١/ ٢٤٥.

(٣) ابن كثير ١/ ٢٤٠.

(٤) المحلى ٨/ ٣٢٩.

(٥) تفسير غريب القرآن ص٨٣.

(٦) الطبري ٢/ ٣٧٤.

والحق أنَّ وجهة نظره هنا دقيقة، وجديرة بالتأمل، وهي محددة لمن يريد لإصلاح، ومن يريد الإفساد، وهذا من فقهه رحمه الله تعالى.

الآية رقم ٢٢٢: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن...﴾ قال ابن حزم: فإذ لا بيان في شيءٍ من هذا إلا في الآية فوجب الرجوع إليها وقد قال الله تعالى: ﴿فلا تقربوهن حتى يطهرن، فإذا تطهرنّ فأتوهن من حيثُ أمركم الله﴾ فوجدناه عَزَّ وَجَلَّ لم يبح وطء الحائض إلا بوجهين اثنين، وهي أنْ تطهر، وأنْ تَطَهَّر، لأن الضمير الذي في يطهرن، والضمير الذي في يَطَّهَّرْنَ راجعٌ إلى الحيض، فكان معنى يطهرنَ هو انقطاع الحيض وظهور الطهر لأنه لم يضف الفعل إليهنَّ، وكان معنى يَطَّهَرنَ فعلاً يفعلنه لأنه رَدَّ الفعل إليهن، فوجب حمل الآية على مقتضاها وعمومها، لا يجوز غير ذلك، ولا يجوز تخصيصها، ولا الاقتصار على بعض ما يقع عليه لفظها دون كل ما يقع عليه بالدعوى الكاذبة، فيكون إخباراً عن مراد الله تعالى بما لم يخبر به عَزَ وجَلَّ عن مراده، وهذا حرام، ونحن نشهد بشهادة الله عَزَّ وجَلَ أنه تعالى لو أرادَ بعض ما يقع عليه اسم تطهرنَ دون سائر ما يقع عليه لأخبرنا به، ولبينه لنا، ولما وكلنا إلى التكهن والظنون، وقال تعالى: ﴿وقد فَصَّلَ لكم ما حرم عليكم﴾[1] فقد فَصَّلَ لنا عَزَ وَجَلَّ ما حَرَّم علينا من وطء الحائض، وأنه حرامٌ ما لم يطهرن، فيتطهرن، فَصَحَّ أنَّ كُلَّ ما يقع عليه اسم الطهر بعد أن يطهرن فقد حللنَ به، والوضوء تطهرٌ بلا خلاف، وغَسْلُ الفرج بالماء تطهر كذلك، وغَسْلُ جميع الجسد تطهر، فبأيَ هذه الوجوه تطهرت التي رأت الطهر من الحيض فقد حَلَّ لنا إتيانها، وبالله تعالى التوفيق[2].

آراء المفسرين: لَخَصَ الإمام الطبري مذاهب أهل التفسير في هذا المعنى فقال: وإنما اختلف في التطهر الذي عناه الله بذكره، فأحَلَّ له جماعها. فقال بعضهم هو لاغتسال بالماء. ولا يحل لزوجها أنْ يقربها حتى تغسل جميع بدنها، وقال بعضهم هو الوضوء للصلاة، وقال آخرون: بل هو غسل الفرج، فإذا غَسَلَت فرجها، فذلك

---

١) سورة الأنعام الآية رقم ١١٩.
٢) المحلى ٢/١٠.

تطهرها الذي يحل به لزوجها غشيانها[١]. ثم رَجَحَ تفسيره بالاغتسال فقال: وأولى التأويلين بتأويل الآية قول من قال: معنى قوله: «فإذا تطهرنَ، فإذا اغتسلن لإجماع الجميع على أنها لا تصير بالوضوء بالماء طاهراً الطهر الذي يحل لها به الصلاة[٢]. وقد فَسَّره الفراء بقوله يغتسلن، وقال: وهو أحب الوجهين إلينا[٣]، وعليه فَسَّره ابن قتيبة[٤].

والملاحظ هنا أنَّ ابن حزم لم يخرج عن تفسير من سبقه بل كان تفسيره جامعاً لأقوال غيره من أهل التفسير.

القول الراجح: والراجح عندي هنا هو أنَّ المراد بقوله تطهَّرن: اغتسلن، وذلك لإجماع الجميع على أنَّ حراماً على الرجل أنْ يقرب امرأته بعد انقطاع حيضها حتى تطهر[٥]. وهذا ما رجحه غير واحدٍ من المفسرين كالإمام الطبري، والفراء، والله أعلم.

الآية رقم ٢٢٣: ﴿نساؤكم حرث لكم، فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾. قال ابن حزم: وهذا لا حجة لهم فيه لأنَّ أنَّى في لغة العرب التي نزل بها القرآن إنما هي بمعنى من أين، لا بمعنى أين، فإذ ذلك كذلك، فإنما معناه من أين شئتم[٦].

آراء المفسرين، لأهل التفسير في معنى أنى الأقوال التالية:

١- معنى أنّى: كيف، وهو رأي ابن عباس، وعكرمة ومجاهد، وغيرهم.

٢- معنى أنّى: من حيث شئتم: وهو رأي ابن عباس، وعكرمة، والربيع، ومجاهد.

---

(١) الطبري ٢/٣٨٥.
(٢) الطبري ٢/٣٨٧.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٤٣.
(٤) تفسير غريب القرآن ص٨٤.
(٥) الطبري ٢/٣٨٥.
(٦) المحلى ١٠/٦٩.

٣- ممعنى أنّى: متى شئتم: وهو قول الضحاك، وابن عباس.

٤- معنى أنّى: أين شئتم، وحيث شئتم: وهو قول ابن عمر.

٥- معنى أنى: كيف شئتم[١].

هذا وقد رَجح الطبري الرأي الذي يقول: إنها بمعنى من أين شئتم، وهو ن ما فَسَّرَ به ابن حزم كما تقدم. وقال ابن عطية، وقوله: أنى شئتم. معناه ـد جمهور العلماء من صحابةٍ وتابعين، وأئمة: أي وجه شئتم، مقبلة ـدبرة وعلى جنب، وأنّى إنما تجيء سؤالاً أو إخباراً عن أمرٍ له جهات، ي أعم في اللغة من كيف، ومن أين، ومن متى، هذا هو الاستعمال ربي[٢].

الرأي الراجح: والراجح عندي في هذا أنها بمعنى من أين شئتم. وهو من تاره أبو محمد بن حزم رحمه الله، و رجحه الطبري، وهو مختار الجمهور من لماء، والله أعلم.

الآية رقم ٢٢٨: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ قال ابن حزم: روء جمع قرء، والقرء في لغة العرب التي بها نزل القرآن يقع على الطهر، ويقع ى الحيض. ويقع على الطهر والحيض[٣].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى القرء المذاهب التالية:

١- هو الحيض: وهو مذهب مجاهد، والربيع، وقتادة، والضحاك، وابن عباس، مرو بن دينار، والسّدي، وعمر وابنه وابن مسعود، وغيرهم[٤].

٢- أنه الطهر: وهو مذهب عائشة، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبان بن

الطبري ٢/ ٣٩٢-٣٩٧ بتلخيص.

المحرر ٢/ ٢٥٦.

المحلى ١٠/ ٢٥٧.

الطبري ٢/ ٤٣٨-٤٤٠.

عثمان، وغيرهم[1] وبه فَسَّره أيضا الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن[2].

٣- أنه اسمٌ للحيض والطهر معاً: وفي هذا يقول العلامة الراغب: والقرء في الحقيقة اسمٌ للدخول في الحيض عن طهر، ولما كان اسماً جامعاً للأمرين الطهر والحيض المتعقب له أطلق على كل واحدٍ منهما[3].

قلت: ولم يخرج الإمام ابن حزم في تفسيره للقرء عما ذكره من تقدمه من أهل التفسير الذين عقدنا مقارنة بينه وبينهم.

القول الراجح: وبعد هذا فإن القول الراجح في هذه المسألة هو قول من قال بأن القرء هو الطهر والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٢٣٨: ﴿وقوموا لله قانتين﴾ قال ابن حزم: والقنوت: الخشوع[4].

آراء المفسرين: للمفسرين عدة آراء في معنى القنوت نذكرها كما يلي:

١- الطاعة: وقد فسره به: ابن عون، والشعبي، وجابر بن زيد، وعطاء، وسعيد بن جبير، والضحاك، وابن عباس، والحسن، وغيرهم.

٢- السكوت: وقد فسره به: السدي، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وعكرمة، وغيرهم.

٣- الركود في الصلاة والخشوع فيها، وقد فَسَّره به: مجاهد والربيع.

٤- الدعاء: وقد فسره به ابن عباس[5].

وابن حزم لم يخرج في تفسيره عما ذكره أهل التفسير، فقد وافقه فيما قال

---

(١) الطبري ٢/ ٢٤٢-٢٤٤.
(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٤.
(٣) المفردات ص٤٠٢.
(٤) المحلى ٢/ ٥١.
(٥) الطبري ٢/ ٥٦٨-٥٧٢.

ـاهد والربيع رحمهما الله تعالى.

والراجح من هذه الأقوال عندي أنَّ معنى القنوت يتضمن كل هذه المعاني، والله الى أعلم!.

الآية رقم ٢٧٣: **﴿للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في ـرض﴾** قال ابن حزم: فصح أنَّ الإحصار والحصر بمعنى واحدٍ، وأنهما اسمان ـعان على كل مانعٍ من عدوٍ أو مرضٍ، أو غير ذلك.

آراء المفسرين: لم يخرج الإمام ابن حزم في تفسير الحصر والإحصار عما ذكره ـن سبقه من أهلِ التفسير، فمن ذلك قول الطبري رحمه الله تعالى: وقد دللنا فيما ـس قبل على أنَّ معنى الإحصار تصيير الرجل المحصر بمرضه أو فاقته أو جهاده ـدوه، وغير ذلك من علله، إلى حالةٍ يحبس نفسه فيها عن التصرف في أسبابه بما ـه الكفاية فيما مضى قبل[1].

الآية رقم ٢٨٢: **﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً﴾** قال ابن حزم: فإن السَفَه ـ لغة العرب التي نزل بها القرآن، وبها خوطبنا لا يقع إلا على ثلاثة معانٍ لا رابعَ ـا أصلاً، أحدها: البذاء والسب باللسان، وهم لا يختلفون أن من هذه صفته لا ـحجر عليه في ماله، فسقط الكلامُ في هذا الوجه، والوجه الثاني: الكفر، قال الله ـزَ وجَلَّ: **﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء﴾**[2]، ـقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام أنه قال لله تعالى: **﴿أتهلكنا بما فعل ـسفهاء منّا﴾**[3] يعني كفرة بني إسرائيل، وقال تعالى: **﴿سيقول السفهاء من الناس ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾**[4] وقال تعالى: **﴿ومَنْ يرغب عن ملة**

---

[1]) الطبري ٣/ ٩٦.

[2]) سورة البقرة الآية رقم ١٣.

[3]) سورة الأعراف الآية رقم ١٥٥.

[4]) سورة البقرة الآية رقم ١٤٢.

إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾[1]، وقال حاكياً عن مؤمني الجنّ الذين صَدَّقهم ورضي عنهم قولهم: ﴿وإنه كان سفيهنا يقول على الله شططاً﴾[2]. فهذا معنى ثانٍ، ولا خلاف منهم ولا منّا في أن الكُفّارَ لا يمنعون أموالهم، وأنَّ معاملتهم في البيع والشراء وهباتهم جائز كل ذلك، وأن قوله تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً﴾ لم يرد به تعالى الكفار، ولا ذوي النبا في ألسنتهم، والمعنى الثالث: وهو عدم العقل الرافع للمخاطبة كالصبيان والمجانين فقط، وهؤلاء بإجماع منّا ومنهم هم الذين أراد الله تعالى في الآيتين، وأنَّ أهل هذه الصفة لا يُؤْتَوْنَ أموالهم لكن يُكسَوْنَ ويرزقون، ويرفق بهم في الكلام، ولا يقبل إقرارهم، لكن يقر عنهم وليهم الناظر لهم، فَصَحَّ هذا بيقين[4].

قلت: عمد ابن حزم إلى كلمة سفه، فأخرج معانيها في كتاب الله تعالى، ثم طبقها على هذا الكلمة بعد سبر تلك المعاني، فما وافق منها قبله، واعتبره المعنى المراد، وما لم يقبله رفضه.

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى السفيه هنا الآراء التالية:

١- أنه الجاهل بالصواب في الذي عليه أن يُملَّهُ على الكاتب، وهذا قول مجاهد، والفراء.

٢- أنه الطفل الصغير: وهو قول السدي والضحاك[5].

٣- أنه المبذر المفسد لدينه، وهو رأي الشّافعي[6].

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٣٠.
(٢) سورة الجن الآية رقم ٤.
(٣) سورة النساء الآية رقم ٦.
(٤) المحلى ٨/ ٢٨٧.
(٥) الطبري ٣/ ١٢١-١٢٢، ومعاني الفراء ١/ ١٨٣.
(٦) روح المعاني ٣/ ٥٧-١٣٥.

٤- المحجور عليه لتبذيره وجهله بالتصرف[١].

قلت: لم يخرج ابن حزم في تفسيره للسفه عما قاله هؤلاء المفسرون.

القول الراجح: والراجح عندي في معنى السفه أنه يجمع هذه المعاني الأربعة ي ذكرها هؤلاء جميعاً، ولا ينحصر بمعنى واحدٍ فيها دون غيره، والله أعلم.

﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾ قال ابن حزم: بيانٌ جليٌّ على أنَّ المراد ك الرجال والنساء معاً. لأنه لا يجوز في اللغة أنْ يخاطب الرجال فقط بأن يقال : ﴿من رجالكم﴾، وإنما كان. يقال من أنفسكم[٢].

آراء المفسرين: لم أجد كلاماً في المعنى الذي عرض له ابن حزم عند أصحاب ب التفسير التي سبقته مما اتخذناه مرجعاً للمقارنة، ولكن وجدت عند من جاء ه، وإليك بعض هذا الكلام أذكره كما يلي:

١- قال ابن عطية والقرطبي وابن جزي: وقوله تعالى: ﴿من رجالكم﴾ نصٌ في س الكفار والصبيان والنساء[٣].

٢- وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: فكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه . به: الأحرار المرضيون المسلمون[٤].

٣- وقال ابن العربي: والصحيح عندي أنَّ المراد به البالغون من ذكوركم، سلمون، لأن الطفل لا يقال له رجل، وكذا المرأة لا يقال لها رجلٌ أيضاً[٥].

٤- وقال الشيخ السايس رحمه الله: أي من رجالكم المسلمين الأحرار فإن لام في معاملاتهم.

الكشاف ١/ ٣٢٥-٣٢٦، وابن كثير ١/ ٣٣٥، وأحكام ابن العربي ١/ ٢٤٩.

الأحكام ٣/ ٨٦.

المحرر ٢/ ٥٢٧، والقرطبي ٣/ ٣٨٩، والتسهيل ١/ ٩٦.

أحكام القرآن للشافعي ٢/ ١٤١-١٤٢.

أحكام القرآن ١/ ٢٥٢.

وبعد: هذه شذرات من كلام المفسرين في معنى تلك الجملة من الآية، و **إذا** **﴿من رجالكم﴾** لا يسلم له، إذ لو كان الكلام على ما قال أبو محمد للزم أن يكون المخاطب به هم الرجال فقط، والخطاب أصلاً عام، يشمل الجميع لاختيار السَّهو من الرجال، إذ أن الأصل في الشهود أن يكونوا رجالاً، ثم يصارُ إلى البدل **﴿فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى..﴾**. والله تعالى أعلم.

نظرت في هذه الأقوال، ثم قارنت بها كلام أبي محمد بن حزم، فإنك تجد فرقاً واضحاً، وخلافاً في وجهة النظر، وهذا يحدونا إلى تقرير ما يلي:

١- كلام ابن حزمٍ مبني على رأيه في شهادة النساء منفردات، فهو يقول في هذا: ولا يجوز أن يقبل في الزنا أقل من أربعة رجالٍ عدول مسلمين، أو مكان كل رجلٍ امرأتان مسلمتان عدلتان، فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين، أو رجلين وأربع نسوة، أو رجلاً واحداً وست نسوةٍ أو ثمان نسوةٍ فقط. ولا يقبل في سائر الحقوق كلها في الحدود الدماء وما فيه القصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل، وامرأتان كذلك، أو أربع نسوة كذلك[1].

٢- كلام من سبق من أهل التفسير مبني على رأيهم في شهادة النسوة منفردات، وهناك خلاف فقهي في قبول شهادة النساء منفردات، وفي أي المجالات تقبل، تنظر هذه في كتب الفقه المقارن[2]، ولا حاجة لنا هنا إلى التوسع في تقرير مذاهب العلماء في هذه المسألة، ذلك لأن المقام مقام تفسير مجموع لعلم من أعلامنا، وليس دراسة متخصصة في بحوث الفقه المقارن.

ولا أود أن أبرح هذا المقام حتى أعود لمناقشة مقولة ابن حزم بما يلي:

١- قوله: **﴿من رجالكم﴾** لا يراد بها إلا الرجال فقط، وذلك لأمور:

---

(١) المحلى ٩/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) انظر المغني ١٢/ ٥-١٨، والمحلى ٩/ ٣٩٥-٣٩٦، ورحمة الأمة ص٣٣٥/ ٣٣٦، واختلاف العلماء لابن نصر ص٢٨٣، وبداية المجتهد ٢/ ٤٦٥.

١- أن شهادة النساء ستأتي.

٢- ما قاله ابن تلميذه ابن العربي: وكذا المرأة لا يقال لها رجل.

٣- قال الله: ﴿من رجالكم﴾ وظاهرها لا تدخل فيه النساء، وهكذا قال الله في القرآن، وهو الحجة في تقرير الأحكام، وما ادعاه أبو محمد من عدم جواز مخاطبة الرجال بالقول، وإنما كان يقالُ: من أنفسكم[1].

بهذا ننتهي من محاورة أبي محمد في هذه المسألة، وبه يتم لنا ما وجدناه من سير آياتٍ من سورة البقرة لابن حزمٍ رحمه الله تعالى، والله المستعان.

تفسير سورة آل عمران:

الآية رقم ٣٧: ﴿يا مريم أنَّى لك هذا﴾ قال ابن حزم: بمعنى من أين لك ا[2].

آراء المفسرين: لم يخرج ابن حزم في تفسيره هذه الجملة من الآية عما ذكره ما ـمه من أهل التفسير، فقد فسروها بمثل تفسيره، فمن ذلك: قال أبو عبيدة ـمر بن المثنى: أي: من أين لك هذا، قال الكميت بن زيد:

أنَّـى ومـن أيـن أبـلُ الطُّـرَبُ   من حيث لا صَبْوَةٌ ولا ريبُ[3]

وبمثله فسره ابن قتيبة دون ذكر بيت الكميت[4]. وقال الطبري: من أي وجه لك ا الذي أرى عندك من الرزق[5]، والمعنى متقارب والله أعلم.

الآية رقم ٥٥: ﴿إذ قال الله ياعيسى إني متوفيك﴾ قال ابن حزم: فالوفاة قسمان

---

(١) الأحكام ٣/ ٨٦.
(٢) المحلى ١٠/ ٦٩.
(٣) مجاز القرآن ١/ ٩١.
(٤) تفسير غريب القرآن ص١٠٤.
(٥) الطبري ٣/ ٢٤٧.

نوم، وموت فقط، ولم يُرد عيسى عليه السلام بقوله: ﴿**فلما توفيتني**﴾ وفاة النوم، فصح أنه إنما عنى وفاة الموت[(١)].

آراء المفسرين: اختلف أهل العلم من المفسرين في معنى الوفاة هنا، وقد كان لهم فيها الأقوال التالية:

١- هي وفاة النوم: وقد فَسَّرها به كل من: الربيع والحسن[(٢)].

٢- أنَّ معنى الوفاة القبض: وقد فَسَّرها به كل من: مطر الوراق، والحسن، وابن جريج، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وابن زيد، وبه فسرها ابن قتيبة[(٣)].

٣- أن الوفاة هي الموت: وقد فسَّرها به كل من: ابن عباس، ووهب بن منبه[(٤)].

٤- وقال آخرون: أنَّ الله رفعه إليه، ثم يتوفاه بعد انزاله إلى الدنيا، وهو قول الفراء وقتادة[(٥)].

وقد رجح الإمام الطبري القول الثاني فقال: وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: معنى ذلك: إني قابضك من الأرض ورافعك إليَّ، لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: ينزل عيسى بن مريم، فيقتل الدجال، ثم يمكث في الأرض مدة، اختلفت الرواية في مبلغها، ثم يموت، فيصلي عليه المسلمون ويدفنونه[(٦)].

قلت: هذه مذاهب أهل العلم في معنى الوفاة، وقد كان لابن حزمٍ سلفٌ فيما

---

(١) المحلى ١/ ٢٣.
(٢) الطبري ٣/ ٢٨٩.
(٣) الطبري ٣/ ٢٨٩-٢٩٠، وتفسير غريب القرآن ص١٠٦.
(٤) الطبري ٣/ ٢٩٠-٢٩١.
(٥) الطبري ٣/ ٢٩١، ومعاني الفراء ١/ ٢١٩.
(٦) الطبري ٣/ ٢٩١، ولا يفوتني هنا أن أذكر بكتاب التصريح بما تواتر في نزول المسيح للشيخ الكشميري رحمه الله تعالى، وهو مطبوع متداول.

ال، وقد رَدَّ أهل العلم على من قال بأنها الموت، وكان ردهم بما يلي:

١- قال أبو جعفر: ومعلومٌ أنه لو كان قد أماته الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكن بالذي يميته يتةً أخرى، فيجمع عليه ميتتين، لأن الله عَزَّ وَجَلَّ إنما أخبر عباده أنه يخلقهم ثمَّ ميتهم، ثمَّ يحييهم، كما قال جَلَّ ثناؤُه: **﴿الله الذي خلقكم ثم رزقكم. ثم ميتكم، ثم يحييكم. هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء﴾**[١][٢].

٢- قال الشيخ الكوثري رحمه الله: ولو فرضنا عدم لحوق بيانٍ لا يتأتى حمله لى الموت هنا، لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال، ومجاز في الاستقبال عندهم، لو حملناه على الحقيقة يكون المعنى: إني مميتك الآن، فيكون قصد اليهود حاصلاً، وقد نَصَّ القرآن الكريم على أنَّ قصدهم لم يحصل، ولو حملناه على لاستقبال مجازاً لا يكون مستقبلٌ أولى من مستقبل إلا بدليل: فيتعين المستقبل لذي حدده باقي الأدلة، وهو ما بعد نزوله إلى الأرض[٣].

٣- ويقول أيضاً: على أن ابن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس اتفاقاً، وقد قال فيه عقوب بن سفيان: ضعيف الحديث منكره ليس محمود المذهب، لا هو متروك، لا حجة، فيكون مختلفاً فيه، وإن انتقى مسلم بعض حديثه، ومعاوية بن صالح لحضرمي الراوي عنه لم يكن يحيى بن سعيد القطان يرضاه.

وقد قال أبو حاتم: لا يحتج به، وإنْ انتقى مسلم بعض حديثه، وعبدالله بن صالح اتب الليث الراويَ عن الحضرمي كثير الغلط، فلا يثبت بمثل هذا السند هذا التفسير ن ابن عباس، ووهب بن منبه هو الذي يقول بموته، ثم رفعه ثم أحيائه في السماء، كنه كثير الرواية عن كتب أهل الكتاب، فلا يعول على ما يرويه عن المعصوم عند مل العلم، وقد صَرَّح محمد بن إسحاق بأنَّ القول بموته قول النصارى[٤].

---

١) سورة الروم الآية رقم ٤٠.

٢) الطبري ٣/ ٢٩١.

٣) نظرة عابرة ص٣٤-٣٥.

٤) نظرة عابرة ص٣٥.

٤- قلت: مع أن ابن حزم يقول بهذا القول إلا أنه يقول في المحلى: إنَّ عيسى ابن مريم سينزل[١].

٥- وقال الإمام ابن عطية: فقول ابن عباس رضي الله عنه: هي وفاة موت لا بد أنْ يتم، إما على قول وهب بن منبه، وإما على قول الفراء[٢].

وبعد: فهذه ردود أهل العلم القائلين بأن التوفي هو القبض على القائلين بأن التوفي هو الموت فيما وقفت عليه فيما وصلت إليه من مظان. والله تعالى أعلم.

القول الراجح: والقول الراجح عندي في هذه المسألة هو أن المراد بالتوفي القبض، وذلك لقوة مأخذ القائلين بأن التوفي هو القبض، وللأحاديث الصحيحة المتواترة المصرحة بنزوله في آخر الزمان، ولضعف مأخذ القائلين بأن التوفي هو الموت، والله تعالى أعلم.

ولا يفوتني هنا أن أقول: إنّ الذي يقول بأن التوفي هو الموت، إما أنْ ينكر نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، وهذا مخالف للأحاديث المتواترة في هذه المسألة، ولإجماع أهل العلم على القول بمقتضاها، وهذا فيه ما فيه، وإما أنْ يثبت أن عيسى عليه السلام يحييه الله بعد موته لينزله إلى الأرض بدليل من كتابٍ أو سنة، ولا دليل عندهم فيما أعلم، والله أعلم.

الآية رقم ١٣٣: ﴿وسارعوا إلى مغفرةٍ من ربكم﴾ قال ابن حزم: إنما هو سارعوا إلى الأعمال الموجبة للمغفرة من ربكم، إذ لا سبيل إلى المسارعة إلى المغفرة إلا بذلك، وهذا من الحذف الذي دلنا عليه الحال، وإنما قلت هذا لوجهين: أحدهما: النص الجلي الوارد في أنه لا يجزىء أحد بمغفرةٍ ولا غيرها إلا بحسب عمله، والثاني: النص الوارد بأنَّ الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، وليس في وسع أحدِ المسارعة إلى المغفرة المجردة دون توسط عملٍ صالحٍ[٣].

---

(١) المحلى ١/٩.
(٢) المحرر ٣/١٤٤.
(٣) الأحكام ٣/٤٥.

آراء المفسرين: لم أجد لمن تقدم ابن حزم من المفسرين ممن جعلناه مصدراً لمقارنة ما يوافق تفسير أبي محمد هنا، ولكن وجدت عند بعض من تأخر عنه، فمن ذلك ما يلي:

١- قال العلامة الزمخشري: ومعنى المسارعة إلى المغفرة والجنة: الإقبال على ما يستحقان به[١].

٢- وقال الإمام ابن عطية: معناه: سارعوا بالتقوى والطاعة والتقرب إلى ربكم إلى حالٍ يغفر الله لكم فيها أي: يستر ذنوبكم بعفوه عنها، وإزالة حكمها، ويدخلكم جنته[٢].

قلت: والحق أن تفسير ابن حزم للآية دقيق ومنطقي، ويحفز ذهن القارىء إلى البحث والاستنتاج والاستقراء، وإن دَلَّ فإنما يدل على تلك المنهجية التي يتحلى بها الرجل، والله المستعان.

الآية رقم ١٧٣: ﴿فزادهم إيماناً﴾ قال ابن حزم: أراد عملاً واجتهاداً[٣].

آراء المفسرين: لم أجد عند من تقدم ابن حزم من المفسرين ما يوافق ما قاله: وإنْ كنتُ قد وجدت ما يوافقه عند من جاء بعده، فمن ذلك: قال ابن عطية: أي ثبوتاً واستعداداً. فزيادة الإيمان في هذا هي في الأعمال[٤]. وقال ابن جزي: فمعناه هنا قوة يقينهم، وثقتهم بالله[٥].

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آيات من سورة آل عمران لابن حزمٍ رحمه الله تعالى.

---

(١) الكشاف ١/ ٤١٥.
(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٣٢٠.
(٣) الأصول والفروع ١/ ١١.
(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٤٢٤.
(٥) التسهيل ١/ ١٢٤.

تفسير سورة النساء:

الآية رقم ٢: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ قال ابن حزم: بمعنى مع أموالكم[١].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى هذه الآية الآراء التالية:

١- أنها بمعنى: مع أموالكم: وقد فسرها به كل من: ابن قتيبة حيث يقول: مع أموالكم مضمومة إليها[٢]، والأخفش في كتابه معاني القرآن[٣]. والطبري الذي يقول: ولا تخلطوا أموالهم يعني: أموال اليتامى مع أموالكم، فتأكلوها مع أموالكم[٤]، وعزى هذا التفسير إلى مجاهد.

٢- بدل أموالكم: وقد فسرها به الفراء في كتابه معاني القرآن[٥].

٣- أنها بمعنى تضيفونها إلى أموالكم: وعزاه ابن عطية إلى الحذاق فقال: ﴿إلى﴾ هي على بابها، وهي تتضمن الإضافة، التقدير: لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم في الأكل، كما قال تعالى: ﴿من أنصاري إلى الله﴾[٦] أي: من ينضاف إلى الله في نصرتي[٧].

والحق: إني لم أجد من ذكر هذا من أهل التفسير المتقدمين الذين جعلناهم مصدراً للمقارنة، فلذا نقلنا عن ابن عطية، وهو متأخر، فيعلم.

هذا ولم يخرج ابن حزم فيما فَسَّر عما قال من سبقه، بل كان قائلاً بقولٍ قد سبق

---

(١) المحلى ٢/ ٥١.
(٢) تفسير غريب القرآن ص١١٨، وتأويل مشكل القرآن ص٥٧١.
(٣) معاني القرآن ١/ ٢٢٤.
(٤) الطبري ٤/ ٢٣.
(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٣.
(٦) سورة الصف الآية رقم ١٤.
(٧) المحرر الوجيز ٣/ ٤٨٧.

إليه، هذا وقد عقب ابن عطية على الرأي الأول الذي قال به ابن حزم بقوله: وهذا غير جيد[1].

وقد وصف الشوكاني القول الثالث بأنه الأولى[2]. وقال عنه الرازي: أصح[3].

قلت: والملاحظ أنَّ القول الأول يقوم على قاعدة وضع الحروف مكان بعض: وفي هذا يقول العلامة الحدادى، رحمه الله: لأنَّ حروف الصفات يبدل بعضها من بعض، ويوضع بعضها مكان بعض[4]. وذكر هذه الآية كمثالٍ من أمثلة هذا الصنيع[5]. وفي خصوص (إلى) يقول الإمام ابن هشام الأنصاري: إلى: حرف جرٍ له ثمانية معان: . . . والثاني: المعية، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في: ﴿من أنصاري إلى الله﴾ وقولهم: الذَّوْد إلى الذود ابل، والمعنى: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً[6].

وعليه فلا أرى وجهاً لقول من قال بأنَّ هذا التفسير غير جيد، أو أن غيره أولى أو أصح، بل هما متقاربان، فمن أكل مال اليتيم مع ماله فقد أضافه إلى ماله في الأكل، ومن أضاف مال اليتيم إلى ماله، فقد جمعه وأضافه وأكله مع ماله، والله أعلم.

الآية رقم ٥: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً﴾ قال ابن حزم: فإن السَّفَهَ في لغة العرب التي نزل بها القرآن، وبها خوطبنا لا يقع إلا على ثلاثة معانٍ لا رابع لها أصلاً.

أحدها: البذاء، والسب باللسان، وهم لا يختلفون أن من هذه صفته لا يحجر

---

(١) المحرر ٣/ ٤٨٧.

(٢) فتح القدير ١/ ٤١٩.

(٣) تفسير الرازي ٩/ ١٧٠.

(٤) المدخل لعلم تفسير كتاب الله ص٤٢٥.

(٥) المدخل للحدادي ص٤٤٠.

(٦) مغني اللبيب ١/ ٧٥.

عليه في ماله، فسقط الكلام في هذا الوجه، والوجه الثاني: الكفر قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء﴾[1]. وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام أنه قال لله تعالى: ﴿أتهلكنا بما فعل السفهاء منّا﴾[2] يعني كفرة بني إسرائيل، وقال تعالى: ﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ومَنْ يرغب عن ملة إبراهيم إلا مَنْ سفه نفسه﴾[4]. وقال تعالى حاكياً عن مؤمني الجن الذين صدقهم ورضي عنهم قولهم: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً﴾[5] فهذا معنى ثانٍ، ولا خلاف منهم ولا منّا في أنَّ الكفار لا يمنعون أموالهم: وأنْ معاملتهم في البيع والشراء وهباتهم جائزٌ كل ذلك، وأن قوله تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾ وقوله تعالى: ﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً﴾ لم يرد به تعالى الكفار، ولا ذوي البذاء في ألسنتهم، والمعنى الثالث: وهو عدم العقل الرافع للمخاطبة كالصبيان والمجانين فقط، وهؤلاء بإجماعٍ منّا ومنهم هم الذين أراد الله تعالى في الآيتين، وأنَّ أهل هذه الصفة لا يؤتون أموالهم لكن يكسون فيها ويرزقون ويُرفق بهم في الكلام، ولا يقبل إقرارهم لكن يقر عنهم وليهم الناظر لهم، فصَحَّ هذا بيقين[6].

قلت: وقد تقدم ذكر آراء المفسرين عند تفسير الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة، فيعاد إليه هناك والله أعلم.

الآية رقم ٦: ﴿فإن انستم منهم رشداً﴾ قال ابن حزم: وإنما الرشد هو طاعة الله تعالى. وكسب المال من الوجوه التي لا تثلم الدين، ولا تخلق العرض، وإنفاقه

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٣.
(٢) سورة الأعراف الآية رقم ١٥٥.
(٣) سورة البقرة الآية رقم ١٤٢.
(٤) سورة البقرة الآية رقم ١٣٠.
(٥) سورة الجن الآية رقم ٤.
(٦) المحلى ٨/٢٨٧.

، الواجبات وفيما يتقرب به إلى الله تعالى للنجاة من النار، وإيتاء ما يقوم بالنفس لعيال على التوسط والقناعة. فهذا هو الرشد. وقال تعالى: ﴿سأصرفُ عن آياتي لذين يتكبرون في الأرض بغير الحق، وإن يَرَوْا كل آيةٍ لا يؤمنوا بها، وإن يروا سبيل رشد لا يتخذوه سبيلاً، وإنْ يَرَوْا سبيل الغَيّ يتخذوه سبيلاً﴾[1] وهكذا كل مكان في لقرآن ذكر فيه الرشد: وكذلك لم نجد في شيءٍ من لغة العرب أنَّ الرشد هو الكياسة ، جمع المال وضبطه، فبطل تأويلهم في الرشد بالآية، وفي دفع المال بإيناسه، صَحَّ أنها موافقة لقولنا، وأنَّ مراد الله تعالى يقيناً بها إنما هو أنَّ من بلغ عاقلاً ميزاً مسلماً وجب دفع ماله إليه، وجاز فيه من جميع أفعاله ما يجوز من فعل سائر ناس كلهم، ويرون من أفعاله ما يرون من أفعال سائر الناس كلهم ولا فرق، وأنَّ ن بلغ غير عاقلٍ ولا مميّزٍ للدين لم يدفع إليه ماله، ولو كان الذي قالوا في الرشد، في السفه قولاً صحيحاً. ومعاذ الله من ذلك. لكان طوائف من اليهود والنصارى عباد الأوثان ذوي رشد ولكان طوائف من المسلمين سفهاء، وحاشى لله من هذا[2].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى الرشد الآراء التالية:

١- أنه العقل والصلاح في الدين: وهذا تفسير السدي وقتادة[3].

٢- صلاحاً في دينهم، وإصلاحاً لأموالهم. وهذا تفسير ابن عباس[4]، والحسن الشافعي[5].

٣- العقل خاصة. وهذا تفسير مجاهد والشعبي[6].

---

(1) سورة الأعراف الآية رقم ١٤٦.

(2) المحلى ٨/ ٢٨٦-٢٨٧، وله كلام آخر في ص٢٨٦ من نفس الجزء، وقد أخذنا هذا الموضع. واكتفينا به، فليعلم.

(3) الطبري ٤/ ٢٥٢.

(4) الطبري ٤/ ٢٥٢، وأحكام ابن العربي ١/ ٣٢٢.

(5) الطبري ٤/ ٢٥٢، وأحكام ابن العربي ١/ ٣٢٢.

(6) الطبري ٤/ ٢٥٣.

٤- الصلاح، والعلم بما يصلحه، وهذا تفسير ابن جريج[1].

هذه أقوال أهل العلم في هذه المسألة، ويلاحظ أنَّ ابن حزم رحمه الله تعالى لم يخرج في قوله عما ذكر من تقدمه من أهل العلم.

القول الراجح: الراجح من هذه الأقوال هو قول من قال بأنَّ الرشد هو العقل وإصلاح المال، وهو ما رجحه الطبري في تفسيره، وذلك بما يلي:

١- لإجماع الجميع على أنه إذا كان كذلك لم يكن ممن يستحق الحجر عليه في ماله، وفي حوز ما في يده عنه، وإن كان فاجراً في دينه، وإذا كان ذلك كذلك إجماعاً من الجميع، فكذلك حكمه إذا بلغ وله مال في يدي وصي أبيه، أو في يد حاكم قد ولي ماله لطفولته، واجبٌ عليه تسليم ماله إليه إذا كان بالغاً عاقلاً، مصلحاً لماله غير مفسد، لأن المعنى الذي به يستحق أن يولى على ماله الذي هو في يده، هو المعنى الذي به يستحق أن يمنع يده من ماله الذي هو في يد ولي، فإنه لا فرق بين ذلك[2].

٢- وفي إجماعهم على أنه غير جائزٍ حيازة ما في يده في حال صحة عقله، وإصلاح ما في يده الدليل الواضح على أنه غير جائز منع يده مما هو له في مثل ذلك الحال، وإن كان قبل ذلك في يد غيره لا فرق بينهما[3].

٣- كلمة الرشد في كتاب الله وردت في أكثر من سياقٍ، وهي تفسر في كل سياقٍ بما يناسبه، ولذا قال العلامة الراغب: وبين الرشدين أعني الرشد المُؤنس من اليتيم، والرشد الذي أرى إبراهيم عليه السلام بونٌ بعيد[4].

٤- لو كان اليتيم كتابياً. فبلغ راشداً، فإذا قلنا بأن الرشد هو صلاح الدين،

---

(١) الطبري ٤/٢٥٣.

(٢) الطبري ٤/٢٥٣.

(٣) الطبري ٤/٢٥٣.

(٤) المفردات ص١٩٦.

نا هنا الزامه بالإسلام، والله عز وجل يقول ﴿لا إكراه في الدين﴾[1] والله أعلم.

الآية رقم: ١٤: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده﴾ قال ابن حزم: حدوده تعالى ما نص على تحريمه أو إيجابه أو إباحته، فمن حَرَّمَ غير ما نَصَّ الله الى على تحريمه، أو أوجب غير ما نَصَّ الله تعالى على إيجابه، فقد تعدى حدود تعالى[2].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى حدود الله الآراء التالية:

١- شروط الله: وهذا تفسير السدي[3].

٢- طاعة الله، وهذا تفسير ابن عباس[4].

٣- سنة الله وأمره[5].

٤- فرائض الله[6].

قلت: ولم يخرج ابن حزم فيما فسره عما سبقه.

القول الراجح: والراجح عندي أن المراد بالحدود فرائض الله عز وجل، والله الى أعلم.

الآية رقم ٢٢: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء﴾ قال ابن حزم: النكاح اللغة التي نزل بها القرآن يقع على شيئين أحدهما: الوطء كيف كان بحرامٍ أو حلال، والآخر: العقد، فلا يجوز تخصيص الآية بدعوى غير نصٍ من الله تعالى أو

---

[1] سورة البقرة الآية رقم ٢٥٦.
[2] الأحكام ٣/ ١٣٤.
[3] الطبري ٤/ ٢٨٩.
[4] الطبري ٤/ ٢٩٠.
[5] الطبري ٤/ ٢٩٠.
[6] الطبري ٤/ ٢٩٠، ومجاز القرآن ١/ ١١٩.

من رسوله ﷺ، فأي رجل نكح امرأة حرة أو أمةً بحلالٍ أو حرام، **فهي حرام على** ولده بنص القرآن[1].

آراء المفسرين: **لأهل العلم في هذه الآية قولان هما:**

١- ولا تنكحوا كما نكحوا على الوجوه الفاسدة التي لا يجوز مثلها في الإسلام.

٢- ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء بالنكاح الجائز كان عقده بينهم، إلا ما قد سلف في وجوه الزنا عندهم، فإن نكاحهن لكم حلال كان لأنهن لم يكن لهم حلال.

وهذا مروي عن ابن زيد[2]، **وبه أخذ الشافعي رحمه الله تعالى**[3].

٣- ولا تنكحوا من النساء ما نكح آباؤكم إلا ما قد سلف منكم[4].

هذه آراء أهل التفسير في هذه المسألة، وأنت ترى **أنَّ ابن حزم لم يخرج عن** آراء المفسرين فيما ذكر، وقد استند **إلى المعرفة باللغة في القول الذي اختاره من أقوال أهل التفسير والله أعلم.**

القول الراجح: والراجح عندي هنا هو **أنَّ الآية تشمل القولين الأول والثالث.**

أعني العقد، والنساء، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٢٤: **﴿والمحصنات من النساء﴾ قال ابن حزم: فحرم تعالى بهذا النص كل محصنةٍ والإحصان يقع على معانٍ منها. العفة، ومنها الزوجية، ومنها الحرية، فلم يجز لنا إيقاع لفظ المحصنات على بعض ما يقع تحتها دون بعض بالبراهين** التي ذكرنا في باب العموم، فحرم بقوله تعالى: **﴿والمحصنات من النساء﴾** كل

---

(١) المحلى ٩/ ٥٣٢.

(٢) الطبري ٤/ ٣١٨-٣١٩، وروح المعاني ٤/ ٢٤٦.

(٣) الطبري ٤/ ٣١٨-٣١٩، وروح المعاني ٤/ ٢٤٦.

(٤) الطبري ٤/ ٣١٩.

ة من أَمَةٍ أو حرة، وكل حرة، وكل ذات زوجٍ[1].

راء المفسرين: للمفسرين في معنى المحصنة الأقوال التالية:

- ذوات الأزواج غير المسبيات، وهو تفسير: ابن عباس، وأبي قلابة، زيد، ومكحول[2].

- كل ذات زوجٍ مطلقاً: وهو تفسير ابن مسعود، وابن المسيب، والحسن، هم[3].

- العفائف من النساء: وهو تفسير: أبي العالية، وعبيدة، وعمر بن الخطاب، يد بن جبير وغيرهم[4].

- نساء أهل الكتاب، وهو تفسير أبي مجلز[5].

- الحرائر: وهذا تفسير أبي مجلز[6].

تنكح المرأة زوجين[7].

ذه أقوال أهل العلم في معنى المحصنة، والملاحظ أن ابن حزم لم يخرج عما من سبقه، وإن كان قد اقتصر على بعض معاني الإحصان لا كلها.

رأي الراجح: والراجح عندي هنا أن المراد بالمحصنة المرأة المتزوجة، رة، والعفيفة، وهذا ما رجحه الطبري في تفسيره[8]، وهو ما اختاره ابن حزم

الأحكام ٧/٢٧.
الطبري ٥/١-٢.
الطبري ٥/٣-٤.
الطبري ٥/٤-٥.
الطبري ٥/٦.
الطبري ٥/٦.
الطبري ٥/٥.
الطبري ٥/٧-٨.

كما تقدم، وفي هذا إعمال لمجموع النُصوص، دون إهمالٍ لبعضها، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٢٩: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم﴾ قال ابن حزم: والتراضي لا يكون إلا بالمعرفة بقدر ما يتراضيان به لا بالجهل به ممن لم يعرف العيب، فلم يرض به، والرضى لا يكون إلا في عقد الصفقة لا بعده[١].

آراء المفسرين: للمفسرين في معنى عن تراضٍ منكم الأقوال التالية:

١- هو أن يخير كل واحدٍ من المتبايعين بعد عقدهما البيع بينهما فيما تبايعا فيه من إمضاء البيع، أو نقضه، أو يتفرقا عن مجلسهما الذي تواجبا فيه البيع بأبدانهما، وعن تراضٍ منهما بالعقد الذي تعاقداه بينهما قبل التفاسخ، وهو تفسير: شريح، والشعبي، وعلي، وغيرهم[٢].

٢- وقال آخرون: بل التراضي في التجارة تواجب عقد البيع فيما تبايعه المتبايعان بينهما عن رضا من كل واحدٍ منهما ما ملك عليه صاحبه، وملك صاحبه عليه، افترقا عن مجلسهما ذلك. أو لم يفترقا، تخايرا في المجلس أو لم يتخايرا فيه بعد عقده[٣].

٣- ورجَّح الطبري أنَّ المراد بالتراخي هو: أن التجارة التي هي عن تراضٍ بين المتبايعين: ما تفرق المتبايعان على المجلس، الذي تواجبا فيه بينهما عقدة البيع بأبدانهما، عن تراضٍ منهما بالعقد الذي جرى بينهما، وعن تخيير كل واحدٍ منهما صاحبه[٤].

هذه أقوال المفسرين في معنى التراخي قبل ابن حزمٍ رحمه الله تعالى، وعند النظر في كلام ابن حزم نلحظ أنه يتكلم في مسألةٍ أخرى هي: عدم تحقق التراضي بسبب وجود العيب، لأنه يشترط معرفة ما يتراضيا به، وهم لا يخالفون في هذا،

---

(١) المحلى ٧/ ٣٨٧.
(٢) الطبري ٥/ ٣٢-٣٤.
(٣) الطبري ٥/ ٣٤.
(٤) الطبري ٥/ ٣٤.

ا كلامهم هنا في معنى التراضي بشكلٍ عامٍ، وكلام الرجل في جزئية في اضي، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٣٤: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ قال ابن حزم: وصح أن المراد له تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ مالا خلاف فيه من وجوب نفقتهن سوتهنَّ عليهم، فذات الزوج على الزوج، وغير ذات الزوج إن احتاجت على ها فقط، وبالله تعالى التوفيق[١].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى القوامة الأقوال التالية:

١- قال ابن عباس: يعني أمراء عليها، أن تطيعه فيما أمرها الله به من طاعته، اعته أن تكون محسنةً إلى أهله، حافظة لماله، وفضله عليها بنفقته وسعيه[٢].

٢- وقال الضحاك: الرجل قائمٌ على المرأة يأمرها بطاعة الله، فإن أبت، فله أنْ ربها ضرباً غير مبرحٍ، وله عليها الفضل بنفقته وسعيه[٣].

٣- وقال الطبري: فتأويل الكلام إذاً: الرجال قوّامون على نسائهم بتفضيل الله م عليهن وبإنفاقهم عليهن من أموالهم[٤].

وبعد: فهذه أقوال المفسرين في معنى القوامة هنا، ويلحظ أنهم يجعلون سبب رامة النفقة والسعي على المرأة، بينما يجعل ابن حزم النفقة هي القوامة، خلاف بين الرأيين يسير والله أعلم، ولا يفوتني هنا أن أذكر أن القرطبي المفسر وافق ابن حزم في قوله هذا فقال: أي يقومون بالنفقة عليهن، والذب عنهن[٥].

الآية رقم ٣٥: ﴿إن يريدا إصلاحاً﴾ قال ابن حزم: فلا يخلو ضرورةً الضمير

المحلى ٨/ ٣١٦.
الطبري ٥/ ٥٧.
الطبري ٥/ ٥٨.
الطبري ٥/ ٥٩.
القرطبي ٢/ ١٦٨.

الذي في بينهما من أنْ يكون راجعاً إلى الزوجين، وهكذا نقول، أو يكون راجعاً إلى الحكمين، فنصت الآية أنه إنما يوفق الله تعالى بينهما إن أرادا إصلاحاً، والإصلاح هو قطع الشر بيْنَ الزوجين[1].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى إن يريدا إصلاحاً: الأقوال التالية:

١- أنَّ المقصود هو الحكمان: وهذا تفسير مجاهد، وسعيد بن جبير، وابن عباس، والسدي، والضحاك[2].

٤- أن المقصود هو الزوجان[3].

٣- وقيل الخطاب للأولياء[4].

قلت: هذه آراء المفسرين في هذه المسألة، ولم أجد عند من اعتمدناه أصلاً للمقارنة ممن هو قبل الطبري إلا القول الأول، فلذا نقلنا القولين الآخرين عن القرطبي رحمه الله تعالى، فيلعلم ذلك، والله المستعان.

القول الراجح: والراجح هنا أن المقصود بالآية الحكمان والزوجان والأهل، وذلك اتباعاً للعموم وهو الأوفق، لأن إرادة الإصلاح لا بد منها من هؤلاء الثلاثة معاً، وإلا كان السعي غير مجدٍ ولا حميدٍ، ولم يؤت ثمرته المرجوة، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٩٢: ﴿وما كان لمؤمنٍ أنْ يقتل مؤمناً إلا خطأً﴾ قال ابن حزم: لكن خطأً[5].

آراء المفسرين: للمفسرين في معنى: ﴿إلا خطأً﴾ الأقوال التالية:

---

(١) المحلى ١٠/ ٨٧.
(٢) الطبري ٢/ ٧٦-٧٧.
(٣) القرطبي ٥/ ١٧٥.
(٤) القرطبي ٥/ ١٧٥.
(٥) الأحكام ٤/ ١٤.

١- أنه استثناء منقطع، وفي هذا يقول الطبري: إلا أن المؤمن قد يقتل المؤمن لأً، وليس له، مما جعل له ربه، فأباحه له، وهذا من الاستثناء الذي تسميه أهل ربية: الاستثناء المنقطع[١].

ويقول الإمام القرطبي: ثم استثنى استثناءاً منقطعاً، وهو الذي يكون فيه إلا منى لكن[٢].

٢- وقيل هو استثناء متصل: أي وما كان لمؤمنٍ أنْ يقتل مؤمناً إلا خطأً ولا فلا ص منه، ولكن فيه كذا وكذا، ووجه آخر وهو أن يقدر كان بمعنى استقر ووجد، ه قال: وما وجد وما تقرر وما ساغ لمؤمنٍ أنْ يقتل مؤمناً إلا خطأً إذ هو مغلوبٌ ، أحياناً[٣].

٣- وقيل: المعنى ولا خطأً[٤].

قلت: هذه مذاهب أهل التفسير في معنى الاستثناء هنا، وقد أعوزنا النقل عن تقدم إذ لم يذكر الطبري إلا رأياً واحداً، فنقلنا عن القرطبي، فليعلم، ويلحظ هنا ابن حزم موافق لمن سبقه في اعتبار الاستثناء هنا استثناءاً منقطعاً، هذا وقد رُدَّ ى القولين الآخرين، فقال النحاس عن الثالث: ولا يجوز أنْ تكون إلا بمعنى او ولا يعرف ذلك في كلام العرب، ولا يصح في المعنى[٥]، وقد رَدَّ أبو بكر بن ربي القول الثاني واستغربه[٦].

القول الراجح: والراجح عندي أن الاستثناء هنا استثناء منقطع، وذلك لدقة عنى، وسلامته من الاعتراض، وهو ما جرت عليه العرب، وجاء بمثله القرآن،

---

١) الطبري ٥/ ٢٠٣.
١) القرطبي ٥/ ٣١٢.
١) القرطبي ٥/ ٣١٣.
١) القرطبي ٥/ ٣١٣.
١) القرطبي ٥/ ٣١٣.
١٠) أحكام القرآن ١/ ٤٧١.

وهو رأي جمهور المفسرين، ومنهم الطبري وابن حزم، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آيات من سورة النساء لابن حزم.

تفسير سورة المائدة:

الآية رقم ٢: ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى**﴾ قال ابن حزم، كل ما فيه رِفق بالمسلم، ودفع المثلة عنه فهو برٌ وتقوى(١).

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى البر والتقوى الأقوال التالية:

١- إن البر ما أمرت به، والتقوى ما نهيت عنه، وهذا تفسير ابن عباس، وأبي العالية، والطبري(٢).

٢- المعنى: العفو والإغضاء: وبه فسره الزمخشري في الكشاف(٣).

هذه أقوال أهل العلم في معنى البر والتقوى، وقد وجدت عند من تقدم ابن حزم قولاً واحداً، ولذا نقلنا الثاني عن الكشاف، فليعلم، ويلحظ هنا أنَّ ما فسَّر به ابن حزم داخل في المعنى الذي ذكره الطبري واختاره، والمعاني متقاربة، والله تعالى أعلم.

القول الراجح: الراجح عندي أن البر ما أمرت به، والتقوى اجتناب ما نهيت عنه، والله أعلم.

الآية رقم ٣: ﴿**إلا ما ذكيتم**﴾ قال ابن حزم: والذكاة في اللغة الشق(٤).

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى التذكية الأقوال التالية:

---

(١) المحلى ٥/ ١٧٦.

(٢) الطبري ٦/ ٦٦-٦٧.

(٣) الكشاف ١/ ٦٠٣.

(٤) المحلى ٧/ ٤٣٨.

١- الذبح: وهو قول قطرب[1]، والراغب[2].

٢- التمام[3].

وبعد: فهذه أقوال المفسرين في معنى التذكية في اللغة، وقد نقلناها من كتب أخرت عن ابن حزم لأن المصادر المعقودة للمقارنة لم تسعفنا بمادةٍ ما خلا فردات الراغب، فليعلم، والحق أن تفسير ابن حزم لم أقع عليه لغيره فيما بيدي ن مصادر اللغة والتفسير، والله أعلم.

الآية رقم ٦: ﴿إلى المرافق﴾ قال ابن حزم: وأما المرافق، فإن إلى في لغة لعرب التي بها نزل القرآن تقع على معنيين فتكون بمعنى الغاية، وتكون بمعنى ع[4].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى ﴿إلى المرافق﴾ الأقوال التالية:

١- أن إلى بمعنى الغاية: وهو مذهب مالك والشافعي، وغيرهم[5].

٢- أن إلى بمعنى مع[6]: وقد فسرها به أبو الليث السمرقندي في تفسيره وغيره.

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في معنى إلى في هذا المقام، ولا يفوتني أن أذكر ن أبا محمد بن حزم قد ذكر هذين الرأيين لأهل العلم، ولا يفوتني أيضاً أن أذكر أن أهل العلم قد ردوا على القول الثاني، فقد قال فيه القرطبي، وهذا لا يحتاج ليه[7].

---

١) المحرر ٤/ ٣٣٩، والقرطبي ٦/ ٥١.

١) المفردات ص١٨٠.

٢) القرطبي ٦/ ٥٢، وأحكام ابن العربي ٢/ ٥٤١، والمصباح المنير ١/ ٢٠٩.

٤) المحلى ٢/ ٥١.

٥) الطبري ٦/ ١٢٣، ١٢٤.

٦) بحر العلوم للسمرقندي ٣/ ٣٣، والقرطبي ٦/ ٨٦، وأحكام القرآن ٢/ ٥٦٧.

٧) القرطبي ٦/ ٨٦.

وقد قال ابن العربي: فلا سبيل إلى وضع حرفٍ موضع حرفٍ، إنما يكون كل حرفٍ بمعناه، وتتصرف معاني الأفعال، ويكون معنى التأويل فيها لا في الحروف[1].

القول الراجح: والراجح عندي هنا أن إلى للغاية، ويدخل المرفق في الغسل، وذلك لفعل النبي ﷺ، والله تعالى أعلم.

﴿وإن كنتم مرضى أو على سَفَرٍ، أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء، فلم تجدوا ماءاً فتيمموا صعيداً طيباً﴾ قال ابن حزم: فلا خلاف بين أحدٍ من الأمة في أن في هذه الآية حذفاً كأنه قال تعالى: أو على سفرٍ فأحدثتم، لأن كون المرء مريضاً أو مسافراً لا يوجب عليه وضوءاً إلا انْ يحدث[2].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في هذا المقطع من الآية الآراء التالية:

١- قال زيد بن أسلم: في الآية تقديم وتأخير تقديره إذا قمتم إلى الصلاة من نومٍ، أو جاء أحدٌ منكم من الغائط، أو لامستم النساء. فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق.

٢- تقديرها: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون، واستمر عليها تلاوة وتقديراً إلى آخرها.

٣- تقديرها: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون فاغسلوا وجوهكم، وإن كنتم جنباً فاطهروا، وإنْ كنتم مرضى أو على سَفَرٍ أو جاء أحدٌ منكم من الغائط. وتكون أو بمعنى الواو[3].

وبعد: فهذه أقوال أهل العلم في تقدير هذه الآية، وكلها صادرة عن اجتهاد، وما ذكره ابن حزمٍ لا يخرج عن الرأي الثاني منها، وقد نزلنا إلى من بعد ابن حزم، وذلك لعدم وجود كلامٍ في تقدير الآية عند من تقدم ابن حزم من المفسرين، فليعلم.

---

(١) أحكام القرآن ٢/ ٥٦٧.
(٢) الأحكام ٢/ ٥٦.
(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٥٨٤-٥٨٥.

الآية رقم ٤٣: ﴿وما أولئك بالمؤمنين﴾ قال ابن حزم: أي: وما أولئك المطيعين لأن كل طاعة لله تعالى فهو إيمان، وكل إيمانٍ طاعة لله تعالى، فمن لم يكن مطيعاً لله تعالى في شيءٍ ما، فهو غير مؤمنٍ في ذلك الشيء بعينه، وإن كان مؤمناً في غير ذلك مما هو فيه مطيع لله تعالى[1].

آراء المفسرين: للمفسرين في معنى هذه اللفظة الآراء التالية:

١- قال الطبري: ليس من فعل هذا الفعل، أي: من تولى عن حكم الله الذي حكم به في كتابه الذي أنزله على نبيه في خلقه بالذي صَدَّق الله ورسوله، فأقَرَّ بتوحيده، ونبوة نبيه ﷺ، لأن ذلك ليس من فعل أهل الإيمان[2].

٢- وقال ابن عطية: يعني بالتوراة وبموسى، وهذا إلزامٌ لهم، لأن من خالف حكم كتاب الله فدعواه الإيمان به قلقة[3].

٣- وقال الزمخشري: بكتابهم كما يدعون، أو وما أولئك بالكاملين في الإيمان[4].

قلت: هذه أقوال أهل التفسير في تفسير هذه الجملة، ويلحظ أنها تدور حول أمرين هما: نفي أصل الإيمان، أو نفي كمال الإيمان، وأما تفسير ابن حزم فحاصله دائر في دائرة نفي كمال الإيمان، وإنْ لم أجد من صَرَّح بمثل تفسيره من أهل التفسير فيما وقفت عليه، والله أعلم.

القول الراجح: والراجح عندي أن المعنى المقصود نفي أصل الإيمان، وذلك لأن التولي عن حكم الله كفر به، وسياق الآي يدل على هذا، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٨٩: ﴿ذلك كفارة أيمانكم﴾ قال ابن حزم: لا يختلف اثنان في أن في هذه الآية حذفاً، وأن معناه: إذا حلفتم فحنثتم أو أردتم الحنث كلا المعنيين قد

---

(١) تكملة المحلى ١١/ ٢١٣.
(٢) الطبري ٦/ ٢٤٨.
(٣) المحرر ٤/ ٤٥٤.
(٤) الكشاف ١/ ٦٣٦.

قال به قومٌ، لأنَّ الحلفَ لا يوجب كفارة إلا بالحنث أو بإرادته[١].

آراء المفسرين: للمفسرين في هذا المقطع ما يلي:

قال ابن عطية: ١- معناه: ثم أردتم الحنث أو وقعتم فيه[٢].

قال الزمخشري: والمعنى: إذا حلفتم وحنثتم[٣].

وبعد: فهذه أقوال المفسرين في توجيه هذه الجملة من الآية، وقد نزلنا في المقارنة إلى من بعد ابن حزم، وذلك لعدم وجود كلامٍ عند المصادر التي تقدمته فليعلم، وما ذكره متفق مع ما عند غيره من أهل التفسير، وهو معهم في هذا، والله أعلم.

الآية رقم ١١٧ ﴿فلما توفيتني﴾ قال ابن حزم: فالوفاة قسمان: نومٌ، وموتٌ، فقط، ولم يرد عيسى عليه السلام بقوله: ﴿فلما توفيتني﴾ وفاة النوم، فصح أنه إنما عنى وفاة الموت[٤].

آراء المفسرين: تقدم الكلام في آراء المفسرين، وأدلتهم، والرأي الراجح في هذه الآية عند تفسير الآية رقم ٥٥ من سورة آل عمران، فأغنى عن الإعادة هنا، فيرجع إليه هناك.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آياتٍ من سورة المائدة لابن حزمٍ رحمه الله تعالى.

تفسير سورة الأنعام:

الآية رقم ١٢١: ﴿وإنه لفسق﴾ قال ابن حزم: إن ذلك الشيء المذبوح أو المنحور أو المتصيد الذي لم يسم الله تعالى عليه عمداً أو نسياناً هو نفسه

---

(١) الأحكام ٢/ ٥٦.
(٢) المحرر ٥/ ٢٤.
(٣) الكشاف ١/ ٦٧٤.
(٤) المحلى ١/ ٢٣.

المسمى فسقاً[1].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى هذه الكلمة الأقوال التالية:

١- أن المقصود بقوله فسق، أكل ما لم يذكر اسم الله عليه، وقد فسَّره بهذا كلٌّ من:

١- الطبري الذي يقول: وإنَّ أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة، وما أهل به لغير الله لفسق[2].

٢- والفراء: حيث يقول: يقول أكلكم ما لم يذكر اسم الله عليه فسقٌ أي كفر[3].

٣- والسمرقندي حيث يقول: يعني أكله معصية، واستحلاله كفر[4].

٤- أن المقصود هو ترك التسمية، وقد فسره به ابن حزم كما تقدم نقله عنه، وأشار إليه ابن عطية فقال، ويحتمل أنْ يعود على ترك الذكر الذي يتضمنه قوله تعالى: ﴿لم يذكر﴾[5].

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في تفسير هذه اللفظة، وقد نقلنا القول الثاني عمن جاء بعد ابن حزم لإعواز من سبقه، فلم نجد عندهم كلامٌ فيه فيما وقفنا عليه، فليعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي هنا أن قوله لفسق، يعم ترك التسمية، وأكل متروك التسمية معاً، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ١٤٧: ﴿ولا تسرفوا﴾ قال ابن حزم: والسرف حرام، وهو النفقة فيما حرّم الله تعالى قلت أو كثرت، ولو أنها جزء من قدر جناح بعوضة، أو التبذير فيما

---

١) الأحكام ٥/ ١٥٠.
٢) الطبري ٨/ ٢٠.
٣) معاني القرآن ١/ ٣٥٢.
٤) بحر العلوم ٣/ ٣١٦.
٥) المحرر ٥/ ٣٣٤-٣٣٥.

لا يحتاج إليه ضرورة مما لا يبقى للمنفق بعده غنى أو اضاعة المال وإنْ قَلّ يرميه عبثاً[1].

آراء المفسرين: لأهل العلم في معنى ﴿الإسراف﴾ الأقوال التالية:

١- هو مجاوزة القدر في العطية إلى ما يجحف برب المال، وهو قول أبي العالية، وابن جريج، والسدي وغيرهم[2].

٢- هو منع الصدقة والحق الذي أمر الله تعالى بإيتائه، وهذا قول: سعيد بن المسيب، ومحمد بن كعب[3].

٣- وقيل: إنما خوطب به السلطان: نهى أنْ يأخذ من رب المال فوق الذي ألزم الله ماله، وهذا قول ابن زيد[4].

٤- وقال الراغب: السرف: تجاوز الحد في كل فعلٍ يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهَر[5].

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في معنى الإسراف، والله تعالى أعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي من هذه الأقوال قول الراغب الأصبهاني، وذلك لعمومه وشموله، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الأنعام لابن حزم رحمه الله تعالى.

---

(١) المحلى ٧/ ٤٩٨.

(٢) الطبري ٨/ ٦٠-٦١.

(٣) الطبري ٨/ ٦١.

(٤) الطبري ٨/ ٦١.

(٥) المفردات ص٢٣٠.

تفسيز سورة الأعراف.

الآية رقم ٣١: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجدٍ﴾ قال ابن حزم: فاتفق على أنه تر العورة[١].

آراء المفسرين: أهل العلم مطبقون على المعنى الذي ذكره ابن حزم، وينظر لامهم في هذا عند الطبري في تفسيره[٢]، والله تعالى أعلم.

﴿ولا تسرفوا﴾ تقدم تفسيره لها عند الآية رقم ١٤١ من سورة الأنعام مع مقارنة أيه بآراء غيره من أهل العلم، فلينظر هناك، ولا حاجة للإعادة.

الآية رقم ١٨٨ : ﴿إن أنا إلا نذيرٌ وبشيرٌ لقومٍ يؤمنون﴾ قال ابن حزم: بمعنى ما ا إلا نذيرٌ لقومٍ يؤمنون[٣].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى هذه الآية الأقوال التالية:

١- أنَّ: إن بمعنى ما: قال الطبري: يقول: ما أنا إلا رسول الله أرسلني إليكم ذر عقابه من عصاه منكم وخالف أمره، وأبشر بثوابه وكرامته، من آمن به، أطاعه منكم[٤].

قلت: وهذا جارٍ على قاعدة تناوب الحروف، وهذا معلوم عند أهل اللغة.

٢- أنَّ إن على بابها: يقول النسفي: إن أنا إلا عبدٌ أُرسلت نذيراً وبشيراً، وما ن شأني أن أعلم الغيب[٥].

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في تفسير هذه الآية، وقد نزلنا في العزو في

---

١) المحلى ٣/ ٢٠٩.
٢) الطبري ٨/ ١٥٩-١٦٢.
٣) الرد على ابن النغريلي ضمن الرسائل ٣/ ٥٤.
٤) الطبري ٩/ ١٤٣.
٥) النسفي ٢/ ٨٩.

توثيق الرأي الثاني لإعواز النقل عن المفسرين الذين تقدموا ابن حزمٍ فليعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي هنا القول الأول، وهو ما اختاره ابن حزم هنا، وأخذ به الطبري رحمه الله تعالى، والله أعلم.

بهذا يتم ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الأعراف لابن حزمٍ رحمه الله تعالى.

سورة الأنفال:

الآية رقم ٦٠: **﴿وآخرين من دونهم لا تعلمونهم﴾** قال ابن حزم: أي من غيرهم(١).

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في معنى **﴿من دونهم﴾** وكان لهم الأقوال التالية:

١- هم بنو قريظة، وهو تفسير مجاهد(٢).

٢- هم أهل فارس: وهو تفسير السدي(٣).

٣- المنافقون، وهو تفسير ابن زيد(٤).

٤- هم قومٌ من الجن: وقد رجحه الطبري(٥).

قلت: تلك هي مذاهب أهل التفسير هنا ممن تقدم ابن حزم، ولم أقع عندهم على تفسير الآية بمثل تفسيره، وإن كنت قد وجدت مثله عند بعض من تأخر عنه، فمن ذلك قول النسفي: من دونهم: غيرهم(٦).

---

(١) المحلى ٥/ ٢١٩.
(٢) الطبري ١٠/ ٣١.
(٣) الطبري ١٠/ ٣١.
(٤) الطبري ١٠/ ٣١-٣٢.
(٥) الطبري ١٠/ ٣٢.
(٦) النسفي ٢/ ١١٠.

القول الراجح: والراجح عندي أن معنى دونهم غيرهم مطلقة، فتعم من عدا
بش، من أعداء المسلمين في ذلك الزمان، وتعم كل عدو للإسلام إلى قيام
ماعة، وذلك لعموم النص، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الأنفال لابن حزم رحمه الله
الى.

سورة التوبة:

الآية رقم ٢٩: ﴿وهم صاغرون﴾ قال ابن حزم: والصغار هو أنْ يجري حكم
إسلام عليهم، وأنْ لا يظهروا شيئاً من كفرهم، ولا مما يحرم في دين الإسلام[١].

آراء المفسرين: للمفسرين في معنى الصغار الآراء التالية:

١- هو أن يعطيها وهو قائم والآخر جالس[٢]: وهو تفسير عكرمة[٣].

٢- هو أن يمشوا بها وهم كارهون: وهو تفسير ابن عباس[٤].

٣- وهم أذلاء مقهورون[٥].

٤- وقال الراغب: الصاغر الراضي بالمنزلة الدنية[٦].

قلت: هذه مذاهب أهل التفسير في معنى الصغار قبل ابن حزم، وهناك أقوال
ر ذكرها بعض من تأخر عنه[٧]، والحق أنَّ الخطب في معنى الصغار كما قال

) المحلى ٧/ ٣٤٦.
) الطبري ١٠/ ١١٠.
) الطبري ١٠/ ١١٠.
) الطبري ١٠/ ١١٠.
) الطبري ١٠/ ١٠٩.
) المفردات ص٢٨٢.
) أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٩٢٢-٩٢٣ حيث ذكر خمسة عشر قولاً.

ابن عطية: لفظٌ يعم وجوهاً لا تنحصر لكثرتها[1].

الرأي الراجح: والراجح عندي أن المراد بالصغار حالة من الرضى بالمنزلة الدنية يكون فيها الكافر، ومن ضمن هذه الحالة أن لا يظهر مشاعره أمام المسلمين، وتظهر في مجتمعه أحكام المسلمين، والله أعلم.

الآية رقم ٦٠: **﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل فريضةً من الله، والله عليم حكيم﴾** قال ابن حزم: الفقراء: هم الذين لا شيء لهم أصلاً، والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم[2].

﴿والعاملين عليها﴾ قال ابن حزم: هم العمال الخارجون من عند الإمام الواجب طاعته، وهم المصدقون، وهم السعاة[3].

﴿والمؤلفة قلوبهم﴾ قال ابن حزم: هم قومٌ لهم قوة، ولا يوثق بنصيحتهم للمسلمين، فيتألفون بأنْ يعطوا من الصدقات، ومن خمس الخمس[4].

﴿وفي الرقاب﴾ قال ابن حزم: هم المكاتبون والعتقاء[5].

﴿والغارمين﴾ قال ابن حزم: هم الذين عليهم ديون لا تفي أموالهم بها، أو من تحمل بحمالةٍ وإنْ كان في ماله وفاءٌ بها، وأما من له وفاء بدينه، فلا يسمي في اللغة غارماً[6].

---

(١) المحرر ٦/ ٤٦٠.
(٢) المحلى ٦/ ١٤٨.
(٣) المحلى ٦/ ١٤٩.
(٤) المحلى ٦/ ١٤٩.
(٥) المحلى ٦/ ١٤٩.
(٦) المحلى ٦/ ١٥١.

﴿وفي سبيل الله﴾ قال ابن حزم: وأما سبيلُ الله فهو الجهاد بحق[1].

﴿وابن السبيل﴾ قال ابن حزم: هو من خرج في غير معصية فاحتاج[2].

يعد: فهذا تفسير الرجل لهذه الآية كما نقلناه من كلامه، والله أعلم.

راء المفسرين: لأهل التفسير في هذه الآية عدة آراء نرتبها كما يلي:

١- الفقير: اختلف المفسرون في معنى الفقير، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- هو المحتاج المتعفف عن المسألة، وهو تفسير الحسن، وابن عباس، وجابر بن زيد، ومجاهد، وغيرهم[3].

٢- هو ذو الزمانة من أهل الحاجة، وهو تفسير قتادة[4].

٣- أن الفقراء هم فقراء المهاجرين[5]، وهو تفسير الضحاك وإبراهيم.

٤- هو الأخلق الكسب، وهو تفسير عمر وابن علية[6].

٥- أن الفقير من المسلمين فقط، وهو تفسير عكرمة[7].

٦- أن الفقراء هم ضعفاء الحال الذين لهم بلغة من العيش[8].

٧- قال الفراء: وهم أهل صفة رسول الله ﷺ، كانوا لا عشائر لهم، وكانوا يلتمسون الفضل بالنهار، ثم يأوون إلى مسجد رسول

المحلى ٦/ ١٥١.

المحلى ٦/ ١٥١.

الطبري ١٠/ ١٥٨.

الطبري ١٠/ ١٥٨.

الطبري ١٠/ ١٥٨-١٥٩.

الطبري ١٠/ ١٥٩.

الطبري ١٠/ ١٥٩.

تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص١٨٨.

الله ﷺ[1].

وبعد: فهذه آراء أهل العلم في معنى الفقير، والله تعالى أعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي أن الفقير هو ذو الحاجة الذي لا يسأل الناس، وهو ما رجحه الطبري، والله أعلم.

٢- المسكين: اختلف المفسرون في معنى المسكين، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- المحتاج السائل: وهو تفسير الحسن، وابن عباس، وجابر بن زيد، والزهري وغيرهم[2].

٢- هو الصحيح المحتاج، وهو تفسير قتادة[3].

٣- هو من لم يهاجر من المسلمين، وهو محتاج، وهو تفسير الضحاك وإبراهيم[4].

٤- الضعيف البئيس، وهو تفسير عمر وابن علية[5]

٥- المسكين من أهل الكتاب، وهو تفسير عكرمة[6].

الرأي الراجح: والراجح عندي في معنى المسكين أنه الذي يسأل الناس، وهو ما رجحه الطبري، ويشهد له حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس المسكين بالذي ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان[7].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٣.
(٢) الطبري ١٠/ ١٥٨.
(٣) الطبري ١٠/ ١٥٨.
(٤) الطبري ١٠/ ١٥٨-١٥٩.
(٥) الطبري ١٠/ ١٥٩.
(٦) الطبري ١٠/ ١٥٩.
(٧) رواه البخاري.

٣- ﴿والعاملين عليها﴾ يطبق أهل التفسير على أن المراد بهم السعاة في قبض الزكاة من أهلها، ووضعها في مستحقها[١].

٤- ﴿والمؤلفة قلوبهم﴾ يكاد يتفق أهل التفسير على أنهم قومٌ كانوا يتألفون على الإسلام، ممن لم تصح نصرته استصلاحاً به نفسه وعشيرته[٢].

٥- ﴿وفي الرقاب﴾ للمفسرين في تحديد معنى وفي الرقاب قولين هما:

١- هم المكاتبون يعطون من الزكاة في فك رقابهم، وهو تفسير الزهري والحسن ومجاهد و ابن زيدٍ وغيرهم[٣].

٢- أنه العتق، وذلك بأن يبتاع الإمام رقيقاً فيعتقهم، ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين قاله ابن عمر[٤].

قلت: هذه مذاهب أهل العلم في معنى: في الرقاب. ولم أجد توثيق الرأي الثاني إلا عند من تأخر عن ابن حزم.

القول الراجح: الراجح عندي أن المراد بالرقاب هنا المكاتب والمعتق، وذلك لعموم النص، وهو ما اختاره ابن حزم رحمه الله تعالى.

٦- ﴿والغارمون﴾ يكاد يطبق أهل التفسير على أن الغارمين هم الذين استدانوا في غير معصية الله، ثم لم يجدوا قضاءاً في عين ولا عرض، وهو تفسير مجاهد، وأبي جعفر، والزهري، وقتادة، وابن زيد، وغيرهم[٥]. وقد عقب على هذا ابن العربي فقال: ولا خلاف فيه[٦].

---

(١) الطبري ١٠/ ١٦٠، والقرطبي ٨/ ١٧٧.
(٢) الطبري ١٠/ ١٦١، والقرطبي ٨/ ١٧٨، والمعاني للفراء ١/ ٤٤٣.
(٣) الطبري ١٠/ ١٦٣-١٦٤، والمعاني للفراء ١/ ٤٤٣، والمفردات ص٢٠١.
(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٩٦٧.
(٥) الطبري ١٠/ ١٦٤-١٦٥، والمعاني للفراء ١/ ٤٤٣.
(٦) أحكام القرآن ٢/ ٩٦٨.

٧- ﴿وفي سبيل الله﴾ اختلف المفسرون في معنى ﴿في سبيل الله﴾ وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- أنه الجهاد في سبيل الله: وهو تفسير ابن زيد[1]، وهو قول أكثر العلماء[2].

٢- وقال ابن عمر: الحجاج والعمار، وهو المأثور عن أحمد وإسحاق[3].

٣- أن المراد به سبل الخير، والمصالح العامة، وهذا ما نقله الرازي عن القفال، فقال: واعلم أن ظاهر اللفظ في قوله تعالى: ﴿في سبيل الله﴾ لا يوجب القصر على الغزاة فهذا المعنى نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى، وبناء الحصون، وعمارة المساجد، لأن قوله تعالى: ﴿في سبيل الله﴾ عام في الكل[4].

قلت: هذه مذاهب المفسرين في معنى في سبيل الله، وقد نزلنا في العزو إلى القرطبي لاعواز من سبق ابن حزم في العزو، فليعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي أن المراد بسبيل الله هو وصف عامٌ يشمل كل طريق يخدم به الإسلام، ويدفع به عنه كيد الأعداء، فيدخل فيه الجهاد وسواه من وسائل خدمة الإسلام، ودفع كيد الأعداء عنه، والله تعالى أعلم[5].

٨- ﴿وابن السبيل﴾ أطبق المفسرون على أن المراد به هو المسافر الذي يجتاز من بلدٍ إلى بلدٍ، وهو تفسير أبي جعفر، ومجاهد، والزهري، وقتادة، وابن وهب،

---

(١) الطبري ١٠/ ١٦٥.

(٢) القرطبي ٨/ ١٨٥.

(٣) القرطبي ٨/ ١٨٥.

(٤) تفسير الرازي ١٦/ ١١٣.

(٥) انظر فقه الزكاة للقرضاوي جـ٢/ ٦٥٧-٦٥٩ ومشمولات مصرف في سبيل الله للأشقر ص٩-١٦، وإنفاق المال في المصالح العامة لأبي فارس ص٨٤-٨٩.

والضحاك، وغيرهم[1].

بهذا يتم لنا مقارنة تفسير ابن حزم لهذه الآية بتفسير غيره من أهل العلم، ويلحظ هنا تقارب ما عنده مع ما عند غيره، والله تعالى أعلم، ولم أشأ التطويل والدخول في الأبحاث الفقهية المستفيضة لأن المقام مقام تفسير، وليس مقام مقارنة فقهية، فليعلم ذلك.

الآية رقم ١٠٣: ﴿وصل عليهم إنَّ صلاتك سكنٌ لهم﴾ قال ابن حزم: والصلاة ههنا الدعاء بلا خلاف[2].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى: وصل عليهم، الأقوال التالية:

١- ادع لهم: وقد فسرها به: الطبري في تفسيره، وابن قتيبة في تفسير غريب القرآن[3].

٢- استغفر لهم: وقد فسرها به: ابن عباس، والضحاك، والفراء[4].

وبعد: فهذه مذاهب المفسرين في هذه الآية، والله أعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي هنا أن صلّ عليهم تعني الدعاء والاستغفار معاً والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة التوبة لابن حزم رحمه الله تعالى.

سورة يونس:

الآية رقم ٩٤: ﴿فإن كنت في شك﴾ قال ابن حزم: وإنما معنى: إن هاهنا

---

(١) الطبري ١٠/١٦٥/١٦٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٤٤.
(٢) الأحكام ٧/٧.
(٣) الطبري ١١/٦٦، وتفسير غريب القرآن ص١٩٢.
(٤) الطبري ١١/١٦-١٧، ومعاني القرآن ١/٤٥١.

للجحد، فهي هنا بمعنى ما، وهذا المعنى هو أحد موضوعاتها في اللغة العربية[1].

آراء المفسرين: للمفسرين في معنى إنْ هنا الأقوال التالية:

١- أنَّ إن شرطية، وهو قول الجمهور[2]، قال الطبري: فإن كنت يا محمد في شكٍ من حقيقة ما أخبرناك، وأنزل إليك من أن بني إسرائيل لم يختلفوا في نبوتك قبل أنْ تبعث رسولاً إلى خلقه، لأنهم يجدونك عندهم مكتوباً، ويعرفونك بالصفة التي أنت بها موصوفٌ في كتابهم في التوراة والإنجيل، فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك من أهل التوراة والإنجيل كعبد الله بن سلام ونحوه من أهل الصدق والإيمان بك منهم، دون أهل الكذب والكفر بك منهم[3]. وعزا هذا التفسير إلى ابن عباس، ومجاهد، وابن زيد، والضحاك[4].

٢- أن إنْ نافية بمعنى ما: وروي ذلك عن الحسن[5].

٣- وقال الفراء: قاله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ، وهو يعلم أنه غير شاك، ولم يشك عليه السلام فلم يسأله، ومثله في العربية أنك تقول لغلامك الذي لا يشك في ملكك إياه: إنْ كنت عبدي فاسمع واطع[6].

٤- أن يكون المخاطب هو الرسول ﷺ، والمراد غيره، قال ابن قتيبة: فإن المخاطبة لرسول الله ﷺ، والمراد غيره من الشك، لأن القرآن نزل عليه بمذاهب العرب كلها. وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء، ويريدون غيره[7].

٥- أنْ يكون المخاطب به هو الشاك في الأمر من الناس، يقول ابن قتيبة:

---

(١) الرد على ابن التغريلة ٣/ ٥٣-٥٤.
(٢) المحرر ٧/ ٢١٧.
(٣) الطبري ٦١/ ١٦٧.
(٤) الطبري ١١/ ١٦٨.
(٥) المحرر ٧/ ٢١٧.
(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩.
(٧) تأويل مشكل القرآن ص٨١/ ٨٢.

فخاطب الله سبحانه هذا الصنف من الناس فقال: فإن كنت أيها الإنسان في شك مما أنزلنا إليك من الهدى على لسان محمد صلى الله عليه، فسل الأكابر من أهل الكتاب، والعلماء الذين يقرؤون الكتاب من قبلك مثل عبدالله بن سلام، وسلمان الفارسي، وتميم الداري، وأشباههم[1].

قلت: هذه مذاهب أهل العلم في تفسير هذه الآية، ومعنى إنْ، وقد نزلنا في العزو في الرأي الثاني عند النقل عن ابن عطية لاعواز النقلَ عمن تقدم ابن حزم فليعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي هو القول الرابع الذي ذكره ابن قتيبة ورجحه، والله أعلم.

وذلك لوروده على سنن لغة العرب التي بها نزل القرآن، وبها كانوا يخاطبون.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة يونس لابن حزم رحمه الله.

سورة يوسف:

الآية رقم ٢٤: **﴿ولقد همت به وهَمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾** قال ابن حزم: لكنّ معنى الآية لا يعدو أحد وجهين: إما أنه هَمَّ بالإيقاع بها وضربها كما قال تعالى: **﴿وهمت كل أمةٍ برسولهم ليأخذوه﴾**[2]، وكما يقول القائل: لقد هممت بك، لكنه عليه السلام امتنع من ذلك ببرهانٍ أراه الله إياه استغنى به عن ضربها، وعلم أن الفرار أجدى له، وأظهر لبراءته على ما ظهر بعد ذلك من حكم الشاهد بأمرِ قَدّ القميص، والوجه الثاني: أنَّ الكلام تَمَّ عند قوله: ولقد همت به، ثم ابتدأ تعالى خبراً آخر، فقال: وهَمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه، وهو ظاهر الآية بلا تكلف تأويل، وبهذا نقول[3].

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص٢٧٢.

(٢) سورة غافر الآية رقم ٥.

(٣) الفصل ٤/ ١٠.

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في معنى هذه الآية، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- كان هم يوسف من جنس همها، بمعنى أنه أراد مقاربتها، وقد رواه الطبري عن ابن عباس، وابن أبي مليكة، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وغيرهم[١].

٢- هم يوسف بأن يضربها، أو أنْ ينالها بمكروه لهمها به من قبل نفسها[٢].

٣- معنى الكلام: ولقد همت به، فتناهى الخبر فيها، ثم ابتدىء الخبر عن يوسف، فقيل: وهَمَّ بها يوسف لولا أن رأى برهان ربه، كأنهم وجهوا الكلام إلى أنَّ يوسف لم يهمّ بها، وأن الله إنما أخبر أنّ يوسف لولا رؤيته برهان ربه لَهَمَّ بها، ولكنه رأى برهان ربه فلم يهمّ بها[٣].

٤- وقال آخرون: بل قد همت المرأة بيوسف، وهَمَّ يوسف بالمرأة وغير أنَّ همهما كان تمثيلاً منهما بين الفعل والترك، لا عزماً ولا إرادة، قالوا: ولا حرج في حديث النفس، ولا في ذكر القلب إذا لم يكن معهما عزمٌ ولا فعل[٤].

٥- وقال الأخفش: فلم يكن هَمَّ بالفاحشة، ولكن دون ذلك مما لا يقطع الولاية[٥].

قلت: هذه مذاهب أهل التفسير في معنى هذه الآية، والله أعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي من هذه الأقوال في تفسير هذه الآية هو قول من قال بأن الهَمَّ قد انتفى لوجود برهان ربه، وهو ما اختاره ابن حزم رحمه الله تعالى، وهو الموافق لعصمة النبي، ولأهل لغة العرب، واختاره غير واحدٍ من المفسرين

(١) الطبري ١٢/ ١٨٣-١٨٤.
(٢) الطبري ١٢/ ١٨٥.
(٣) الطبري ١٢/ ١٨٥.
(٤) الطبري ١٢/ ١٨٥.
(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٦٥.

والله تعالى أعلم[1].

الآية رقم ٣١: ﴿إن هذا إلا ملكٌ كريم﴾ قال ابن حزم: بمعنى ما هذا إلا ملك كريم[2].

آراء المفسرين: يكاد المفسرون يطبقون على هذا المعنى الذي ذكره ابن حزم، ومن عباراتهم في هذا قول الطبري: يقول: قلت ما هذا إلا ملك من الملائكة[3].

الآية رقم ٤٢: ﴿فأنساه الشيطان ذكر ربه﴾ قال ابن حزم: فالضمير الذي أنساه، وهو الهاء راجع إلى الفتى الذي كان معه في السجن، أي أنَّ الشيطان أنساه أن يذكر ربه أمر يوسف عليه السلام، ويحتمل أيضاً أنْ يكون أنساه الشيطان ذكر الله تعالى، ولو ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ لذكر حاجة يوسف عليه السلام، وبرهان ذلك قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿وادَّكَرَ بعد أمة﴾[4].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المقصود بهذا المقطع من الآية، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- أن المقصود به يوسف عليه السلام، وهذا قول مالك بن دينار، ومجاهد، وقتادة، وجماعة[5]. وبه قال الفراء في كتابه معاني القرآن[6].

٢- أن المقصود به هو الفتى الذي خرج من السجن، وهذا تفسير محمد بن إسحاق[7] والفراء أيضاً في كتابه معاني القرآن[8].

---

(١) كأبي حيان في البحر ٥/ ٢٩٤-٢٩٥، وعبد الجبار في المتشابه ١/ ٣٩١.
(٢) الرسائل ٣/ ٥٤.
(٣) الطبري ١٢/ ٢٠٩.
(٤) الفصل ٣/ ١٠.
(٥) الطبري ١٢/ ٢٢٣-٢٢٤.
(٦) معاني القرآن ٢/ ٤٦.
(٧) الطبري ١٢/ ٢٢٤.
(٨) معاني القرآن ٢/ ٤٦.

الرأي الراجح: والراجح عندي هنا أن المقصود هو الفتى الساقي، لأن السياق يدل عليه بدليل قوله تعالى: ﴿وادكر بعد أمة﴾. ولأن النسيان لا يجوز على الأنبياء، عليهم السلام، وهو ما اختاره أبو محمد رحمه الله تعالى، والله أعلم.

﴿فلبث في السجن بضع سنين﴾ قال ابن حزم: والبضع: ما بين الثلاث إلى التسع[1].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد ببضع، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- هو سبع سنين: وهو قول قتادة، ووهب، وابن جريج[2].

٢- هو ما بين الثلاث والتسع: وهو قول أبي قتادة، ومجاهد[3].

٣- هو ما دون العشرة، وهو قول ابن عباس[4].

٤- ما بين الواحد إلى تسعة، وهو قول ابن قتيبة[5].

٥- وقال أبو عبيدة: هو ما لم يبلغ العقد ولا نصفه. يريد ما بين الواحد إلى الأربعة[6].

٦- وقال الراغب: المنقطع من العشرة، ويقال لما بين الثلاث إلى العشرة[7].

٧- وقال أيضاً: وقيل بل هو فوق الخمس، ودون العشرة[8].

---

(١) المحلى ٨/ ٥٩.
(٢) الطبري ١٢/ ٢٢٤.
(٣) الطبري ١٢/ ٢٢٤.
(٤) الطبري ١٢/ ٢٢٥.
(٥) تفسير غريب القرآن ص٢١٧.
(٦) تفسير غريب القرآن ص٢١٧، قلت: ولم أجد كلام أبي عبيدة في كتابه المجاز، فالله أعلم.
(٧) المفردات ص٥٠.
(٨) نفسه.

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في معنى البضع، والله أعلم.

القول الراجح: والراجح عندي هنا أن المراد بالبضع ما بين الثلاث إلى التسع، وهو ما رجحه الطبري رحمه الله تعالى، واختاره ابن حزمٍ رحمه الله تعالى، والله أعلم.

الآية رقم ٨٢: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها، واسأل العير التي أقبلنا فيها﴾ قال ابن حزم: وإنما أراد أهل القرية، وأهل العير، فأقام الخبر عن القرية والعير مقام الخبر عن أهلها[١].

آراء المفسرين: يطبق المفسرون على تفسير الآية بالمعنى الذي ذكره ابن حزم، ومن عباراتهم في هذا قول الطبري: يقول: وإنْ كنت متهماً لنا لا صدقنا على ما نقول من أن ابنك سرق، فاسأل القرية التي كنا فيها، وهي مصر ويقول: سل من فيها من أهلها ﴿والعير التي أقبلنا فيها﴾ وهي القافلة التي كنا فيها، التي أقبلنا فيها معها[٢]. وعزا هذا التفسير إلى قتادة وابن عباس وابن إسحاق.

الآية رقم ١١١: ﴿لقد كان في قصصهم عبرة﴾ قال ابن حزم: أي عجب وعبرة[٣].

آراء المفسرين: يطبق المفسرون على تفسير هذه الكلمة بمثل ما فسرها به ابن حزم، ومن عباراتهم في هذا قول الطبري: لقد كان في قصص يوسف وأخوته عبرة لأهل الحجا والعقول، يعتبرون بها، وموعظة يتعظون بها[٤].

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة يوسف لابن حزم رحمه الله تعالى.

---

(١) الأحكام ٣/١٣٦.

(٢) الطبري ١٣/٣٧.

(٣) النبذة ص٦٢، والمحلى ١/٥٦، وملخص إبطال القياس ص٢٨.

(٤) الطبري ١٣/٨٩-٩٠.

سورة النحل:

الآية رقم ٤٣: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾ قال ابن حزم: أهل الذكر هم رواة السنن عن النبي ﷺ، والعلماء بأحكام القرآن[1].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بأهل الذكر هنا، وقد كان لهم فيه الأقوال التالية:

١- أهل الكتاب الذين قرؤوا التوراة والإنجيل، وهذا قول مجاهد والأعمش، وابن عباس[2].

٢- أهل الذكر هم أهل القرآن، وهو قول أبي جعفر، وابن زيد[3].

٣- المراد من أسلم من أهل الكتاب، وهو قول الأعمش وسفيان بن عيينة[4].

٤- وقال الزجاج: أهل الذكر عام في كل من يعزى إلى علم[5].

قلت: هذه مذاهب أهل التفسير في المراد بأهل الذكر، وقد نزلنا في العزو لابن عطية، لإعواز من تقدم ابن حزم من أهل الأصول، فليعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي أن المراد بهم العلماء بالقرآن والسنة، وذلك لعموم النص، إذ العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب، وهو ما اختاره ابن حزم هنا، وليس مقامنا هنا مقام احتجاج، على الكفار لنقول أنهم علماء أهل الكتاب، والله أعلم.

الآية رقم٦٦: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة﴾ قال ابن حزم: أي عجباً،

---

(١) الأحكام ٦/ ١١٩.

(٢) الطبري ١٤/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) الطبري ١٤/ ١٠٩.

(٤) المحرر ٨/ ٤٢٣.

(٥) المحرر ٨/ ٤٢٣.

أو لعجباً[1].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في معنى العبرة هنا، وقد كان لهم فيه الأقوال التالية:

١- العظة: قال الطبري: وإنَّ لكم أيها الناس لعظة في الأنعام نسقيكم مما في بطونه[2].

٢- قال الراغب: والاعتبار والعبرة بالحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد[3].

٣- الحال المعتبر فيها[4].

وبعد: فهذه أقوال المفسرين في معنى العبرة هنا، وقد نزلنا في العزو إلى تفسير ابن عطية، وذلك لإعواز من تقدم ابن حزم، فليعلم.

القول الراجح: والراجح عندي أن العبرة تعني كل المعاني التي ذكرت هنا، والله تعالى أعلم، وأثره هنا أن ابن حزم فسرها بالعجب ليخرج من شبهة الاستدلال بها على القياس، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ١٢٥: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ قال ابن حزم: ومن جادل في طلب حق له فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى، وسلك في إظهار الحق، والمنع من الباطل، وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى[5].

آراء المفسرين: يكاد يطبق المفسرون على تفسير هذه الآية ضمن موضوع الدعوة

---

(١) النبذة ص٦٢، والمحلى ١/ ٥٦، والملخص ص٢٨.

(٢) الطبري ١٤/ ١٣١.

(٣) المفردات ص٣٢٠.

(٤) المحرر ٨/ ٤٥٥.

(٥) المحلى ٧/ ١٩٦.

وأساليبها، وفي هذا يقول الطبري: ادع يا محمد من أرسلك إليه ربك بالدعاء إلى طاعته ﴿إلى سبيل ربك﴾ يقول: إلى شريعة ربك التي شرعها لخلقه، وهو الإسلام ﴿بالحكمة﴾ يقول: بوحي الله الذي يوحيه إليك، وكتابه الذي ينزله عليك، ﴿والموعظة الحسنة﴾ يقول: وبالعبر الجميلة التي جعلها الله حجة عليهم في كتابه، وذكرهم بها في تنزيله، كالتي عدّد عليهم في هذه السورة من حججه، وذكرهم فيها ما ذكرهم من آلائه، ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ يقول: وخاصمهم بالخصومة التي هي أحسن من غيرها أنْ تصفح عما نالوا به عرضك من الأذى، ولا تعصه في القيام بالواجب عليك من تبليغهم رسالة ربك[1].

قلت: وما ذكره ابن حزم هنا، فاستنباط له، واجتهاد، وفهم فهمه من الآية الكريمة، ولا يعد تفسيراً لها، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة النحل لابن حزم.

سورة الإسراء:

الآية رقم ٢: ﴿ألا تتخذوا من دوني وكيلاً﴾ قال ابن حزم: أي من غيري[2].

آراء المفسرين: لم أجد عن أحدٍ ممن سبق ابن حزم تفسير دون بغير وقد وجدت عند بعض من تأخر عنه، فمن ذلك قول صاحب القاموس المحيط: وبمعنى غير[3].

وقد سبقه إلى هذا التفسير العلامة الراغب في كتابه المفردات، ولكن في غير تفسير هذه الآية[4]، فليعلم.

قلت: يلحظ هنا أنَّ تفسير ابن حزم لغوي، وقد نزلنا في العزو عمن تأخر عنه،

---

(١) الطبري ١٤/١٩٤.
(٢) المحلى ٥/٢١٦.
(٣) القاموس المحيط ص١٥٤٥.
(٤) المفردات ص١٧٩.

وذلك لإعواز من سبقه مما بين أيدينا من المصادر، فليعلم.

الآية رقم ٢٣/ ٢٤: **﴿وقضى ربك الا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً، إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما، فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما، وقل لهما قولاً كريماً، وآخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل رب آرحمهما كما ربياني صغيراً﴾** قال ابن حزم: اقتضت هذه الألفاظ من الإحسان والقول الكريم، وخفض الجناح والذل والرحمة لهما، والمنع من انتهارهما، وأوجبت أنْ يؤتي إليهما كل برٍ، وكل خير، وكل رفق، فبهذه الألفاظ، وبالأحاديث الواردة في ذلك وجب بر الوالدين بكل وجه، وبكل معنى، والمنع من كل ضررٍ وعقوقٍ بأي وجهٍ كان، لا بالنهي عن قول أفٍ، وبالألفاظ التي ذكرنا وجب ضرورة أن من سبهما، أو تبرَّم عليهما، أو منعهما رفده في أي شيء كان من غير الحرام، فلم يحسن إليهما، ولا خفض لهما جناح الذل من الرحمة، ولو كان النهي عن قول أفٍ مغنياً عما سواه من وجوه الأذى لما كان لذكر الله تعالى في الآية نفسها مع النهي عن قول أفٍ، النهي عن النهر، والأمر بالإحسان، وخفض الجناح، والذل لهما معنى، فلما لم يقتصر تعالى على ذكر الأُف وحده بطل قولُ من ادعى أنَّ بذكر الأُف علم ما عداه، وصَحَّ ضرورة أنَّ لكل لفظةٍ من الآية معنى غير معنى سائر ألفاظها[١].

آراء المفسرين: اختلف العلماء في دلالة قوله تعالى: **﴿فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾** على تحريم ما هو أشد كالضرب ونحوه، وكان لهم فيها الأقوال التالية:

١- أن هذه الآية دالة على تحريم الضرب. وهذا مذهب الجمهور، يقول الإمام أبو المعالي ابن الجويني: فكان سياق الكلام على هذا الوجه مفيداً تحريم الضرب العنيف نصاً، وهو متلقى من نظمٍ مخصوصٍ، فالفحوى إذا آيلةٌ إلى معنى الألفاظ[٢].

---

(١) الأحكام ٧/ ٥٧-٥٨.

(٢) البرهان ١/ ٤١٣.

وقال الطوفي: إن قوله عز وجل: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ نبه على تحريم ضرب الوالدين بطريق الأولى، فلو فرض أن ضربهما كان مباحاً قبل هذا التنبيه، كان هو ناسخاً لإرادة الضرب، ولو فرض أنَّ إباحة ضربهما شرعت بعد التنبيه المذكور كانت ناسخةً له، فهو أي التنبيه ناسخ في الصورة الأولى، منسوخ في الصورة الثانية، والله تعالى أعلم بالصواب[١].

ويقول أيضاً، فإن منطوق هذا تحريم التأفيف والانتهار، ومفهومه بطريق التنبيه والفحوى تحريم الضرب، وغيره من الإيلامات الزائدة عن التأفيف والانتهار بطريق أولى[٢].

٢- أن هذه الآية غير دالة بقوله: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ على تحريم الضرب، بل دَلَّ على تحريمه أمور أخرى، وفي هذا يقول ابن الجويني: وذهب المنتمون إلى التحقيق من هؤلاء [منكرو المفهوم]: إلى أنَّ الفحوى الواقعة نصاً مقبولة قطعاً، وليس ثبوتها من جهة اشعار الأدنى بالأعلى، ولكن مساق قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ إلى مختتم الآية مشتمل على قرائن في الأمر بالتناهي في البر، يدل مجموعها على تحريم ضروب التعنيف، وليس يتلقى ذلك من محض التنصيص على النهي عن التأفيف، إذ لا يمتنع في العرف أنْ يؤمر بقتل شخصٍ، وينهى عن التغليظ عليه بالقول والمواجهة بالقبيح، وضابط مذهب هؤلاء أن المقطوع به يستند إلى قرائن مجتمعة، ولا سبيل إلى نفي القطع، وما يتطرق إليه الظنون، فهو من المفهوم المردود عندهم، وإن كان مقتضياً للموافقة عند القائلين بالمفهوم[٣]. وعزا الشوكاني هذا القول إلى جماعة فقال: وقيل إنه فهم **المنع من التأفيف** بالسياق والقرائن، وعليه المحققون من أهل هذا القول كالغزالي، وابن القشيري، والآمدي، وابن الحاجب[٤].

---

(١) شرح مختصر الروضة ٣١٧/٢.

(٢) شرح مختصر الروضة ٢-٧١٥.

(٣) البرهان ١/ ٤٥١-٤٥٢.

(٤) إرشاد الفحول ص١٧٨.

قلت: هذه مذاهب أهل العلم في هذه المسألة، وقد وثقنا من كتب متأخرة في هذا فليعلم.

القول الراجح: والراجح عندي هو القول الثاني القائل بأن المنع من الضرب مستفادٌ من دلائل أُخر لا من قوله: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ وذلك لقوة دليله، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٢٩: ﴿ولا تبسطها كل البسط﴾ قال ابن حزم: وكل نفقة نهى الله تعالى عنها قلت أم كثرت، فهي الإسراف والتبذير، وبسط اليد كل البسط، لأنه لا شك في أن الذي نهى الله تعالى عنه مفسراً هو الذي نهى عنه مجملاً[١].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى بسط اليد الأقوال التالية:

١- أنه بمعنى السرف: وفي هذا يقول الطبري: ولا تبسطها بالعطية كل البسط، فتبقى لا شيء عندك، ولا تجد إذا سئلت شيئاً تعطيه لسائلك[٢]، وعزا هذا التفسير إلى الحسن وابن عباس، وقتادة، وابن جريج وابن زيد[٣]، وهو تفسير أبي عبيدة في كتابه المجاز[٤].

٢- لا يمتنع عن نفقته في الخير، ولا ينفق في الشر[٥].

٣- لا يتجاوز الواجب لئلا يأتي من يسأل، فلا يجد عطاءاً[٦].

وبعد: تلك مذاهب أهل العلم في معنى بسط اليد، وقد نزلنا في العزو إلى من بعد ابن حزم، وذلك لإعواز من تقدمه، فليعلم ذلك.

---

(١) المحلى ٨/ ٢٩٠.
(٢) الطبري ١٥/ ٧٦.
(٣) الطبري ١٥/ ٧٦-٧٧.
(٤) مجاز القرآن ١/ ٣٧٥.
(٥) أحكام القرآن ٣/ ١٢٠٤.
(٦) أحكام القرآن ٣/ ١٢٠٤.

القول الراجح: والراجح عندي أن المراد بقوله: ﴿**ولا تبسطها كل البسط**﴾ انفاق المال في غير ما يجمل حتى وإن كان مباحاً. وهو السرف، وهو ما اختاره ابن حزم رحمه الله تعالى، والله أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الإسراء لابن حزم.

سورة الكهف:

الآية رقم ٧٩: ﴿**أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر**﴾ قال ابن حزم: فسماهم الله مساكين، ولهم سفينة، ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف، فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه صفته[١].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بالمسكين، وقد سبق بيان أقوالهم في هذا في تفسير آية مصارف الزكاة من سورة التوبة، وما ذكره ابن حزم هنا هو اختياره في المسألة، قد وافقه عليه آخرون، ولا حاجة بنا هنا إلى تكرار الكلام فيرجع إليه هناك.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة الكهف لابن حزم رحمه الله تعالى.

سورة الأنبياء:

الآية رقم ٧: ﴿**فاسألوا أهل الذكر**﴾ قال ابن حزم: أهل الذكر هم رواة السنن عن النبي ﷺ، والعلماء بأحكام القرآن[٢].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بأهل الذكر هنا، وكان لهم الأقوال التالية:

١- هم علماء أهل الكتاب، وهو تفسير قتادة، والفراء[٣].

---

(١) المحلى ٦/١٤٨.
(٢) الأحكام ٦/١١٩.
(٣) الطبري ١٧/٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٩٩.

٢- هم أهل القرآن: وهو تفسير علي وابن زيد[١].

وبعد: هذه آراء المفسرين في المراد بأهل الذكر، وقد تقدم الكلام مفصلاً في سورة النحل، فيرجع إليه هناك، والله المستعان.

الآية رقم ٥٢: ﴿ما هذه الأصنام التي أنتم لها عاكفون﴾ قال ابن حزم: بمعنى مقيمون متعبدون لها[٢].

آراء المفسرين: يطبق المفسرون على تفسير هذا المقطع من الآية بمثل ما فسره به ابن حزم، ومن عباراتهم في هذا قول الطبري: وقد بيّنا فيما مضى من كتابنا هذا أنَّ العاكف على الشيء المقيم عليه بشواهد ذلك، وذكرنا الرواية عن أهل التأويل[٣]، وقول العلامة الراغب: العكوف: الإقبال على الشيء، وملازمته على سبيل التعظيم له[٤].

الآية رقم ٨٧: ﴿فَظَنَّ أنْ لن نقدر عليه﴾ قال ابن حزم: أي لن نضيّق عليه[٥].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بهذا المقطع من الآية، وقد كان لهم فيه الأقوال التالية:

١- أن لن نضيّق عليه، وهو تفسير ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والكلبي، والضحاك[٦].

٢- فظَنَّ أنه يعجز ربه، فلا يقدر عليه، وهو تفسير: الحسن، وإياس بن معاوية[٧].

---

١) الطبري ١٧/٥.
٢) المحلى ٥/٢١٩.
٣) الطبري ١٧/٣٦.
٤) المفردات ص٣٤٢-٣٤٣.
٥) الفصل ٤/١٤.
٦) الطبري ١٧/٧٨-٧٩.
٧) الطبري ١٧/٧٩.

٣- أفظنّ أنْ لن نقدر عليه، وهو تفسير ابن زيد[١].

الرأي الراجح: والراجح عندي من هذه الأقوال هو قول من قال: المراد: فظنَّ أن لن نضيّق عليه، وهو الموافق لقواعد عصمة الأنبياء، ولغة العرب، وقد اختاره الإمام الطبري في تفسيره، والإمام ابن حزم كما تقدم النقل عنه، والله أعلم.

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الأنبياء لابن حزم رحمه الله تعالى.

سورة الحج:

الآية رقم ٢٨: ﴿ويذكروا الله في أيامٍ معلومات﴾ قال ابن حزم: والأيام المعدودات والمعلومات واحدة، وهي يوم النّحر، وثلاثة أيام بعده[٢].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بالأيام المعلومات، وقد كان لهم في هذا الأقوال التالية:

١- أنها أيام التشريق. وهذا قول ابن عباس، والضحاك[٣].

٢- أنها أيام العشر من ذي الحجة، وهو قول قتادة[٤].

٣- أنها يوم النحر وأيام التشريق[٥].

٤- أنها يوم التروية ويوم عرفة، ويوم النحر[٦].

وبعد: هذه مذاهب أهل العلم في المراد بالأيام المعلومات، والله تعالى أعلم.

---

(١) الطبري ١٧/٧٩.
(٢) المحلى ٧/٢٧٢.
(٣) الطبري ١٧/١٤٨.
(٤) الطبري ١٧/١٤٨.
(٥) الطبري ١٧/١٤٧.
(٦) تفسير غريب القرآن ص٢٩٢.

الرأي الراجح: والراجح عندي هنا أن المراد بها يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٣٦: **﴿فإذا وجبت جنوبها، فكلوا منها﴾** قال ابن حزم: فلم يبح الله تعالى أكل شيء منها إلا بعد وجوب الجنب، وهو في اللغة الموت[١].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بوجوب الجنب هنا، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- أنه السقوط: وفي هذا يقول الطبري: فإذا سقطت، فوقعت جنوبها إلى الأرض بعد النحر[٢].

وهو تفسير مجاهد، وابن قتيبة، وأبي عبيدة، والراغب[٣].

٢- أنه الموت: وهو تفسير ابن زيد[٤].

٣- النحر: وهو تفسير ابن إسحاق ومجاهد وابن عباس[٥].

وبعد: فهذه مذاهب أهل التفسير في معنى قوله فإذا وجبت جنوبها، والله أعلم.

الرأي الراجح: والراجح من هذه الأقوال هو قول من قال بأن المعنى سقطت إلى الأرض، وهو الذي اختاره غير واحدٍ من أهل العلم، ويوافق لغة العرب، والله أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الحج لابن حزم رحمه الله.

---

(١) المحلى ٧/ ٤٤٦.
(٢) الطبري ١٧/ ١٦٥.
(٣) الطبري ١٧/ ١٦٦، وتفسير غريب القرآن ص٢٩٣، ومجاز القرآن ٢/ ٥١، والمفردات ص٥١٢.
(٤) الطبري ١٧/ ١٦٦.
(٥) الطبري ١٧/ ١٦٦.

سورة المؤمنون:

الآية رقم ٢١: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة﴾ قال ابن حزم: لعجباً[١].

آراء المفسرين: تقدم ذكر آراء المفسرين عند تفسير الآية رقم ١٦ من سورة النحل، فيعاد إليه هناك، ولا حاجة إلى تكراره، والله المستعان.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة المؤمنون لابن حزم.

سورة النور:

الآية رقم ٣٣: ﴿فإن علمتم فيهم خيراً﴾ قال ابن حزم: فالخير في اللغة يقع على الصلاح في الدين، وعلى المال، فلا يجوز أنْ يختص بهذا النص بعض ما وقع عليه دون بعضٍ إلا بنصٍ، فلما قال تعالى: ﴿فيهم﴾ ولم يقل معهم، ولا قال تعالى: عندهم، علمنا أنه إنما أراد الدين فقط[٢].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بقوله خيراً هنا، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- القدرة على الاحتراف والكسب لأداء ما كوتبوا عليه، وهو تفسير ابن عمر، وابن عباس، ومالك بن أنس، والشافعي[٣].

٢- الصدق والوفاء والأداء: وهو تفسير: الحسن، ومجاهد، وطاووس، وأبي صالح، وإبراهيم، وعطاء، وعمرو بن دينار، وسفيان، وابن زيد. والفراء[٤].

٣- المال، وهو تفسير: ابن عباس، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح[٥].

---

(١) ملخص إبطال القياس ص٢٨، والمحلى ١/٥٦.

(٢) الأحكام ٣/١٥٩، والمحلى ٩/٢٢٢ باختصار.

(٣) الطبري ١٨/١٢٧، وأحكام القرآن للشافعي ٢/١٦٨-١٦٩.

(٤) الطبري ١٨/١٢٧-١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥١.

(٥) الطبري ١٨/١٢٨-١٢٩.

وبعد: فتلك أقوال أهل العلم في المراد بالخير هنا، ولم أجد من قال بمثل قول ابن حزمٍ فيما بين يدي من مصادر التفسير التي سبقته، فالله أعلم.

الرأي الراجح: والراجح من هذه الأقوال هو قول من قال بأن المراد بالخير القدرة على الاكتساب، وهو الموافق لمقتضى الحال، والله أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة النور لابن حزم.

سورة الشعراء:

الآية رقم ٢٠: ﴿فعلتها إذاً وأنا من الضالين﴾ قال ابن حزم: وهو حالة قبل النبوة، فإنه كان ضالاً عما اهتدى له بعد النبوة، وضلال الغيب عن العلم كما تقول: أضللت بعيري: لا ضلال القصد إلى الإثم[١].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بالضلال هنا، وقد كان لهم فيه الأقوال التالية:

١- الجهل: وهذا تفسير: مجاهد، وابن جريج، وقتادة، والضحاك، وابن عباس[٢].

٢- النسيان، وهذا تفسير أبي عبيدة، وابن قتيبة[٣].

٣- الحيرة[٤].

٤- العدول عن الطريق المستقيم عمداً كان أو سهواً، يسيراً كان أو كثيراً[٥].

---

(١) الفصل ٤/ ١٢.

(٢) الطبري ١٩/ ٦٧.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص٤٥٧، وتفسير غريب القرآن ص٣١٦، قلت: ولم أجد كلام أبي عبيدة في كتابه المجاز، وقد ذكر له ذلك ابن قتيبة في كتابه تفسير غريب القرآن، فالله أعلم.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص٤٧٧.

(٥) المفردات ص٢٩٧.

٥- الهلكة والبطلان[١].

وبعد: تلك مذاهب المفسرين في معنى الضلال في هذه الآية، والله أعلم.

القول الراجح: والراجح من هذه الأقوال هو قول من قال بأن المراد بالضلال هنا هو الجهل، وهو الموافق لقواعد عصمة الأنبياء، وعليه أكثر المفسرين، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة الشعراء لابن حزم.

سورة لقمان:

الآية رقم ٦: ﴿**ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله**﴾ قال ابن حزم: وكل شيءٍ يُقتنى ليضل به عن سبيل الله فهو إثمٌ وحرامٌ، ولو أنه شراء مصحفٍ أو تعلم قرآن، وبالله التوفيق[٢].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بلهو الحديث، وقد كان لهم فيه الأقوال التالية:

١- هو الغناء والاستماع له، وهو تفسير عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وجابر، ومجاهد، وعكرمة[٣].

٢- الطبل وهو تفسير: مجاهد[٤].

٣- الشرك: وهو تفسير ابن زيد[٥].

٤- عنى به كل ما كان من الحديث ملهياً عن سبيل الله مما نهى الله عن استماعه

(١) تأويل مشكل القرآن ص٤٥٧.
(٢) مجموعة الرسائل ١/ ٤٣٥.
(٣) الطبري ٢١/ ٦١-٦٣.
(٤) الطبري ٢١/ ٦٣.
(٥) الطبري ٢١/ ٦٣.

أو رسوله، لأن الله تعالى عَمَّ بقوله: ﴿لهو الحديث﴾ ولم يخصص بعضاً دون بعض، فذلك على عمومه، حتى يأتي ما يدل على خصوصه، والغناء والشرك من ذلك، وهو رأي الطبري[1].

القول الراجح: وبعد هذا فالراجح عندي هنا هو القول الرابع الذي اختاره الطبري، وابن حزم، وذلك لعموم النص، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة لقمان لابن حزم.

سورة الأحزاب:

الآية رقم ٢٨: ﴿إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعكنّ وأسرحكنّ سراحاً جميلاً﴾ قال ابن حزم: فإنما نص الله تعالى أنه عليه الصلاة والسلام إن أردن الدنيا، ولم يردن الآخرة طلقهن حينئذٍ من قبل نفسه مختاراً للطلاق، لا أنهن طوالق بنفس اختيارهن الدنيا، ومن ادعى غير هذا، فقد حرّف كلام الله عَزَ وجَلَّ، وأقحم في حكم الآية كذباً محضاً ليس فيها منه نصٌ ولا دليل[2].

آراء المفسرين: اختلف أهل العلم في تخيير المرأة هل يعد طلاقاً أم لا، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- أنه يعد طلاقاً بائناً لارجعة فيه: وهذا مذهب:

١- مالك: وإليك بعضَ نقول أهل مذهبه: قال ابن جزي: وأما التخيير فهو أنْ يخيرها بين البقاء معه، أو الفراق، فلها أنْ تفعل من ذلك ما أحبت، فإن اختارت الفراق كان طلاقها بالثلاث[3].

---

(١) الطبري ٢١/ ٦٣.
(٢) المحلى ١٠/ ١٢٣.
(٣) القوانين ص١٥٥، وقريب منه في المقدمات لابن رشد ص٤٥٨-٤٥٩، والكافي ص٢٧٢/ ٢٧٣.

٢- وزيد بن ثابت، والليث بن سعد، والحسن البصري[1].

٢- القول الثاني: تكون طلقة واحدة، وزوجها أحق بها، وهذا مروي عن عمر وابن مسعود، وابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلى، والشافعي كذلك إذا أراد الطلاق[2].

٣- القول الثالث: تكون واحدة يملك الرجعة: وهو قول أحمد وإسحاق و أبو عبيد وأبو ثور[3].

٤- القول الرابع إن اختارت نفسها تكون واحدة بائنة، وروي هذا عن علي، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه[4].

٥- القول الخامس: أن التخيير ليس بطلاق، وهو مذهب أبي محمد بن حزم كما تقدم.

وبعد: فهذه مذاهب أهل العلم في هذه المسألة، والله أعلم.

الأدلة: استدل كُلٌّ من هؤلاء بأدلة ذكرها، ولذا نجعل الأدلة على هذا النحو كما يلي:

١- أدلة من يقول بأن التخيير طلاق:

استدل الجماهير القائلون بأنّ التخيير يعد طلاقاً بالأدلة التالية:

١- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: خَيَّرنا رسول الله ﷺ، فأخترنا الله ورسوله، فلم يعد ذلك علينا شيئاً[5]. وفي وجه الدلالة من الحديث قال

---

(١) الأشراف لابن المنذر ١/١٥٨.

(٢) الأشراف ١/١٥٨، والوجيز للغزالي ٢/٥٧.

(٣) الأشراف ١/١٥٨، ومسائل أحمد ص١٧٢، والمغني ٨/٢٨٩.

(٤) الأشراف ١/١٥٨، والهداية ٢/٢٤٣، واللباب ٣/٥١.

(٥) رواه البخاري برقم ٥٢٦٢، ومسلم ١٠/٧٨-٧٩.

الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى: فيه دلالة على أنهن لو كُنَّ اخترنَ أنفسهنَّ كان ذلك طلاقاً[1].

وقال القرطبي: في الحديث أن المخيّرة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج إلى نطقٍ بلفظٍ يدل على الطلاق[2].

٢- ما روي عن عددٍ من الصحابة من الإفتاء في هذه المسألة[3]، وقد تقدم عند المذاهب ذكر أهل تلك الفتاوى.

٣- أن التخيير تردد بين شيئين، فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لاتحدا، فدلَّ على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق. واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة[4].

٤- قال ابن العربي: ودليلنا أن المقتضى لقوله اختاري. يملك منها شيئاً، إذ قد جعل إليها أن تخرج ما يملكه منها عنه أو تقيم معه، فإذا أخرجت البعض لم يعمل بمقتضى اللفظ، وكان بمنزلة من خيّر بين أمرين، فاختار غيرهما[5].

وبعد: هذه أهم أدلة القائلين بأن التخيير طلاق فيما وقفت عليه، والله أعلم.

أدلة القائلين بأن التخيير لا يعد طلاقاً:

استدل ابن حزم على أن التخيير لا يعد طلاقاً بالأدلة التالية:

١- ظاهر آية التخيير، وقد تقدم كلامه في هذا.

---

(١) معالم السنن ٣/ ٢٤٦.
(٢) فتح الباري ٩/ ٣٦٩.
(٣) السنن الكبرى للبيهقي جـ٧ ص٣٤٥-٣٤٧.
(٤) فتح الباري ٩/ ٣٦٨.
(٥) أحكام القرآن ٣/ ١٥٣١.

٢- حديث عائشة آنف الذكر.

٣- قال ابن حزم: لا حجة في أحدٍ دون رسول الله ﷺ، وإذا لم يأت في القرآن، ولا عن رسول الله ﷺ أنَّ قول الرجل لامرأته: أمرك بيدك، أو قد ملكتك أمرك، أو اختاري يوجب أنْ تكون طالقاً، أو أن لها أنْ تطلق نفسها، أو أن تختار طلاقاً، فلا يجوز أنْ يحرم على الرجل فرجٌ أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوالٍ لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ[1].

٤- ما روي في هذا من فتاوي لبعض الصحابه كعثمان، وابن عباس، وغيرها وبعض التابعين كطاووس[2].

الرد على ابن حزمٍ:

وردَّ الإمام ابن القيم على أدلة ابن حزم، وكان رده كما يلي:

١- أما المنقول عن طاووس فصحيح صريح لا مطعن فيه سنداً وصراحة. وأما المنقول عن ابن مسعود فمختلف، فنقل عنه موافقة علي وزيد في الوقوع[3].

٢- وأما المنقول عن ابن عباس وعثمان، فإنما هو فيما إذا أضافت المرأة الطلاق إلى الزوج، وقالت: أنت طالق[4].

٣- فلا يعرف عن أحدٍ من الصحابة إلغاء التخيير والتمليك البتة إلا هذه الرواية عن ابن مسعود، وقد روي عنه خلافها[5].

٤- والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك ووقوع الطلاق به، وإن اختلفوا فيما تملك

---

(١) المحلى ١٠/١٢٤.
(٢) المحلى ١٠/١٢٠.
(٣) زاد المعاد ٤/٨٩.
(٤) زاد المعاد ٤/٨٩.
(٥) زاد المعاد ٤/٨٩.

به المرأة كما تقدم[1].

٥- والقول بأن ذلك لا أثر له لا يعرف عن أحدٍ من الصحابة البتة[2].

٦- وإنما وهم أبو محمد في المنقول عن ابن عباس وعثمان، ولكن هذا مذهب طاووس[3].

٧- ولولا هيبة أصحاب رسول الله ﷺ لما عدلنا عن هذا القول، ولكن أصحاب رسول الله ﷺ هم القدوة، وإن اختلفوا في حكم التخيير، ففي ضمن اختلافهم اتفاقهم على اعتبار التخيير وعدم الغائه، ولا مفسدة في ذلك[4].

وبعد: تلك أهم ردود ابن القيم على ابن حزمٍ في هذه المسألة، والله تعالى أعلم.

القول الراجح:

وبعد هذا، فإن القول الراجح عندي هو قول من قال بأن التخيير يكون طلاق بائناً، وذلك لقوة أدلته، والله تعالى أعلم.

الآية رقم ٣١: ﴿**نؤتها أجرها مرتين**﴾ قال ابن حزم: أي مضاعفاً معاً[5].

آراء المفسرين: تكاد تتفق كلمة المفسرين قبل ابن حزم على تفسير هذا المقطع بمثل ما فسر به ابن حزم، ومن ذلك قول الطبري رحمه الله: يعطها الله ثواب عملها مثلي ثواب عمل غيرهن من سائر نساء الناس[6]. وقريب منه تفسير ابن قتيبة[7].

---

(١) زاد المعاد ٤/ ٨٩.
(٢) زاد المعاد ٤/ ٨٩.
(٣) زاد المعاد ٤/ ٨٩.
(٤) زاد المعاد ٤/ ٨٩.
(٥) المحلى ١٠/ ١٦٨.
(٦) الطبري ٢٢/ ١.
(٧) تفسير غريب القرآن ص٣٧٠.

الآية رقم ٥٣: ﴿فإذا طعمتم فانتشروا﴾ قال ابن حزم: والانتشار المذكور في هذه الآية هو الخروج من بيوت النبي ﷺ، وهو فرض لا يحل لهم القعود فيها بعد أن يطعموا ما دعوا إلى طعامه[1].

آراء المفسرين: تكاد تتفق كلمة المفسرين قبل ابن حزم فيما وقفت عليه على تفسير هذا المقطع بقريب مما فسره به، وفي هذا يقول الإمام الطبري رحمه الله تعالى: يعني فتفرقوا واخرجوا من منزله[2].

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الأحزاب لابن حزم رحمه الله.

سورة ص:

الآية رقم ٣٤: ﴿**ولقد فتنّا سليمان**﴾ قال ابن حزم: أي آتيناه من الملك ما اختبرنا به طاعته[3].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بفتنة سليمان، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- ابتلينا سليمان وألقيا على كرسيه جسداً شيطاناً متمثلا بإنسان، وهذا تفسير ابن عباس، والحسن، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، والسدي[4].

٢- أن سليمان كانت له امرأة يحبها، وكان أبوها ملكاً كافراً قد قتله سليمان، فسألته أن يصنع لها صورة أبيها، فأطاعها في ذلك، فكانت تسجد للصورة، ويسجد معها جواريها، وصار صنماً معبوداً في داره، وسليمان لا يعلم حتى مضت أربعون يوماً، فلما علم به كسره، فالفتنة على هذا عمل الصورة، والجسد هو الصورة[5].

---

(١) الأحكام ٣/٧٨.
(٢) الطبري ٢٢/٣٦.
(٣) الفصل ٤/١٧.
(٤) الطبري ٢٣/١٥٦-١٥٩.
(٥) التسهيل ٣/١٨٥.

٣- أن سليمان كان له ولد، وكان يحبه حباً شديداً، فقالت الجن: إن عاش هذا الولد ورث ملك أبيه، فبقينا في السخرة أبداً، فلم يشعر إلا وولده ميّتٌ على كرسيه، فالفتنة على هذا حب الولد[١].

٤- أنه قال: لأطوفنَّ الليلة على مائة امرأة تأتي كل واحدةٍ منهن بفارس يجاهد في سبيل الله، ولم يقل إن شاء الله، فلم تحمل إلا واحدة جاءت بشق إنسان، فالفتنة على هذا كونه لم يقل إن شاء الله[٢].

تلك هي مذاهب أهل التفسير في المراد بالفتنة هنا، وقد نقلنا من متأخرٍ عن ابن حزم، وهو ابن جزي، وذلك لإعواز من تقدمه، وقد ناقش ابن جزي هذه الأقوال فقال، فأما القول الأول فضعيف من طريق النقل مع أنه يبعد ما ذكر فيه من سلب ملك سليمان، وتسليط الشيطان عليه، وأما القول الثاني فضعيف أيضاً مع أنه يبعد أنْ يعبد صنم في بيت نبي، أو يأمر نبي بعمل صنم، وأما القول الثالث فضعيف أيضاً[٣].

القول الراجح: والراجح من هذه الأقوال: هو القول الرابع، ودليله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفَنَّ الليلة على مائة امرأة، فتأتي كل امرأة برجلٍ يضرب بالسيف، ولم يقل إن شاء الله، فطاف عليهن، فجاءت واحدة بنصف ولدٍ، ولو قال سليمان إن شاء الله، لكان ما قال[٤].

وأما الأقوال الأخرى فغير صحيحة، ويقال فيها ما قال ابن جزي رحمه الله تعالى.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة ص لابن حزم رحمه الله.

---

(١) التسهيل ٣/ ١٨٥.

(٢) التسهيل ٣/ ١٨٥.

(٣) التسهيل ٣/ ١٨٥.

(٤) رواه البخاري برقم ٦٦٣٩، ومسلم برقم ١٦٥٤، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٢٩، والنسائي في كتاب التفسير برقم ٣٢٢.

سورة الزمر:

الآية رقم ١٨: ﴿فيتبعون أحسنه﴾ قال ابن حزم: وأحسن الأقوال ما وافق القرآن، وكلام رسول الله ﷺ[١].

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى فيتبعون أحسنه الأقوال التالية:

١- فيتبعون أرشده وأهداه، وأدله على توحيد الله، والعمل بطاعته، وهذا تفسير السدي[٢].

٢- طاعة الله: وهذا تفسير قتادة[٣].

٣- ما أمر الله تعالى النبيين عليهم السلام من الطاعة، وهذا تفسير الضحاك[٤].

وبعد: فهذه أقوال المفسرين في معنى هذه الآية فيما وقفت عليه، ويلحظ عليها أنها متقاربة المعنى، والله أعلم.

القول الراجح: والراجح عندي أن تفسير الآية يشمل كل ما ذكره هؤلاء، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة الزمر لابن حزم.

سورة الزخرف:

الآية رقم ٨١: ﴿قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين﴾، قال ابن حزم: بمعنى ما كان للرحمن ولدٌ، فأنا أول الجاحدين لا يكون له ولد[٥].

---

(١) الأحكام ٦/١٧.
(٢) الطبري ٢٣/٢٠٦.
(٣) الدر المنثور ٧/٢١٧.
(٤) الدر ٧/٢١٨.
(٥) الرسائل ٣/٥٤.

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في معنى هذه الآية، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- قل يا محمد إن كان للرحمن ولدٌ في قولكم وزعمكم أيها المشركون، فأنا أول المؤمنين بالله في تكذيبكم. والجاحدين ما قلتم من أن له ولداً، وهذا تفسير مجاهد[١].

٢- قل ما كان للرحمن ولدٌ، فأنا أول العابدين له بذلك، وهو تفسير ابن عباس[٢].

٣- بل معنى ذلك نفي، ومعنى إن الجحد، وتأويل ذلك ما كان ذلك، ولا ينبغي أن يكون، وهذا تفسير قتادة وابن زيد، وزيد بن أسلم[٣].

٤- معنى إن في هذا الموضع معنى المجازاة، قالوا: وتأويل الكلام: لو كان للرحمن ولدٌ كنت أول من عبده بذلك، وهذا تفسير السدي[٤].

٥- قل إن كان للرحمن ولدٌ فأنا أول الآنفين ذلك[٥].

وبعد: تلك مذاهب المفسرين في معنى هذه الآية، والله تعالى أعلم.

القول الراجح: والراجح عندي من هذه الأقوال قول من قال بأن معنى إن بمعنى الجحود، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آية من سورة الزخرف لابن حزم رحمه الله.

---

(١) الطبري ٢٥/١٠١.
(٢) الطبري ٢٥/١٠١.
(٣) الطبري ٢٥/١٠١-١٠٢.
(٤) الطبري ٢٥/١٠٢.
(٥) الطبري ٢٥/١٠٢.

سورة الحجرات:

الآية رقم ٦ : ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا﴾ قال ابن حزم: وليس إلا فاسق أو غير فاسق، فالفاسق هو الذي يكون منه الفسق، والكبائر كلها فسوق، فسقط قبول خبر الفاسق، فلم يبق إلا العدل، وهو من ليس بفاسق(١).

آراء المفسرين: يطبق المفسرون على المعنى الذي ذكره ابن حزم ومن كلامهم في هذا:

١- قال الإمام الراغب: والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير، لكن تعورف من فيما كان كثيراً، وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع، وأقَرَّ به، ثم أخلَّ بجميع أحكامه أو بعضه(٢).

الآية رقم ٩ : ﴿وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ قال ابن حزم: والمراد بالطائفتين في أول الآية المذكورة الكثير منهم(٣).

آراء المفسرين: لأهل التفسير في معنى الطائفة الأقوال التالية:

١- جماعة من الناس.

٢- قد يقع ذلك على واحدٍ فصاعداً(٤).

٣- تتناول الرجل الواحد والجمع والاثنين(٥).

وبعد: فهذا ما وقفت عليه من كلامٍ لأهل العلم في معنى الطائفة، وهو قريب مما ذكر ابن حزم رحمه الله تعالى، والله أعلم.

---

(١) المحلى ٩/ ٣٩٣.
(٢) المفردات ص٣٨٠.
(٣) الأحكام ٤/ ٧.
(٤) المفردات ص٣١١.
(٥) القرطبي ١٦/ ٣١٦.

﴿فاصلحوا بينهما﴾ قال ابن حزم: أي بين الجماعتين المقتتلتين[1].

قلت: وهو معنى واضح، والكل مطبق عليه، والله أعلم.

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الحجرات لابن حزم رحمه الله تعالى.

سورة الرحمن:

الآية رقم ٣٣: **﴿فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان﴾** قال ابن حزم: السلطان: الحجة[2].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بسلطان هنا، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- إلا ببينة.

٢- إلا بحجة، وهذا تفسير عكرمة ومجاهد.

٣- إلا بملك وليس لكم ملك، وهذا تفسير قتادة[3].

هذه مذاهب المفسرين في هذه الآية، والله اعلم.

الرأي الراجح: والراجح من هذه تفسير من قال السلطان هو الحجة والبينة، وهو ما اختاره الطبري في تفسيره، والله أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة الرحمن لابن حزم رحمه الله.

سورة الحشر:

الآية رقم ٢: **﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾** قال ابن حزم. وإنما معنى اعتبروا:

---

(١) الأحكام ٤/٧.

(٢) الأحكام ١/٢١.

(٣) الطبري ٢٧/١٣٨.

تعجبوا واتعظوا[1].

آراء المفسرين: تقدم الكلام في معنى العبرة والاعتبار عند تفسير الآية رقم ٩٦ من سورة النحل، فيرجع إليه هناك، والله أعلم.

الآية رقم ٩: ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ قال ابن حزم: أنهم كانوا مقلين. ويؤثرون من بعض قوتهم[2].

قلت: وهذا معنى بدهي معلوم من ظاهر الآية، والكل متفق عليه، والله تعالى أعلم، ولذا لا نحتاج إلى ذكر آراء المفسرين هنا، فليعلم.

تم بحمد الله تعالى ما وجدناه من تفسير آيات من سورة الحشر لابن حزم رحمه الله.

سورة التحريم:

الآية رقم ١٢: ﴿ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها﴾ قال ابن حزم، أي: عَفَّتَ فرجها[3].

آراء المفسرين: تكاد تتفق كلمة المفسرين على تفسير هذه الكلمة بمثل ما فسرها به ابن حزم، ومن كلامهم في هذا قول ابن كثير. أي: حفظته وصانته، والإحصان هو العفاف والحرية[4].

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة التحريم لابن حزم رحمه الله.

سورة المرسلات:

الآية رقم ٣٥-٣٦ ﴿هذا يوم لا ينطقون، ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ قال ابن حزم: إن هاتين الآيتين بينتان لا اختلاف بينهما أصلاً أن النطق المنفي عنهم في

---

(١) النبذة الكافية ص٦٢، والمحلى ٩/ ٣٦٤ بقريب منه، ملخص إبطال القياس ص٢٨.
(٢) المحلى ٨/ ١٤-١٥.
(٣) المحلى ٩/ ٤٤٥.
(٤) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٩٤.

الآية الأولى، والمعذرة التي لم يؤذن لهم فيها إنما ذلك فيما عصوا فيه خالقهم تعالى[١].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بعدم النطق هنا، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- يخبر عنهم أنهم لا ينطقون في بعض أحوال ذلك اليوم لا أنهم لا ينطقون ذلك اليوم كله[٢].

٢- وقال الفراء: في بعض ساعات ذلك اليوم[٣].

٣- جعل نطقهم كلا نطق، لأنه لا ينفع ولا يسمع[٤].

وبعد: فهذه آراء المفسرين في هذه الآية فيما وقفت عليه، والله تعالى أعلم.

الرأي الراجح: والراجح من هذه الأقوال عندي هو القول الأول الذي نقلناه عن الطبري، وقد اعترف ابن حزم نفسه بصحته[٥]، والله تعالى أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة المرسلات لابن حزم رحمه الله.

سورة النازعات:

الآية رقم ٤٠-٤١ ﴿وأما من خاف مقام ربه، ونهى النفس عن الهوى، فإنَّ الجنة هي المأوى﴾ قال ابن حزم: قول الله: ﴿وأما من خاف ... ونهى ... المأوى﴾ جامعٌ لكل فضيلةٍ، لأن نهي النفس عن الهوى هو ردعها عن الطبع الغضبي وعن الطبع الشهواني، لأن كليهما واقع تحت موجب الهوى. فلم يبق إلا استعمال النفس

---

(١) الرسائل ٣/ ٤٩.
(٢) الطبري ٢٩/ ٢٤٣.
(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٦.
(٤) الكشاف ٤/ ٦٨١.
(٥) الرسائل ٣/ ٤٨.

للنطق الموضوع فيها الذي به بانت عن البهائم والحشرات والسباع[1].

آراء المفسرين: يكاد المفسرون يطبقون على المعنى الذي ذكره أبو محمد لكنهم يوردوه بطريقة أخرى، فمن ذلك قول الطبري رحمه الله، ونهى نفسه عن هواها فيما يكرهه الله، ولا يرضاه منها، فزجرها عن ذلك، وخالف هواها إلى ما أمر الله به[2] لكن تفوق عليهم ابن حزم بصياغة المعنى في قالب تربوي جميل، والله أعلم.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة النازعات لابن حزم رحمه الله.

سورة الضحى:

الآية رقم ٧: ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾ قال ابن حزم: أي: ضالاً عن المعرفة[3].

آراء المفسرين: اختلف المفسرون في المراد بالآية هنا، وكان لهم فيه الأقوال التالية:

١- ووجدك على غير الذي أنت عليه اليوم[4].

٢- ووجدك في قومٍ ضُلّالٍ فهداك[5].

٣- الضلال: الحيرة والعدول عن الحق والطريق[6].

٤- المراد أن النبي ﷺ ضَلَّ في شعاب مكة وهو صغير، ثم رجع[7].

---

(١) الرسائل ١/ ٣٤٠-٣٤١.
(٢) الطبري ٣٠/ ٤٨.
(٣) الفصل ٤/ ١٢.
(٤) الطبري ٣٠/ ٢٣٢.
(٥) الطبري ٣٠/ ٢٣٢، ومعاني الفراء ٣/ ٢٧٤.
(٦) تأويل مشكل القرآن ص٤٥٧.
(٧) ابن كثير ٤/ ٥٢٣.

٥- وقيل إنه ضل وهو مع عمه في طريق الشام[١].

٦- العدول عن الطريق المستقيم[٢].

٧- أي: غير مهتدٍ لما سيق إليك من النبوة[٣].

وبعد: فهذا ما وقفت عليه من آراء المفسرين في تفسير هذه الآية، والله تعالى أعلم.

الرأي الراجح: والراجح عندي من هذه الأقوال هو قول من قال المقصود به الجهل، وذلك لموافقته لقواعد عصمة الأنبياء، والله تعالى أعلم، وقد سبق لنا كلام في سورة الشعراء فيعاد إليه.

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة الضحى لابن حزم رحمه الله.

سورة البينة:

الآية رقم ٥: **﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾** قال ابن حزم: والإخلاص هو: أن يخلص العمل المأمور به للوجه الذي أمره الله تعالى به فيه فقط[٤].

وقال أيضاً: والإخلاص: فعل النفس[٥].

آراء المفسرين: يكاد المفسرون يطبقون على المعنى الذي ذكره ابن حزم، وفي هذا يقول الطبري رحمه الله: مفردين له الطاعة، لا يخلطون طاعة ربهم بشرك[٦].

---

(١) ابن كثير ٤/ ٥٢٣.
(٢) المفردات ص٢٩٧.
(٣) المفردات ص٢٩٨.
(٤) المحلى ٦/ ١٧٤.
(٥) المحلى ١/ ٣.
(٦) الطبري ٣٠/ ٢٦٣.

ويقول العلامة الراغب:

فحقيقة الإخلاص: التبري عن كل ما دون الله تعالى[1].

تم بحمد الله ما وجدناه من تفسير آية من سورة البينة لابن حزم رحمه الله.

بهذا يتم لنا ما وقفنا عليه من تفسيرات لابن حزم رحمه الله تعالى.

وقبل أن نضع القلم نقول:

١- يمكننا وصف تفسير ابن حزم رحمه الله تعالى بالأوصاف التالية:

١- أنه تفسير لغوي: حيث يعتمد فيه ابن حزم على معرفته باللغة، وتضلعه فيها، ولست بحاجة إلى ضرب أمثلة فحسب المرء أن يعود إلى ما جمعناه آنفاً ليتراءى له ذلك. وقد شهد له بعض الدارسين المعاصرين بهذا، فقال بعد نقل كلامٍ له في الصفات: وهذا تفسير لغوي واضحٌ لا مجال للشك في صدقه[2].

٢- قائم على السبر والحصر والتقسيم: يعمد ابن حزم إلى حصر وسبر معنى الكلمة أو الآية التي يفسرها بعبارة جازمة تقوم على التتبع والاستقصاء، ومن الأمثلة على هذا كلامه على معاني السفه، والسرف، والإحصان وغيرها مما نقلناه عنه.

٣- تفسير منطقي: حيث تتراءى لعيني القارىء تمكن الرجل من علم المنطق، وتوظيفه لهذا العلم في طرح العلوم الأخرى الذي قام بالبحث فيها، ومناقشة أصحابها، ومنها علم التفسير، فترى عنده الإحتكام إلى ضرورة الحس، وضرورة العقل وغيرها مما هو متعارف عند المناطقة.

٤- تفسير بالرأي المحمود: تقدم بنا الكلام حول التفسير بالرأي وحكمه، وقد

---

(١) المفردات ص١٥٥.

(٢) ابن حزم لأبي زهرة ص٢٤٥.

توصلنا إلى أن ابن حزم يجيز التفسير بالرأي المحمود، وعند جمع كلامه في التفسير لحظنا أنه ممن يفسر القرآن بالرأي المحمود وفق ما قرره رحمه الله تعالى.

وبعد: تلك هي الأمور التي أستطيع أن أصف بها تفسيرات ابن حزم رحمه الله تعالى.

٢- لا بُدَّ للباحثين من جمع تراث أئمة الإسلام الموسوعيين، وتقريبه وتيسيره للباحثين، بقصد إضافة مادة معرفية جديدة لطلاب العلم.

٣- كتب طبقات العلوم المخصوصة أو البلدان المخصوصة لم يقصد فيها الاستقصاء والحصر، وكذا فإن خلوها من ذكر عالمٍ ما مثلاً لا يعني أنه ليس من فرسان ذلكم العلم، ولا من علماء تلك البلد أو الطبقة.

٤- لئن كان لعلمائنا العذر في ترك دراسة بعض الأعلام والترجمة لهم، فلا عذر للدارسين في هذه الأيام في زمان الثورة المعرفية والثقافية، وطبع المصادر التي ما حلم بالسماع بها من تقدمنا من أهل العلم، ولذا فلا بد من البحث والتنقيب وجمع النظائر والتفرغ العلمي للدرس الجاد الذي يؤتي أكله وثماره.

٥- من حق علمائنا علينا أن نعمل على تنسيق أزهار معارفهم، وجمع كلامهم، وتيسيره عبر جمع آرائهم في كل علمٍ على حدةٍ ليعلم الناس كم كانت الموسوعية في العلم والمعرفة عند هؤلاء، ليعلو شأنهم وقدرهم في أعين الدارسين، بما يحفز إلى مزيد تعلقٍ بتراثهم، ومزيد عناية بعلومهم.

٦- لا بد أن يتحرر الدارسون من مقولات قديمة ظالمة في حق بعض العلم أصبحت سدوداً معرفية أمام الانتفاع بكتب أهل العلم، كما الحال في مقولة بعضهم في ابن حزم هذا: من الحزم ألا تأخذ عن ابن حزم، فهذا كلام باطل مردود على صاحبه، فكم عند الرجل من خيرٍ، وكم من غنيمةٍ باردة تجدها عنده، ولئن قالها رجل، فهي أولاً ليست كتاباً ولا سنة، وهي مقولة قيلت، ولا يترك العلم لمقولة.

٧- إن كان للقرن العشرين من حسنة فهي ذوبان المدرسية والمذهبية، ولذا فعلى الدارسين أن يتعاملوا مع كتب أهل العلم على أنها كتب كتبها مؤلفوها لأهل الإسلام، ولطلبة العلم، ولم تكتب للمدرسة الفلانية فقط، أو للمذهب الفلاني فقط، ولذا فالحقيقة العلمية المجردة مطلب كل طالب علمٍ فينا يبحث عنها أنى وجدها.

٨- هذا الجمع دعوة صادقة للإقبال على تراث أبي محمد بن حزم بلا خلفيات سابقة، وبلا مقررات موروثة، نحن لا ندعي العصمة لأبي محمد ولا لغيره، ولكن الانتفاع يحتاج إلى تجرد مسبق، حتى لا يحمل المرء فكرة غيره عن الناس، وهذا علم، ولا يجوز أن نقلد حتى في أعراض أهل العلم.

الخاتمة

بعد هذا استميح القارىء عذراً إن كنت قد أثقلت عليه، وأستميح أبا محمد بن حزم عذراً إن لم أوفه حقه، واسأل الله أن يجعل العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به كاتبه وقارءَه والداعي له، وأن يجزي عنا أئمتنا خير الجزاء، وأن يجزي أبا محمد بن حزم عن أمته خير الجزاء، وأن يتجاوز عن زلاتنا أجمعين، والحمدَ لله رب العالمين.

المؤلف: محمد أبو صعيليك

١٦/ رمضان/ ١٤١٥هـ

مصادر القسم الأول

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ الإبانة عن معاني القراءات: للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ـ طبعة المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ـ الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٥ ـ بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٣ـ ابن حزم: حياته وفقهه: للعلامة المرحوم محمد أبو زهرة ـ طبعة دار الفكر العربي ـ القاهرة.

٤ـ ابن حزم خلال ألف عام: للعلاّمة الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري طبعة دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢.

٥ـ ابن حزم وموقفه من الإلهيات: للدكتور أحمد ناصر الحمد ـ رسالة دكتوراه مطبوعة ضمن منشورات مركز البحث العلمي ـ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٦ـ الإتقان في علوم القرآن: للإمام جلال الدين السيوطي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٧ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: للإمام علي بن بلبان الفارسي ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق كمال يوسف الحوت.

٨ـ الأحكام في أصول الأحكام: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ـ طبعة دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة العلاّمة أحمد شاكر رحمه الله.

٩ـ الأخلاق والسير في مداواة النفوس: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد

بن حزم طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

١٠ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول. للإمام الشوكاني ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

١١ـ الإرشاد في أصول الدين: للإمام الجويني، طبعة مطبعة الخانجي ـ بالقاهرة بتحقيق الدكتور محمد يوسف موسى ورفيقه.

١٢ـ أصول الدين: للإمام أبي منصور عبد القاهر البغدادي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن الطبعة التركية.

١٣ـ إعجاز القرآن للإمام أبي بكر الباقلاني ـ طبعة دار المعارف ـ بالقاهرة ـ بتحقيق العلّامة أحمد صقر رحمه الله.

١٤ـ الإكسير في علم التفسير: للإمام نجم الدين الطوفي ـ طبعة المكتبة الحديثة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ .

١٥ـ الإكليل في المتشابه والتأويل، للإمام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ـ طبعة دارالمعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.

١٦ـ الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب ـ للإمام أبي نصر بن ماكولا ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله.

١٧ـ الإنتصار في الرد على ابن الراوندي ـ لإبن الخياط ـ طبعة مكتبة الثقافة ـ بيروت ـ لبنان.

١٨ـ الإيضاح في ناسخ القرآن ومنسوخه: للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ـ طبعة دار المنارة ـ جدة ـ السعودية ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ ـ بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

١٩ـ البحر المحيط في أصول الفقه: للإمام بدر الدين الزركشي ـ طبعة وزارة

الأوقاف الكويتية ـ بتحقيق الدكتور عمر الأشقر ـ والدكتور محمد الأشقر وآخرين.

٢٠ـ البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين الزركشي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق مصطفى عطا.

٢١ـ البرهان في أصول الفقه: للإمام الجويني ـ طبعة ـ رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر ـ بتحقيق الدكتور عبد العظيم ديب.

٢٢ـ البيان في إعجاز القرآن: للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي ـ طبعة دار عمار ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠.

٢٣ـ تأويل مشكل القرآن، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الأستاذ أحمد صقر رحمه الله.

٢٤ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان: للشيخ طاهر الجزائري رحمه الله ـ طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بحلب ـ سوريا ـ الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٢ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

٢٥ـ التبيان في علوم القرآن: للشيخ محمد علي الصابوني ـ طبعة مكتبة الغزالي ـ حلب سوريا.

٢٦ـ تفسير القرآن العظيم: للإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٢٧ـ تفسير المنار: للعلاّمة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٢٨ـ تفسير الرازي: للإمام فخر الدين الرازي ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

٢٩ ـ التفسير والمفسرون: للشيخ محمد حسين الذهبي ـ رحمه الله ـ طبعة دار لمعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٣٠ـ التقريب لحد المنطق: للإمام ابن حزم. طبعة المؤسسة العربية للدراسات بتحقيق الدكتور حسان عباس. ضمن رسائل ابن حزم.

٣١ـ ثلاث رسائل في الإعجاز: للخطابي والرماني والجرجاني ـ طبعة مطبعة المعارف بمصر ـ بتحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ورفيقه.

٣٢ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

٣٣ـ الجامع: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ـ طبعة دار الإعتصام ـ بالقاهرة ـ بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل، والدكتور عبد الحليم عويس، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧.

٣٤ـ الجامع لأحكام القرآن: للإمام أبي عبد الله القرطبي ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

٣٥ـ جذوة المقتبس: للحميدي ـ طبعة الدار المصرية للتأليف والنشر سنة ١٩٦٦.

٣٦ـ الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير ـ للدكتور عدنان محمد زرزور ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

٣٧ـ دقائق التفسير: للإمام تقي الدين بن عبدالحليم بن تيمية ـ طبعة ـ مؤسسة علوم القرآن ـ دمشق ـ سوريا ـ بتحقيق الدكتور محمد سيد الجليند.

٣٨ـ ذم التأويل،: للإمام موفق الدين أبي محمد بن قدامة الحنبلي ـ طبعة المكتبة السلفية ـ الكويت ـ بتحقيق بدر البدر.

٣٩ـ الرد على الجهمية: للإمام أحمد بن حنبل ـ طبعة دار اللواء ـ الرياض ـ السعودية ـ بتحقيق عبدالرحمن عميرة.

٤٠ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٤١ـ سنن البيهقي: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ـ طبعة دار الفكر بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن الطبعة الهندية.

٤٢ـ سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ـ طبعة دار إحياء تراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق الشيخ شاكر ورفاقه.

٤٣ـ سير أعلام النبلاء: للإمام أبي عبد الله الذهبي ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ روت ـ لبنان ـ بتحقيق جماعة من المحققين.

٤٤ـ شعب الإيمان: للإمام البيهقي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ تحقيق سيد كسروي وعبد الغفار البنداري.

صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ـ طبعة دار فكر ـ بيروت ـ لبنان. بترقيم فؤاد عبد الباقي ـ وتحقيق الشيخ ابن باز مع فتح الباري.

٤٥ـ صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ـ طبعة دار الفكر ـ روت ـ لبنان ـ بتحقيق فؤاد عبد الباقي.

٤٦ـ صحيح ابن حبان: للإمام ابن حبان البستي ـ ترتيب ابن بلبان الفارسي ـ لبعة دار المعارف بمصر ـ تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

٤٧ـ الصلة: للإمام ابن بشكوال: طبعة عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٤ هـ.

٤٨ـ طبقات الأمم: لصاعد بن أحمد، طبعة مطبعة السعادة بمصر.

٤٩ـ علاقة صفات الله بذاته: للدكتور راجح الكردي ـ طبعة دار العدوي للنشر التوزيع ـ عمان ـ الأردن.

٥٠ـ غريب الحديث: للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ـ طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن الطبعة الهندية ـ بتحقيق عبد المعيد خان.

٥١ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ بترقيم فؤاد عبد الباقي ـ وتحقيق لشيخ ابن باز.

٥٣ـ الفصل في الملل والنحل: للإمام أبي محمد بن حزم ـ طبعة مكتبة الثقاف
بمصر ـ بتقديم عبد الرحمن خليفة.

٥٤ـ فضائل القرآن: للإمام أبي عبيد بن سلام ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت
ـ لبنان.

٥٥ـ فكرة إعجاز القرآن. للاستاذ نعيم الحمصي ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ بيروت
ـ لبنان.

٥٦ـ الفوائد المشوق في علوم القرآن. للإمام شمس الدين بن قيم الجوزية ـ طبعة
دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٥٧ـ لسان العرب: للإمام جمال الدين بن منظور المصري ـ طبعة دار صادر.
بيروت ـ لبنان.

٥٨ـ مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ بيروت
ـ لبنان.

٥٩ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام نور الدين أبي بكر الهيثمي ـ طبعة دار
الكتاب العربي ـ بيروت لبنان ـ المصورة عن طبعة حسام الدين القدسي.

٦٠ـ المجموع شرح المهذب: للإمام أبي زكريا النووي ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت
ـ لبنان .

٦١ـ المحصول في أصول الفقه: للإمام فخر الدين الرازي ـ طبعة مؤسسة الرسال
ـ بيروت ـ لبنان بتحقيق الدكتور طه العلواني .

٦٢ـ المحلى شرح المجلى: للإمام أبي محمد بن حزم ـ طبعة دار الجيل ـ بيرو
ـ لبنان ـ المصورة عن طبعة الشيخ أحمد شاكر.

٦٣ـ مختار الصحاح: للإمام الرازي ـ طبعة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٦٤- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ـ للإمام ابن قيم الجوزية ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ والإختصار للموصلي.

٦٥- المدخل لدراسة القرآن الكريم ـ للدكتور محمد أبو شهبة ـ طبعة دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان ـ طبعة سنة ١٩٩٢.

٦٦- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: للإمام أبي شامة المقدسي ـ طبعة دار صادر ـ بيروت لبنان.

٦٧- المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبد الله الحاكم ـ طبعة دار المعرفة بيروت ـ لبنان ـ المصورة عن الطبعة الهندية.

٦٨- مسند أحمد: للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ـ طبعة دار صادر ـ والمكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

٦٩- مسند الحميدي ـ للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ـ طبعة دار عالم الكتب ـ بيروت ـ ومكتبة المثنى ـ بغداد ـ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله.

٧٠- المصاحف: للإمام عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٧١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للفيومي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٧٢- المعتمد في أصول الفقه: للإمام أبي الحسين البصري ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق خليل الميس.

٧٣- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ـ لعبد الواحد المراكشي ـ طبعة دار الإستقامة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ بتحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي.

٧٤ـ معجم الأدبـاء: للإمام ياقوت الحموي ـ طبعة المطبعة الهندية بالموسكي بمصر ـ سنة ١٩٢٨.

٧٥ـ المغني في أبواب العدل والتوحيد: للقاضي عبد الجبار الهمداني ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.

٧٦ـ المفـردات في غريب القرآن: للإمام الراغب الأصفهاني ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق محمد سيد كيلاني.

٧٧ـمقدمة جامع التفاسير: للإمام الراغب الأصفهاني طبعة دار الأرقم الإسلامية بالكويت بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.

٧٨ـ ملاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل: للإمام ابن الزبير الغرناطي طبعة دار النهضة الجديدة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ بتحقيق الدكتور محمود كامل أحمد.

٧٩ـ مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ عبد العظيم الزرقاني ـ طبعة دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

٨٠ـ منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز: للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله ـ طبعة مطبعة المدني بالمدينة المنورة.

٨١ـ الموافقات في أصول الشريعة: للإمام الشاطبي ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق ـ الشيخ محمد الخضر حسين.

٨٢ـ الناسخ والمنسوخ: لعبد المتعال الجبري ـ طبعة مكتبة وهبة بالقاهرة.

٨٣ـ النبذة الكافية في أصول الدين: للإمام أبي محمد بن حزم ـ طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بتحقيق محمد أحمد عبد العزيز، وعبد الغفار البذاري.

٨٤ـ نوادر ابن حزم: للشيخ العلاّمة أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ـ طبعة مطابع الفرزدق التجارية بالرياض ـ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.

مَصَادِرُ القِسْمِ الثَّانِي

١- القرآن الكريم.

٢- ابن حزم حياته وعصره للشيخ محمد أبو زهرة - طبعة دار الفكر العربي - القاهرة.

٣- الإتقان في علوم القرآن: للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة المصرية القديمة.

٤- أحكام القرآن: للإمام أبي بكر بن العربي المالكي - طبعة دار الجيل بيروت - لبنان - بتحقيق علي البيجاوي.

٥- أحكام القرآن: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - جمع الإمام أبي بكر البيهقي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى، وتقديم الشيخ الكوثري رحمه الله.

٦- الأحكام في أصول الأحكام: للإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي - طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت لبنان - المصورة عن طبعة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

٧- الأحكام في أصول الأحكام للإمام الآمدي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨- إحياء علوم الدين: للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٩- اختلاف العلماء: للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي - طبعة دار عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي.

١٠- إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول. للإمام محمد بن علي

الشوكاني - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١١- الأشراف على مذاهب أهل العلم - للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - بتحقيق عماد حيدر.

١٢- أصول السرخسي: الإمام السرخسي الحنفي - طبعة دار الكتاب العربي بمصر.

١٣- الأصول الفروع: للإمام ابن حزم - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٤- إنفاق المال في المصالح العامة - للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس - طبعة دار الفرقان - عمان - الأردن.

١٥- البحر المحيط - للإمام أبي حيّان الأندلسي - مطبعة السعادة بمصر.

١٦- البحر المحيط في أصول الفقه: للإمام بدر الدين الزركشي - طبعة وزارة الأوقاف الكويتية بتحقيق الدكتور عمر الأشقر، والدكتور محمد الأشقر.

١٧- بحر العلوم: للإمام أبي الليث السمرقندي - طبعة مطبعة الإرشاد - بغداد العراق - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ بتحقيق الدكتور عبد الرحيم أحمد الزقة.

١٨- بحوث في أصول التفسير: للدكتور محمد بن لطفي الصباغ - طبعة المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨.

١٩- البداية والنهاية: للإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي - طبعة مكتبة المعارف - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة المصرية.

٢٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام ابن رشد القرطبي - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة المصرية القديمة.

٢١- البرهان في أصول الفقه - للإمام أبي المعالي الجويني - طبعة رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر - بتحقيق الدكتور عبد العظيم ديب.

٢٢- تاريخ علماء الأندلس لابن القرطبي - طبعة مكتبة الخانجي بمصر.

٢٣- تأويل مشكل القرآن. للإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق الأستاذ أحمد صقر رحمه الله.

٢٤- تأويلات أهل السنة: للإمام أبي منصور الماتوريدي - طبعة مطبعة الإرشاد - بغداد - العراق - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ - بتحقيق الدكتور محمد مستفيض الرحمن.

٢٥- التحبير في أصول التفسير: للإمام جلال الدين السيوطي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٦- التحرير والتنوير: للشيخ محمد بن طاهر بن عاشور - طبعة مطبعة البابي الحلبي - بالقاهرة - مصر.

٢٧- التسهيل في أصول التنزيل: للإمام محمد بن أحمد بن جزي الكلبي - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٢٨- التعريفات: للإمام السيد الجرجاني - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٩- تفسير ابن كثير: للإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣٠- تفسير الفاظٍ تجري بين المتكلمين: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - طبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بتحقيق الدكتور إحسان عباس، ضمن مجموعة رسائل ابن حزم.

٣١- تفسير آيات الأحكام: للشيخ محمد علي السايس - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٢- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التأويل في أسرار التنزيل - للإمام البيضاوي -

طبعة دار الجيل - بيروت - لبنان.

٣٣- تفسير الرازي: للإمام فخر الدين الرازي - طبعة دار أحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٣٤- تفسير غريب القرآن: للإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق الأستاذ أحمد صقر رحمه الله.

٣٥- التفسير والمفسرون - للشيخ محمد حسين الذهبي - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣٦- تفسير النسفي: المسمى مدارك التأويل: للإمام النسفي - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣٧- تفسير النصوص: للدكتور محمد أديب الصالح - طبعة المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨.

٣٨- تكملة المحلى - لأبي رافع بن علي بن أحمد بن حزم - مطبوع مع المحلى - وسيأتي ذكره.

٣٩- تهذيب التهذيب: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة الهندية.

٤٠- التيسير في أصول التفسير: للإمام الكافيجي - طبعة دار القلم - دمشق - سوريا - ودار الرفاعي - الرياض - السعودية - بتحقيق المطرودي.

٤١- الجامع لأحكام القرآن: للإمام أبي عبد الله القرطبي - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - المصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٤٢- جامع البيان في تأويل آي القرآن: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة المصرية القديمة.

٤٣- الحدود في الأصول: للإمام أبي الوليد الباجي - طبعة مؤسسة الزعبي للطباعة

والنشر - بيروت لبنان - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ بتحقيق الدكتور نزيه حمّاد.

٤٤- دراسات في التفسير: للدكتور أبي اليقظان الجبوري - طبعة دار الندوة الجديدة - بيروت - لبنان.

٤٥- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان.

٤٦- دقائق التفسير: للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - طبعة مؤسسة علوم القرآن - دمشق - سوريا - بتحقيق الدكتور محمد السيد جلِينيد.

٤٧- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: للإمام محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٤٨- رسائل ابن حزم: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، طبعة المؤسسة العربية للترجمة والطباعة والنشر - بيروت - لبنان - بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

٤٩- الرسالة: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - بتحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

٥٠- رسالة التلخيص لوجوه التخليص: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - طبعة المؤسسة العربية للترجمة والطباعة والنشر - بيروت - لبنان - بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

٥١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للإمام الآلوسي - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٥٢- روضة الناظر وجنة المناظر: للإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي - طبعة دار الباز - مكة المكرمة - السعودية.

٥٣- زاد المعاد في هدي خير العباد: للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية - طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٧٠.

٥٤- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٥٥- سنن البيهقي: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة الهندية.

٥٦- سنن الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ورفاقه.

٥٧- شرح معاني الآثار: للإمام أبي جعفر الطحاوي، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق محمد زهري النجار.

٥٨- شرح مختصر الروضة: للإمام الطوفي - طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - بتحقيق عبد الله التركي.

٥٩- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - مع فتح الباري.

٦٠- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة المصرية - ومعه شرح النووي، وطبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - بتحقيق المرحوم فؤاد عبد الباقي.

٦١- طبقات المفسرين، للسيوطي - طبعة مكتبة رحبة بالقاهرة بتحقيق علي عمر.

٦٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري - للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ ابن باز، وترقيم فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

٦٣- فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير: للإمام الشوكاني - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٦٤- الفصل في الملل والنحل: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - طبعة مكتبة السلام العالمية بالقاهرة - بتحقيق عبد الرحمن خليفة.

٦٥- فضائل القرآن: للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ وهبي سليمان الغاوجي.

٦٦- فقه الزكاة: للدكتور يوسف القرضاوي - طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الثامنة سنة ١٩٨٥.

٦٧- القاموس المحيط: للإمام مجد الدين الفيروزأبادي - طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - بعناية جماعة من المحققين.

٦٨- القوانين الفقهية: للإمام محمد بن أحمد بن جزي الكلبي - طبعة مكتبة أسامة بن زيد بيروت - لبنان.

٦٩- الكافي في الفقه، للإمام أبي عمر بن عبد البر القرطبي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٧٠- الكشاف عن أسرار التأويل: للإمام أبي القاسم الزمخشري - طبعة مؤسسة الريان - القاهرة - المصورة عن الطبعة القديمة.

٧١- اللباب في شرح الكتاب: للشيخ عبد الغني الميداني - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧٢- لمحات في علوم القرآن: للدكتور محمد لطفي الصباغ - طبعة المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣.

٧٣- مباحث في علوم القرآن: للشيخ مناع القطان - طبعة مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان.

٧٤- متشابه القرآن - للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني - طبعة دار التراث بالقاهرة - بتحقيق الدكتور عدنان زرزور.

٧٥- مجاز القرآن: للإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي - طبعة مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - بتحقيق الدكتور فؤاد سزكين.

٧٦- محاسن التأويل: للشيخ جمال الدين القاسمي - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - بتحقيق فؤاد عبد الباقي.

٧٧- المحرر الوجيز: للإمام عبد الحق بن عطية الغرناطي - طبعة رئاسة المحاكم الشرعية بقطر - ووزارة الأوقاف المغربية، بتحقيق الشيخ عبد الله الأنصاري وجماعة.

٧٨- المحصول في أصول الفقه: للإمام فخر الدين الرازي، طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - بتحقيق الدكتور طه جابر العلواني.

٧٩- المحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - المصورة عن طبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة - بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى.

٨٠- المختصر في أصول الفقه: للإمام علي بن محمد بن اللحام الحنبلي، طبعة مركز البحث العلمي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - بتحقيق الدكتور - محمد مظهر بقا - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠.

٨١- المدخل إلى علم تفسير كتاب الله تعالى للإمام الحدادي - طبعة دار القلم - دمشق - سوريا - بتحقيق صفوان داوودي - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨.

٨٢- مسائل الإمام أحمد للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ رشيد رضا رحمه الله.

٨٣- مشمولات مصرف في سبيل الله للدكتور عمر سليمان الأشقر - طبعة دار

النفائس - عمان - الأردن - الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤.

٨٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للإمام الفيومي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨٥- معالم السنن شرح سنن أبي داود: للإمام أبي سليمان الخطابي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ راغب الطباخ رحمه الله.

٨٦- معاني القرآن: للإمام الأخفش: طبعة دار البشير - عمان - الأردن - بتحقيق الدكتور فايز فارس.

٨٧- معاني القرآن: للإمام الفراء - طبعة دار عالم الكتب - بيروت - لبنان - المصورة عن الطبعة المصرية بتحقيق جماعة من المحققين.

٨٨- المعجزة الكبرى: للشيخ محمد أبو زهرة - طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة.

٨٩- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة - طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٩٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٩١- المغني: للإمام موفق الدين ابن قدامة الحنبلي - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - بتحقيق الشيخ رشيد رضا رحمه الله.

٩٢- مفتاح دار السعادة: الإمام ابن قيم الجوزية - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٩٣- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: للإمام طاش كبرى زاده - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - بتحقيق عبد القادر عطا.

٩٤- المفردات في غريب القرآن: للإمام أبي القاسم الراغب الأصفهاني - طبعة دار

المعرفة - بيروت - لبنان - بتحقيق محمد سيد كيلاني.

٩٥- المقدمات الممهدات في فقه مالك والتتمات: للإمام أبي الوليد ابن رشد القرطبي - طبعة دار صادر - بيروت - لبنان - المصورة عن طبعة عبد الحفيظ محمد.

٩٦- مقدمة تفسير الراغب: للإمام أبي القاسم الراغب الأصفهاني - طبعة دار الأرقم بالكويت - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥. بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

٩٧- ملخص إبطال القياس: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، طبعة مطبعة جامعة دمشق بسوريا - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠ - بتحقيق سعيد الأفغاني.

٩٨- مناهل العرفان في علوم القرآن - للشيخ عبد العظيم الزرقاني - طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان.

٩٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام أبي عبد الله الذهبي - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - بتحقيق علي البجاوي.

١٠٠- النبذة الكافية في أصول الدين: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦ بتحقيق محمد أحمد عبد العزيز.

١٠١- نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى قبل الآخرة: للشيخ محمد بن زاهد الكوثري رحمه الله تعالى - طبعة مكتبة العروبة - بالقاهرة.

١٠٢- الهداية شرح بداية المبتدي: للإمام المرغيناني طبعة دار الكتب الإسلامية - بيروت - لبنان.

١٠٣- الوجيز في الفقه الشافعي - للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي - طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

القسم الثاني: تفسير ابن حزم

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

كتب المؤلف

١- نور اليقين في سيرة سيد المرسلين للخضري - تحقيق وتخريج - صدر عن دار المنار الزرقاء - الأردن - سنة ١٩٨٨.

٢- السيرة النبوية لابن هشام بشرح الخشني - تحقيق وتخريج بالاشتراك مع الدكتور همام سعيد - صدر عن دار المنار - الزرقاء - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨.

٣- مختصر قيام رمضان لابن نصر المروزي.

٤- مختصر قيام الليل لابن نصر المروزي.

٥- مختصر كتاب الوتر لابن نصر المروزي ثلاثتها تحقيق بالاشتراك مع الشيخ إبراهيم العلي - وصدرت عن دار المنار - الزرقاء - الأردن سنة ١٩٩٣.

٦- تفسير سورة الأنعام: بالاشتراك مع الشيخ إبراهيم العلي وصدر عن دار النفائس - عمان - الأردن - سنة ١٩٩٣.

٧- حياة الأنبياء للبيهقي - ومعه رسالة في حياة الأنبياء للسيوطي - تحقيق بالاشتراك مع الشيخ إبراهيم العلي، صدر عن دار النفائس - عمان - الأردن - سنة ١٩٩٣.

٨- ثلاث رسائل في الجهاد: لابن تيمية، تحقيق بالاشتراك مع الشيخ إبراهيم العلي، وصدر عن دار النفائس - عمان - الأردن سنة ١٩٩٣.

٩- فقه النصيحة: تأليف - صدر عن دار النفائس سنة ١٩٩٤.

١٠- محمد بن إسحاق - تأليف - صدر عن دار القلم - دمشق - سوريا سنة ١٩٩٤.

١١- محمد بن حبان - تأليف - صدر عن دار القلم - دمشق - سوريا سنة ١٩٩٤.

كتب تحت الطبع

١- جهود المعاصرين في خدمة السنة - ضمن منشورات دار القلم.

٢- كتب الزوائد - ضمن منشورات دار القلم.

٣- ابن حزم الظاهري - ضمن منشورات دار القلم.

٤- فقه الخطبة - ضمن منشورات دار الفرقان - وسيصدر قريباً.

٥- فقه الدعاء - ضمن منشورات دار الفرقان.

٦- التعقبات على الموضوعات للسيوطي - تحقيق بالاشتراك - ضمن منشورات دار الفرقان.

٧- قطف الثمر في موافقات عمر - للسيوطي - تحقيق بالاشتراك - ضمن منشورات دار الفرقان.

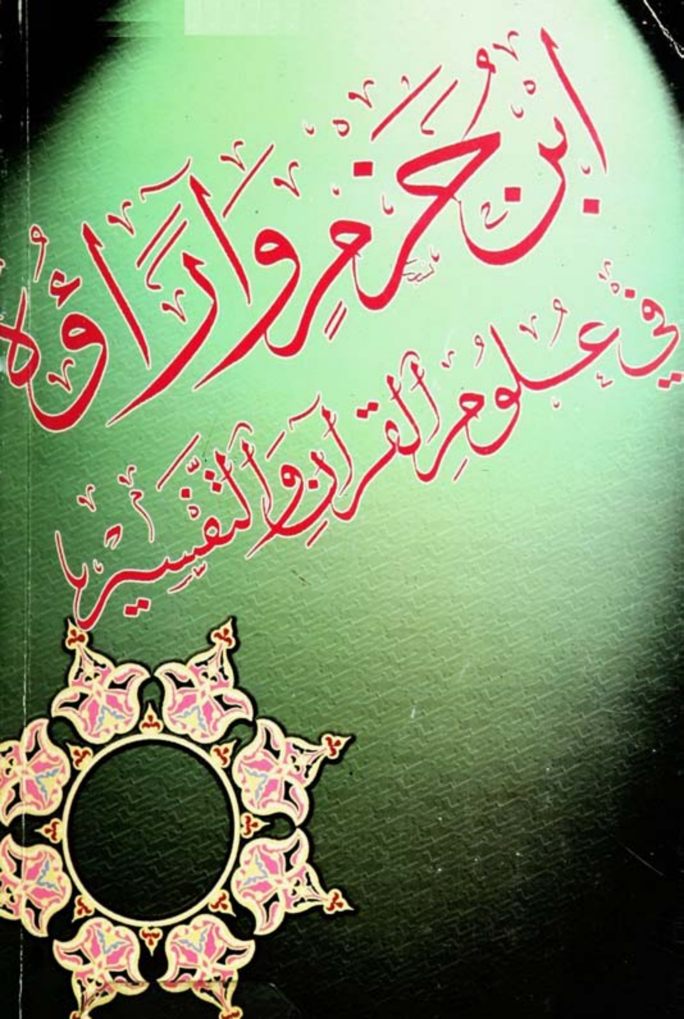
٨- طرق حديث ابن عمر في ترائي الهلال - للخطيب البغدادي - ضمن منشورات دار الفرقان - تحقيق بالاشتراك.

٩- الفوائد لابن القيم - تحقيق وتخريج بالاشتراك - ضمن منشورات دار الفرقان.

١٠- تفسير ابن إسحاق - جمع وإعداد - ضمن منشورات دار البشير.

١١- آراء ابن حزم في علوم القرآن والتفسير - جمع وتعليق - ضمن منشورات دار البشير - وهو هذا الكتاب.

١٢- أسانيد الكتب الستة - لابن ناصر الدين - ضمن منشورات دار المنار - الزرقاء.


ابن حزم وآراؤه
في علوم القرآن والتفسير